LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Amadalpresse
www.amadalamazigh.press.ma
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 224 شتنبر 2969 /2019 - SEPTEMBRE - ⵛⵖⵜⴰⵏⴱⵉⵔ - الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5

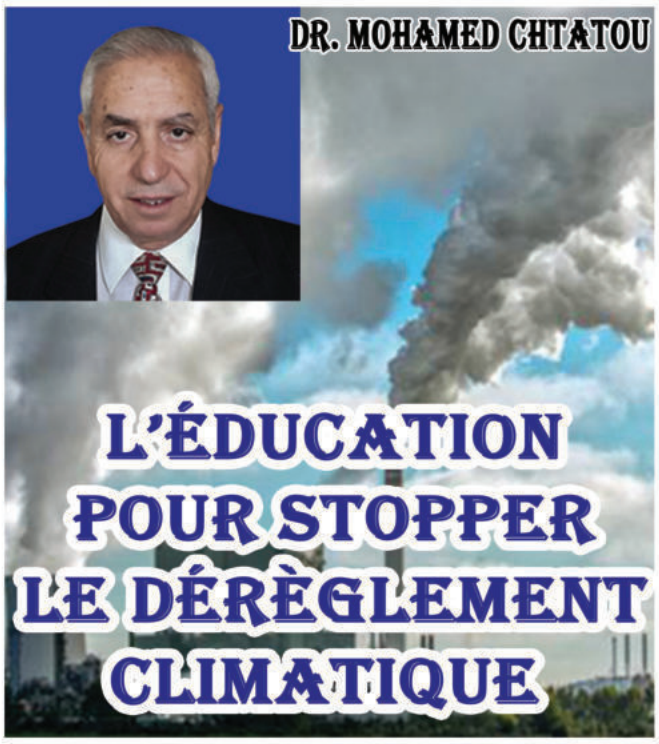

الأمازيغية في المدرسة بعد القوانين التنظيمية إلى أين ؟

لأسباب خارجة عن إرادتي، لم أتمكن من حضور فعاليات الجامعة الصيفية لشبيبة حزب التجمع الوطني للأحرار، المنعقد بمدينة أكادير نهاية الأسبوع الماضي. بعد أن تلقيت دعوة رسمية للمشاركة في تأطير إحدى ورشاته التي تحمل عنوان «مسار الأحرار وسؤال اللغة الامازيغية» وكنت سأتناول في مداخلتي الفكرة التالية التي ارتأيت أن أتقاسمها مع القراء الكرام. بعد أن تعذر عليّ المشاركة لأسباب خارجة عن الإرادة كما ذكرت سالفاً.

ان طرح هذا السؤال بهذا الشكل الفضفاض يحيلنا بدون شك الى طرح سؤال أعمق وهو «أي سؤال يمكن ان نطرحه حول الأمازيغية؟»

هل هو سؤال ماهي الأمازيغية؟ اظن أن هذا السؤال تم تجاوزه بكثير لأننا أجبنا عنه باستفاضة خلال معركتنا النضالية التي استمرت لعقود والتي توجت بدسترة اللغة الأمازيغية في دستور 2011.

هل هو سؤال أي أمازيغية نريد؟ هو سؤال أكاديمي تمت الإجابة عنه بتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتوجت الإجابة عنه بالبحوث والدراسات التي راكمتها هذه المؤسسة نتيجة مجهودات الباحثين الأكاديميين والأطر العاملين بها.

هل هو سؤال ما العمل؟ الذي تم طرحه منذ سنة الفين وإلى اليوم لم توجد له أجوبة شافية وفعالة وملموسة لأنه في نظري سؤال سابق لأوانه بكثير، في اعتقادي السؤال الذي من الواجب طرحه الآن وبكل جرأة ومسؤولية هو سؤال «ماذا نريد؟» وللأسف، لقد خالف الأمازيغ مواعيد كثيرة لطرحه. وكنت في مناسبات كثيرة سابقة اقترحت تغيير السؤال من «ما العمل؟» الى سؤال «ماذا نريد؟» لأنني متأكدة وعلى يقين من أننا إذا حددنا ما نريده فأوتوماتيكيا سنعرف كيف العمل أو الطريقة للوصول اليه، وها أنا الآن أعيد السؤال مرة أخرى انطلاقا من ايماني العميق بأننا إذا أجبنا عن «ماذا نريد؟»، سيسهل علينا الإجابة عن سؤال ما العمل؟

فلتكن لدينا الجرأة الكافية والقوة الواجبة والشجاعة المطلوبة لنقول إننا نريد أن نحكم. نعم نريد أن نساهم في تسيير شؤون الشعب الذي ننتمي اليه كما هو حال باقي التنظيمات اليسارية والإسلامية، نعم يجب أن نشارك في اتخاذ القرارات في جميع القضايا ببلادنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والرياضية والثقافية... لأن الأمازيغية هي كل هذا، هي مشروع مجتمعي كامل وعلى جميع المستويات في الجماعات القروية والبلديات ومجالس المدن ومجالس الأقاليم وعلى مستوى الجهات والبرلمان والحكومة والديوان الملكي.

أمينة ابن الشيخ

صرخة بدء منا

نعم لقد حان الوقت لكي نتحمل مسؤوليتنا في أن نجيب عن سؤال التنمية التي نريدها لمغربنا وعن التعليم الذي نريده لفلذات أكبادنا. نعم حان الوقت لان نساهم بأفكارنا وقيمنا في تحسين وضعية المرأة والأسرة التي نحلم بها في مغرب التعدد والتنوع. علينا أن ندلي بدلونا في نوع العلاقات الاقتصادية والثقافية وحتى الديبلوماسية التي نريدها لوطننا ومع من نريدها.

نريد أن يكون الأمازيغي والأمازيغية المغربيين حاضران الى جانب باقي المغاربة في المناصب العليا والوظائف السامية وفي التكريمات، في منح الأوسمة الملكية، نريد أن تقدم لموتانا من فنانين ومناضلين وعلماء وغيرهم التعازي الرسمية على غرار غيرهم من اخوتهم المغاربة. نعم نريد أن نكون مواطنين كاملي المواطنة لا انصاف مواطنين تبقى أيدينا دائما ممدودة الى الأسفل.

بحكم اننا ديموقراطيون حتى النخاع وبحكم تشبتنا بالمبادئ الكونية لحقوق الانسان والقيم الامازيغية التي تتأسس عل مبدأ الديمقراطية فلا سبيل لنا في الوصول الى ما نريده الا بممارسة الفعل السياسي والانخراط في الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة وخلق أحزاب سياسية أخرى. ثم التحلي بالشجاعة والمسؤولية الكافيتين للتقدم للانتخابات نساءا ورجالا للخروج فعليا إلى الميدان والمساهمة في سياسة الدولة من منطلق ما حك جلدك مثل ظفرك أو كما يقول الفرنسيون:» لوضع اليد في العجينة».

Pour mettre la main dans la pate

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵍⴰⵀⵍ ⵅⵜⵜⵓⵜⵜⵓⵏ ⵓⵛⵓ
ⵓⵔ ⵏⵓ ⵅⵜⵜⵣⵣⵓ ⵜⵓⵅⵎⵓ

Wanna ittettrn aghu
ur da yttffr taglla

اتصالات المغرب والبرلمان يفعلان رسمية الأمازيغية

غداة بت المحكمة الدستورية في دستورية القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية وأصدرت الأمر لتنفيذه. قامت شركة "اتصالات المغرب" وهي إحدى أكبر شركات الاتصالات بالمغرب، بكتابة واجهة مقرها الكائن بأحد أشهر شوارع الرباط، باللغة الأمازيغية.

وتظهر اللغة الأمازيغية وبحرفها الأصلي تيفيناغ؛ في واجهة المؤسسة الكائن بشارع محمد الخامس؛ وسط الرباط، لتكون بذلك شركة اتصالات المغرب أول مؤسسة تفعل رسمية الأمازيغية غداة البت في دستورية القوانين حسب الفصل 132 من الدستور، من طرف المحكمة الدستورية، والتي أكدت بأن مواد القانون التنظيمي مطابقة للدستور، وأمرت بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى رئيس الحكومة، وبنشره بالجريدة الرسمية، من أجل بداية تفعيله.

وهو كذلك ما قامت به "اتصالات المغرب" التي عمدت إلى كتابة واجهة مقرها باللغة الأمازيغية، وبحرفها تيفيناغ. كما تظهر اللغة الأمازيغية في "برج اتصالات المغرب" الكائن بحي الرياض. وهذا يعود للمدير العام لمؤسسة "اتصالات المغرب"، السيد عبد السلام أحيزون، الذي عينه الملك محمد السادس، في السابق، عضوا بالمجلس الإداري ل "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" كما أن السيد أحيزون فاز بالجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية برسم سنة 2017 اعترافا له بما قدمه في سبيل النهوض بالثقافة و اللغة الأمازيغيتين.

ولا شك أن تفعيل "اتصالات المغرب" لرسمية الأمازيغية في واجهة مقرها المحادي لمقر البرلمان، أعاد مطلب جديد/قديم موجه إلى رئيس البرلمان من أجل كتابة واجهة المؤسسة كذلك باللغة الأمازيغية وبحرفها تيفيناغ. وهذا طلبت به؛ رئيسة "التجمع العالمي الامازيغي" فرع المغرب، أمينة ابن الشيخ في رسالة وجهتها في وقت سابق إلى رئيس الغرفة الأولى؛ الحبيب المالكي.

ودعت ابن الشيخ؛ رئيس مجلس النواب، إلى العمل على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والعمل على توفير الوسائل اللوجيستيكية وآليات الترجمة من و إلى الأمازيغية".

والتمست ابن الشيخ من المالكي "التفضل بكتابة واجهة مؤسسة البرلمان ومرافقها باللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية و رصيدا مشتركا لكل المغاربة بدون استثناء كما ينص على ذلك الدستور المغربي لسنة 2011.

يذكر أن شركة "اتصالات المغرب" من المؤسسات الأولى التي كتبت اللغة الأمازيغية وبحرفها الأصلي تيفيناغ على هواتف "سوني إريكسون وإلجي..." منذ سنة 2002، كما كانت منذ ذلك الحين، اللغة الأمازيغية من اللغات التي تستقبل زبناء اتصالات المغرب بالعلبة الصوتية.

وبعد أسبوع من كتابة مؤسسة "اتصالات المغرب" واجهة مقرها المحادي لمقر البرلمان، باللغة الأمازيغية، أقدم البرلمان المغربي هو الآخر على "تمزيغ" واجهة مقره، الكائن بشارع محمد الخامس، وسط مدينة الرباط، باللغة الأمازيغية وبحرفها الأصلي تيفيناغ، وذلك بعد مراسلة رئيس مجلس النواب، ودعوات متكررة من فعاليات أمازيغية موجهة لمختلف المؤسسات التابعة للدولة من أجل تفعيل الترسيم الفعلي للأمازيغية إلى جانب العربية كما ينص على ذلك الدستور.

وظهرت اللغة الأمازيغية؛ في واجهة المؤسسة البرلمانية، وسط الرباط، لتظهر بذلك اللغة الأمازيغية في واجهة المؤسستين وسط أحد أشهر شوارع بالرباط.

* منتصر إثري

الراخا يدعو لملف مغاربي مشترك لتنظيم كأس العالم 2030

دعا رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، دول المغرب والجزائر وتونس لتقديم ملف مشترك، لاستضافة نهائيات كأس العالم 2030، كمدخل لبناء اتحاد أمازيغي جديد بشمال إفريقيا.

وأضاف الراخا في محاضرة بثتها الصفحة الرسمية لجريدة "العالم الأمازيغي" يوم الجمعة 30 غشت 2019، حول موضوع: "لنبدأ اتحاد المغرب الأمازيغي عن طريق كرة القدم"، أنه آن الأوان لبناء اتحاد قوي لدول شمال إفريقيا، يبنى على أسس اقتصادية متينة.

وجاءت هذه المحاضرة بمناسبة اليوم العالمي للعلم الأمازيغي، الذي تمت المصادقة عليه عقب المؤتمر العالمي الأمازيغي الأول، الذي انعقد بتافيرا بجزر الكناري أيام 27، 28، 29، 30 غشت 1997.

وقال الراخا أن الفضل في الدعوة للاحتفال بهذه المناسبة يعود للناشط والباحث الأمازيغي موحى مخلص، الذي دعى في يونيو 2016 إلى تخصيص يوم للاحتفال بهذا العلم الأمازيغي.

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
كمال الوسطاني
منتصر أحولي (إثري)
• المتعاونون:
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
حميد ايت علي (افرزيز)
خديجة الصابري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
* Editeur

Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

منذ تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومصادقة الملك محمد السادس على اعتماد حرف تيفيناغ لكتابة الأمازيغية في 10 فبراير 2003؛ و توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في 26 يونيو 2003، انخرطت وزارة التعليم في مشروع ادماج اللغة الأمازيغية في المدرسة العمومية، بهدف تطويرها والنهوض بها في المدرسة، غير أنه مرت إلى حدود الآن أكثر من 15 سنة، دون تحقيق ما تطمح إليه تطلعات الفعاليات الأمازيغية. وبالرغم مما ميز الدخول المدرسي الحالي بالمصادقة على القانون التنظيمي الذي يحدد مراحل وكيفيات إدماج اللغة الأمازيغية في مجالات الحياة العامة والتي يعتبر التعليم إحدها، إلا أن الوزارة الوصية لازالت تتعامل مع تدريس الأمازيغية ومدرسيها بنوع من الحيف والإقصاء بحسب ما اورده الفاعلون في الحقل الأمازيغي، إذ أكدوا أن عددا من مدرسي الأمازيغية في مجموعة من الأكاديميات والمديريات الإقليمية التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، تم تكليفهم بتدريس مواد غير مادة تخصصهم.

ولتسليط الضوء على الموضوع، إرتأت جريدة «العالم الأمازيغي» في ملف هذا العدد مناقشة الموضوع مع ذوي الأختصاص من خلال وجهات نظر هم حول الإشكالات والمعيقات التي يعرفها تدريس الأمازيغية في الموسم الدراسي الحالي 2019-2020

إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية
الواقع والمأمول

الطيب أمكرود*

متأبطا بضعة كتب تشي واجهتها بمحتواها الأمازيغي، دلف إلى الطاكسي وجلس في المقعد الأمامي بجانب السائق، وما أن أطلعه على وجهته، حتى بادره السائق بالسؤال:

- أمازيغية؟

- نعم

ونظرا لكون السائق ظن أن زبونه من أولي الحل والعقد، استرسل:

- لماذا أوقفتم تدريس اللغة الأمازيغية بمدرسة الحي؟ ابني كان محبا لدروسها، وينتظر على أحر من الجمر حصصها، وأبدى فيها براعة لا تضاهى قبل أن نصدم بوقف دروسها؟

لم تكن المسافة كافية للرد على أسئلة السائق الحارقة، والتي يشاركه إياها ملايين المغاربة الذين يرتقبون منذ الموسم الدراسي 2003-2004 استكمال مشروع إدماج اللغة الأمازيغية الشامل أفقيا وعموديا في المنظومة التربوية.

خلال تلك السنة، استهل المغرب المشروع، وكان مأمولا أن تبلغ الأمازيغية السلك الثانوي خلال الموسم الدراسي 2010-2009، بقيت اللغة الأم لملايين المغاربة ورصيدهم المشترك حبيسة السلك الابتدائي، دسترت كلغة رسمية للمغرب، وصودق على القوانين التنظيمية لتنزيل دستوريتها، وبقي واقعها في التعليم كما هو، إن لم نقل أنه تراجع هنا وهناك.

بعد أن أنهت الوزارة الوصية على القطاع وتمثيلياتها الجهوية والإقليمية منذ سنوات تكليفات أساتذة معربين ومزدوجين بتدريس المادة، وخصصت الوزارة مسلكا لتكوين أساتذتها بمراكز جهوية لمهن التربية والتكوين معدودة على رؤوس الأصابع، مع وقف تلقي الأساتذة المزدوجين للتكوين في اللغة الأمازيغية، مع العمل على إدراجها ضمن استعمالات الزمن الخاصة بكل أساتذة الابتدائي وتخصيص غلافها الزمني القانوني، وهو ما لا يتورع عدد من المفتشين والمديرين من الأمر به، لأنشطة أخرى كالدعم، أضحى الأساتذة المتخصصون في المادة، وهم الوحيدون المؤهلون قانونيا لتدريسها، الوحيدين الذين ينهضون بالعملية. وحيث إن عددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة داخل تراب كل مديرية، نقف على الواقع الحقيقي لإدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية: بضع مؤسسات تعليمية يتلقى بين جدرانها تلاميذ ثمانية أقسام على الأكثر دروسها تنتهي صلتهم بها فور انتقالهم إلى المستوى الأعلى. والمرير أن عددا من المسؤولين، مديرين إقليميين ومديري مؤسسات، وبناء على اجتهادات لا يسندها أي نص قانوني، بل تشكل خرقا للدستور، ولتغطية الخصاص في باقي المواد، يجتهدون خلال بداية كل موسم دراسي في تجريد الأساتذة المتخصصين في اللغة الأمازيغية من مهامهم المتمثلة في تدريس اللغة الأمازيغية وتكليفهم بتدريس باقي المواد رغم عدم أهليتهم لذلك، وهي حالات تسجل كل عام، وسجلت بحدة خلال الموسم الدراسي 2018-2019 وبصفة محدودة خلال الموسم الدراسي الحالي.

إن ما راكمه المغرب من ترسانة قانونية تنصف الأمازيغية، وآخره المصادقة على القوانين التنظيمية لتنزيل دستوريتها، يجب أن ينعكس على واقعها الحقيقي على الأرض، فواقع تدريسها يبقى إلى اليوم غير مبشر بالخير، ويخضع لمزاجية وخلفيات عدد من مسؤولي الوزارة، وهو ما يستوجب الجدية في التعاطي مع تنزيل دستورية اللغة الأمازيغية عبر إدماجها في كل مناحي الحياة العامة ومنها وعلى رأسها التعليم. فالإدماج الحقيقي للغة الأمازيغية في المنظومة التربوية يقتضي تعميم شعبة الدراسات الأمازيغية في الجامعات المغربية، وتعميم مسالك تكوين أساتذتها على المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وتعميم إدماجها الأفقي والعمودي على كل المستويات والأسلاك التعليمية، فضلا عن تمتيعها بالتمييز الإيجابي تعويضا لها عن عقود من الحيف والتهميش.

* أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالعيون

اقحام اللغة الأمازيغية في التعليم تم بشكل محتشم وعشوائي وبدون مسؤولية وإرادة سياسية

كما هو معلوم لدى متتبعي الشأن الأمازيغي بالمغرب أن كل بداية موسم دراسي تليه مجموعة من المعيقات والعراقيل التي تقف حجر عثرة في طريق تدبير مشروع تدريس اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية، سأحاول إزاحة الستار عن بعضها من خلال هذه الأسطر.

صحيح أن المغرب تبنى مشروع تدريس اللغة الأمازيغية وأعطاها مكانة دستورية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية حسب الفصل الخامس من الباب الأول في الدستور المتعلق بالأحكام العامة، ما يجعل الراي العام سواء الوطني أو الدولي يستشف أن اللغة الأمازيغية بالمغرب ذاهبة في الاتجاه الصحيح، إلا أن الواقع شيء اخر وطريق محفوف بالعراقيل.

في سياق الحديث عن مشروع اقحام اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية فقد تم ذلك بشكل محتشم وعشوائي وبدون مسؤولية وإرادة سياسية متكاملة الأركان تكميما للأفواه المناضلة ومحاولة تشويه المطالب ذات البعد الأمازيغي، فماذا يعني هذا؟

يعني أن اللغة الأمازيغية في التعليم ما هي إلا أوراق، مذكرات ومراسلات وزارية غير مفعلة، وهذا ما تزكيه المعيقات التي تشهدها كل بداية موسم دراسي حيث يتم الإجهاز على المكتسبات التي تم تحقيقها من ذي قبل وعلى سبيل الذكر وبحكم تواجدي بالأكاديمية الجهوية لجهة طنجة تطوان الحسيمة فقد شهدت الأمازيغية في بداية هذا الموسم الدراسي 2019/2020 مجموعة من العراقيل التي واجهتها الموارد البشرية رغم قلتها ويمكن اجمالها فيما يلي:

- سحب التكليفات المتعلقة بتدريس اللغة الأمازيغية بمبرر الخصاص في الموارد البشرية -مزدوج- خاصة مديرية تطوان.
- عدم انضباط الإدارة التربوية في بعض المديريات للمذكرات الوزارية المتعلقة باستعمالات الزمن أو توزيع الحصص المتعلقة باللغة الأمازيغية.
- غياب الكتاب المدرسي الخاص باللغة الأمازيغية.
- تعيينات خارج المجالات الحضرية ما يفتح المجال أمام المديريات الإقليمية في شخص الإدارة التربوية في فرض المذكرات المتعلقة بتدبير الفائض والخصاص داخل المؤسسة والمديرية من اجل استكمال جدول الحصص.
- الخصاص المهول في الموارد البشرية الذي يجعل مشروع تعميم اللغة الأمازيغية بالمنظومة التربوية بعيدا كل البعد عن التحقيق.

مشروع تدريس اللغة الأمازيغية بالمنظومة التربوية إن لم يتم تبنيه بإرادة سياسية حقيقية وتتحمل فيه كل مكونات المشهد السياسي المغربي مسؤوليتها من منطلق القاسم المشترك للمجتمع المغربي وبعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة، فمن غير المعقول أن تكون اللغة الأمازيغية رسمية وبالمقابل ما هي إلا لغة التواصل حسب الرؤية الإستراتيجية وقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي.

* مصطفى التلموتي

معيقات...إكراهات... تدريس اللغة الأمازيغية

يونس لوكيلي*

أستاذ اللغة الأمازيغية كغيره من الأساتذة في المواد الأخرى، هو أستاذ ترشح لمنصب مالي خاص باللغة الأمازيغية، أعلنت عنه الوزارة، ويخضع هذا الأستاذ بعد فوزه بالمنصب المالي عن طريق المباراة في شقيها الكتابي والشفوي لتدريب داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، هذا التكوين يشمل الجوانب الديداكتيكية الخاصة باللغة الأمازيغية وفقط، وكذا علوم التربية والإطلاع طبعا على القوانين التي تؤطر هذه المهنة. بعد التخرج يلتحق الأستاذ بمقر العمل، وهنا تبدأ المشاكل والعراقيل من جميع النواحي والتي يصطدم بها الأستاذ وبالواقع الذي لا علاقة له بتكوين تلقاه.

بعد الإلتحاق بالعمل، يجد الأستاذ نفسه أمام مجموعة من الخروقات، منها:

1.محاولة بعض المدراء إسناد أقسام غير الأمازيغية لأستاذ اللغة الأمازيغية، قصد سد خصاص في مادة أخرى كالفرنسية أو العربية.

2.أستاذ اللغة الأمازيغية لا يدرس مستوى واحد وفقط، بل يدرس عدة مستويات في نفس الوقت، وهو ما يستدعي منه استنزاف طاقته في إعداد الوثائق اللازمة لكل مستوى.

3.أغلب أساتذة اللغة الأمازيغية يعانون من كثرة التنقل بين الحجرات داخل المؤسسة الواحدة.

4.تشكل مرحلة صياغة استعمالات الزمن الخاصة بالأمازيغية داخل المؤسسة الواحدة "حربا"، حيث يصطدم فيها الأستاذ مع بعض العقليات التي أكل عليها الدهر وشرب، والتي تعرقل سير عمله كمربي للأجيال.

5.غياب أو شبه غياب للكتاب المدرسي الأمازيغي في بعض المناطق.

6.تهرب شبه كلي لأساتذة المزدوج من تدريس اللغة الأمازيغية خاصة وأنها حاضرة في استعمالات زمنهم الرسمية في حالة عدم توفر أستاذ للغة الأمازيغية متخصص داخل المؤسسة.

7.تلميذ المستوى الإبتدائي تلقى تكوينا في اللغة الأمازيغية، حين ينتقل إلى المستوى الإعدادي والثانوي لا يجد اللغة الأمازيغية حاضرة ضمن المواد المدرسة، وهو ما يشكل عبئا واستنزافا للطاقة. من هنا يجب إعادة النظر في تعميم تدريس اللغة الأمازيغية أفقيا وعموديا،

8.مشكل الأمازيغية اليوم هو في تدريسها لمستويات دون أخرى وبالتالي المعارف التي يكتسبها المتعلمون خلال السنتين الأوليتين تتلاشى مع مرور الوقت لتختفي آثار التدريس والتعلم بعد ولوج الإعدادي والثانوي.

9.مكان الأساتذة المتخصصين هو الإعدادي والثانوي وليس الإبتدائي.

10.أستاذ واحد داخل المؤسسة لا يكفي لتدريس اللغة الأمازيغية.

11.عدد المناصب المخصصة للامازيغية هزيلة جدا بالمقارنة مع المواد الأخرى، وبالمقارنة مع التطعات والإنتظارات المتعلقة بتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

12.بالنسبة للتكاليف، تلجأ بعض المديريات الإقليمية لحلول ترقيعية منها تكليف أساتذة مزدوج لتدريس اللغة الأمازيغية، ليعود هذا الأستاذ المكلف لمنصبه في العام الموالي وبالتالي ما الجدوى من هذا التكليف.

13.غياب مفتش متخصص في اللغة الأمازيغية.

14.مؤخرا بدأت تظهر للوجود عبثية بعض المدراء الإقليميين في تدبير ملف تدريس اللغة الأمازيغية، فحسب ما يرد من أخبار من أساتذة اللغة الأمازيغية خاصة الجدد، فإنهم يتوصلون بتكاليف من المديريات الإقليمية لتدريس مواد أخرى، وهو ما كذبته بعض المديريات وسكتت عنه أخرى. وهذا الأمر تعدى إلى تهديد الأساتذة بمجالس تأديبة واستفسارات في حالة الرفض، وهو الخبر الذي لم نتوصل بوثائق لتأكيده أو تفنيده.

15.سبق أن تفاجئ أساتذة اللغة الأمازيغية في مرحلة انتقالهم من مدينة أو جهة إلى أخرى، من إحصائهم ضمن أساتذة المزدوج، وهو ما كان يشكل أزمة حقيقية بين المديرية والأساتذة.

وفي الختام لا بد من التأكيد على أن الوضعية الحالية للغة الأمازيغية ومدرسيها تستدعي منا الرجوع إلى المنطلقات والغايات والوظائف التي أدمجت من أجلها اللغة الأمازيغية في التعليم العمومي بالمغرب. منها أولا، وظائفها السوسيوثقافية التي تجعل المتعلم ينغرس في ثقافته الوطنية بروافدها والتشبع بقيم التسامح احترام الآخر، ثانيا، الوظيفة التنموية: تمكين المتعلم من توظيف اللغة الأمازيغية بوصفها لغة التواصل اليومي بمجموع التراب الوطني، وباعتبارها لغة الإبداع الثقافي والمعاملات الإجتماعية، ثالثا الوظيفة المواطناتية، رابعا الوظيفة البيداغوجية، خامسا، الوظيفة التواصلية...كل هذه الوظائف والغايات لا تتحقق دون استراتيجية تعميمية للغة الأمازيغية (تعميمها في المستوى الإعدادي والثانوي)، وتحسين وتطوير ترسانتها من أطر وموارد بشرية، ومحاربة كل أشكال التمييز ضد هذه اللغة وأساتذتها.

* أستاذ اللغة الأمازيغية بالناظور

أسئلة 3 للفاعل الأمازيغي والإطار التربوي مصطفى أوموش

ملف تدريس الأمازيغية يعيش واقعا مزريا وعبثيا

أكد الفاعل الأمازيغي والإطار التربوي، مصطفى أوموش، أن «تدريس الأمازيغية وإدراجها في المنظومة التربوية يعيش واقعا مزريا وعبثيا في غياب لإرادة سياسية تعطي للأمازيغية مكانتها التي تستحقها». متسائلا :» الوزارة قامت بتوظيف حوالي 20.000 أستاذ(ة)، تمثل منهم نسبة أساتذة الأمازيغية حوالي 0.9% (180 أستاذا)، هل بتوظيف هذا العدد (180 أستاذ (ة) الأمازيغية) في كل سنة يمكن به تعميم تدريس اللغة الرسمية للدولة في التعليم ؟».

• هل يمكن أن تلخص الإشكاليات التي عرفها تدريس الأمازيغية في الدخول المدرسي الحالي؟

** إذا كنا قد استبشرنا خيرا من انطلاق مبادرة تدريس الأمازيغية وإدراجها في المنظومة التعليمية سنة 2003، وما تلا ذلك من السيل العارم من المذكرات الوزارية التي تحث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية على إيلاء اللغة الامازيغية ما تستحقه من عناية وتشجيع المتدخلين، من شركاء وفاعلين تربويين، وإشراكهم في كل المشاريع التي تروم توفير الظروف المناسبة لتدريس الأمازيغية وتحقيق الأهداف المرجوة. لكن سرعان ما تبين مع بداية كل دخول مدرسي أن كل ذلك مجرد جعجعة بلا طحين من حيث اختزالها في عملية عبثية تطبعها الارتجالية، بل أن العديد من الهيئات السياسية والتربوية لم تخف تحفظها إزاء قرار إدراج الأمازيغية في المسالك التعليمية، معتبرة ذلك «مضيعة» للوقت ليس إلا، وقد وصل الاستخفاف أوجه مع بداية السنة الدراسية الحالية ببعض المديريات الإقليمية إلى تكليف أساتذة اللغة الأمازيغية بتدريس مواد أخرى تحت ذريعة سد الخصاص على حساب الأمازيغية التي تعاني خصاصا مهولا في الموارد البشرية يستحيل معه تحقيق تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع الأسلاك في أفق2030 حسب منطوق القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

• ما مدى صحة تكليف بعض الأكاديميات لأساتذة الأمازيغية لتدريس المواد الأخرى ؟

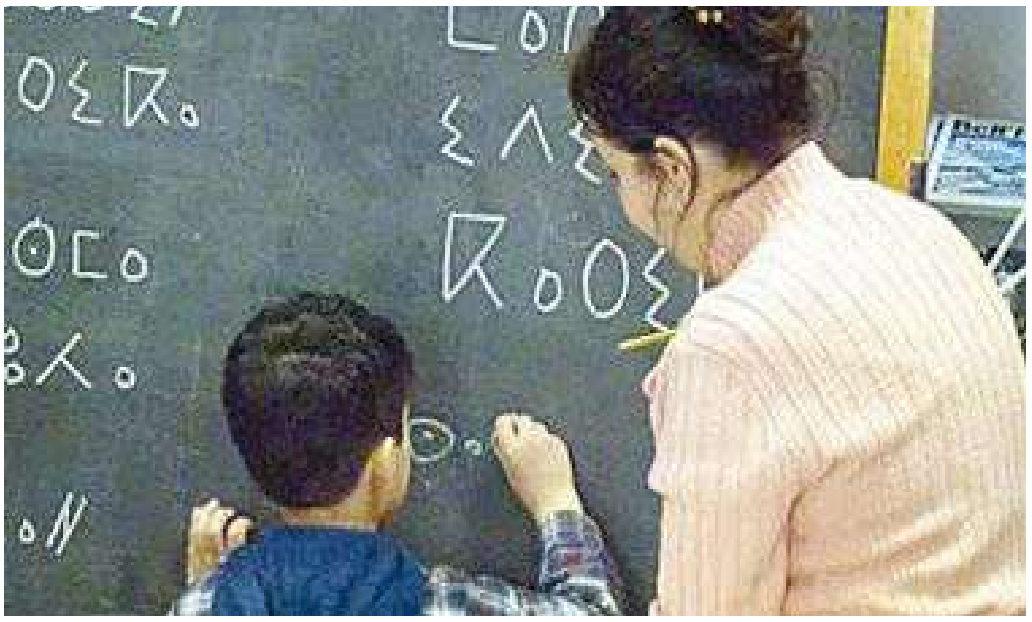

** حسب الشهادات الشفوية للأساتذة المتخصصين في تدريس اللغة الأمازيغية فإن بعض المديريات الإقليمية كمديرية الفداء مرس السلطان (مدرسة المقديسي) ومديرية بنسليمان جماعة بوزنيقة (مدرسة نابغة) لجأت إلى تكليفهم شفويا (عن طريق مدير المدرسة أو مصلحة الموارد البشرية بالمديرية) بتعويض خصاص أساتذة التخصص المزدوج (العربية والفرنسية)، وفي غياب لتكليف كتابي جعل مديرية بنسليمان مثلا تنفي هذا التكليف حيث أكدت في بيان توضيحي أنها حريصة على تنفيذ البرنامج الوزاري الهادف إلى تعزيز مكانة الأمازيغية في المنظومة التربوية والرقي ببرنامج تدريسها، وأنها تتوفر على ستة أساتذة مختصين بتدريس اللغة الأمازيغية !!! مديرية إقليمية تعزز مكانة الأمازيغية في المنظومة التربوية بست أساتذة متخصصين ؟؟!

• كيف ترى واقع تدريس الأمازيغية بصفة عامة؟

** يعيش تدريس الأمازيغية وإدراجها في المنظومة التربوية واقعا مزريا وعبثيا في غياب لإرادة سياسية تعطي للأمازيغية مكانتها التي تستحقها باعتبارها أولاً: لغة أم للطفل المغربي ودورها الأساسي في التحصيل الدراسي وثانيا: لغة رسمية للدولة مما يستوجب معها التفعيل الحقيقي لرسميتها في جميع مناحي الحياة العامة وعلى رأسها -وبشكل مستعجل- المنظومة التربوية.

كما أن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي قامت في الموسم الدراسي 2018/2019 بتوظيف حوالي 20.000 أستاذ(ة)، تمثل منهم نسبة أساتذة الأمازيغية حوالي 0.9% (180 أستاذا). هل بتوظيف هذا العدد (180 أستاذ (ة) الأمازيغية) في كل سنة يمكن به تعميم تدريس اللغة الرسمية للدولة في التعليم الابتدائي فما بالكم بجميع الأسلاك (الإعدادي والثانوي) ؟.

منتصر إثري

تعثر الدراسة بمدارس تابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء

رصدت النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الوطنية لموظفي التعليم تعثر الدراسة في مجموعة من مؤسسات تابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء، وأوضحت النقابة عدم جاهزية هذه المؤسسات لاستقبال التلاميذ، نظرا لوجود تأخر في إتمام الإجراء ات المرتبطة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء.

وكانت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي قد أعلنت أن الانطلاقة الفعلية للدراسة بكافة المؤسسات التعليمية برسم الموسم الدراسي 2019ـ2020 ستكون يوم الخميس 5 شتنبر الجاري،لكن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء ممثلة بعبد المومن طالب لم تحترم المقررات الوزارة الوصية ووصفت مدير الأكاديمية بلعب دور اللامبالاة وعدم الإهتمام للمؤسسات المعنية،وسجلت النقابة بخصوص المؤسسات التعليمية الخصوصية زيادات كبيرة طبقتها هذه المؤسسات، سواء فيما يتعلق بالواجبات الشهرية ومصاريف التسجيل، أو فيما يخص مبالغ التأمين أو المبالغ فيها التي تفرض على التلاميذ سنويا.

الأكاديميات ليس من اختصاصها القانوني تغير البرامج الدراسية وإلغاء تدريس مادة معينة

«عودة لمحنة تدريس الامازيغية بالمدرسة العمومية قبل الخصوصية، وعلى بعد أيام قليلة على صدور القانون التنظيمي للامازيغية بالجريدة الرسمية، تتحفنا أكاديمية الرباط سلا القنيطرة بقرار غريب خارج اختصاصها استباحت فيه حرمة الامازيغية بالمدرسة العمومية بمبرر عدم وجود استاذ/ة للأمازيغية مؤهل او كفؤ!» يقول المحامي والفاعل الأمازيغي، أحمد ارحموش. ويوضح أن اكاديمية الرباط سلا القنيطرة دعت إلى «تحويل الغلاف الزمني(ثلاث ساعات) المخصص للأمازيغية في الأسبوع لدعم التمدرس معرب / مزدوج».

وأكد أرحموش في تدوينة له على صفحته على الفايسبوك أن «الأكاديمية المعنية ليس من اختصاصها القانوني تغير البرامج الدراسية وإلغاء تدريس مادة ما واحلال أخرى محلها».

وأضاف أن على «الأكاديمية السهر على تنفيذ القرار السياسي وليس إنتاجه، وإلا ففعلها يدخل في خانة تجاوز السلطة، والاستهتار بالمسؤولية وهي تعلم أن عدم وجود استاذ/ ة متخصص او كفؤ هو قرار سياسي متعمد تمت بلورته بحنكة بدهاليز الحكومة الموقرة. التي لم توفر للأمازيغية الموارد البشرية والأدوات التقنية والعلمية واللوجستيكية والمالية لتوسيع قاعدة مدرسي الامازيغية. (حوالي 008 مدرس في مجموع التراب الوطني لحوالي سبعة ملايين تلميذ بالمستوى الابتدائي)».

واورد المتحدث أن «بعض الاكاديميات والتي تتوفر على مدرسي الامازيغية حولت الثلاث ساعات لساعة ونصف او ساعة في الأسبوع (اللغة الأجنبية الفرنسية احسن منها) وفي بعض المواقع أيضا يحول المدرس لتدريس اللغة الأولى الرسمية (باحتساب التراتبية التي جاء بها الدستور 2011)».

شتنبر 2019 - العدد 224
ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ – ⵖⵓⵛⵜ- 224 – 2969
الأمازيغي العالم ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ www.amadalpresse.com

الناشط الأمازيغي مصطفى مروان في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

نحن أمام سياسة إلهاء مجتمعية عنوانها البارز العداء للأمازيغية !

لا يحق للمديريات الإقليمية تعيين مدرسي الأمازيغية لتدريس لغات أخرى غير الأمازيغية فهي اللغة التي هم مؤهلون لتدريسها وحدها

وزارة التربية الوطنية تخرق القانون عبر -قرارات عنصرية و تميزية- لا تستند إلى أي إطار قانوني و أخلاقي و حقوقي و إنساني

حاورته رشيدة إمرزيك؛

قال الناشط الأمازيغي مصطفى مروان ، إن هناك «مشاكل تطرح بقوة، ليس فقط على صعيد الجنوب الشرقي للأمانة، أهمها ما يتعلق بتوفير الكتب المدرسية حيث اللغة الأمازيغية محرومة من مبادرة مليون محفظة، و يعاني أساتذة التخصص الأمرين مع مطلع كل موسم دراسي جديد، حيث توزع الكتب المدرسية و الكراسات و الدفاتر الخاصة بجميع المواد الأخرى باستثناء الأمازيغية».

وأكد أنه « بعد معاناة مريرة لعدد من أساتذة اللغة الأمازيغية العام المنصرم بكل من مديريات بوجدور، النواصر، بوعرفة، تنغير، مراكش، خنيفرة، ماسة، و كلميم...الخ، يطل علينا هذا الموسم الدراسي الجديد 2019/2020 بمزيد من هذه المضايقات و القرارات الجائرة و اللاقانونية، و المتمثلة أساسا في لجوء بعض المديريات الإقليمية إلى محاولة تكليف أساتذة اللغة الأمازيغية لتدريس التخصص المزدوج (العربية و/أو الفرنسية)..، قبل أن تتراجع هذه المديريات عن هذه القرارات الشفوية الهوجاء بعد الضغط الكيفي وحملات الاستنكار النوعي من قبل مدرسات و مدرسي الأمازيغية: نشطاء أمازيغ، وسائل الإعلام، نقابات، جمعيات، و أشخاص ذاتيين...» وأضاف أن «هذه القرارات هي عبارة عن قرارات شفوية لا تستند إلى إطار قانوني، بل تعمل على استغلال النفوذ و الشطط في استعمال السلطة و فرض الأمر الواقع على الأستاذ(ة) الذي لا حول و لا قوة له، حيث تحاول هذه المديريات تصريف أزمتها على حساب الأمازيغية و المتمثلة في عدم القدرة على سد الخصاص».

وشدد مروان ، الطالب الباحث، على أن « وزارة التربية الوطنية و في شخص مديرياتها الإقليمية تخرق القانون عبر -قرارات عنصرية و تميزية- لا تستند إلى أي إطار قانوني و أخلاقي و حقوقي و إنساني، فلا هي احترمت القانون الأسمى للبلاد المتمثل في دستور يوليوز 2011 (الفصل 5)، و لا المذكرات الوزارية الصادرة في هذا الشأن (108 و 116 و 130)، و لا توصيات المجلس الأعلى للتربية و التكوين (الرؤية الإستراتيجية ل 2030-2015)،، إضافة إلى ما جاء به مشروع القانون التنظيمي 26.16 الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا و المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية و كيفيات إدماجها في مجال التعليم و في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية».

• بشكل عام هلا قربتنا من بعض الإشكاليات أو الإكراهات التي يواجهها مدرسوا الأمازيغية بالجنوب الشرقي خاصة في الموسم الدراسي الحالي؟

** أساتذة اللغة الأمازيغية بالجنوب الشرقي ليسوا استثناء للقاعدة، فإن كان مشكل التكليفات لم يطرح بتاتا في الموسم الحالي على صعيد جهة درا تافيلالت، كما الموسم الماضي في مديريي ورزازات (محاولة تكليف شفوي) ومديرية تنغير تكليف كتابي يعد سابقة والأول من نوعه على مستوى التراب الوطني، و لو أنه تم التراجع عنه سريعا بعد الضجة الإعلامية المصاحبة للقرار و تدخل مباشر من السيد مدير الأكاديمية علي براد، فإن مشاكل أخرى تطرح بقوة ليس فقط على صعيد الجنوب الشرقي للأمانة، أهمها ما يتعلق بتوفير الكتب المدرسية حيث اللغة الأمازيغية محرومة من مبادرة مليون محفظة، و يعاني أساتذة التخصص الأمرين مع مطلع كل موسم دراسي جديد، حيث توزع الكتب المدرسية و الكراسات و الدفاتر الخاصة بجميع المواد الأخرى باستثناء الأمازيغية، حيث يبدأ الموسم الدراسي و مدرس(ة) الأمازيغة محروم من أبسط شروط الإشتغال، و يبقى معلقا بين أن يفرض على تلاميذته شراء كتاب الأمازيغية الغائب الناذر إيجاده بالمكتبات، أو الاستعانة بنفس الكتب لعدد من الأقسام، حيث تتنقل الكتب مع الأستاذ من قسم إلى أخر، و يحرم التلاميذ من الكتاب و معهم المدرس من أجواء تعليمية سليمة، إضافة إلى توفير الموارد البشرية الكافية لتعميم الأمازيغية أفقيا وعموديا أولا على مستوى نفس المؤسسة ثم على مستوى باقي المؤسسات، حيث يدرس أستاذ واحد 8فصول دراسية بمعدل ثلاث ساعات لكل فصل أسبوعيا، و أمام العدد الكبير من الفصول يقتصر تدريس اللغة الأمازيغية على مستويات الأول و الثاني ابتدائي و الثالث في أحسن الأحوال، ما يحرم الأمازيغية من أن تكون إشهادية و يحرم تلاميذة المستويات الأخرى من حقهم في تعلم اللغة الرسمية للبلاد.**

• ما تعليقكم على تعليق بعض الإكاديميات لتدريس الأمازيغية وتكليف مدرسيها بتدريس مواد أخرى؟

** إن أساتذة اللغة الأمازيغية على مستوى كل التراب الوطني ومع مطلع كل موسم دراسي جديد يجدون أنفسهم أمام دوامة لا تنتهي من المضايقات و العراقيل التي لا تستند لا إلى روح العقل أو القوانين الجاري بها العمل، فبعد معاناة مريرة لعدد من أساتذة اللغة الأمازيغية العام المنصرم بكل من مديريات بوجدور، النواصر، بوعرفة، تنغير، مراكش، خنيفرة، ماسة، و كلميم...الخ، يطل علينا هذا الموسم الدراسي الجديد 2019/2020 بمزيد من هذه المضايقات و القرارات الجائرة و اللاقانونية، و المتمثلة أساسا في لجوء بعض المديريات الإقليمية إلى محاولة تكليف أساتذة اللغة الأمازيغية لتدريس التخصص المزدوج (العربية و/أو الفرنسية) كمديرية الفداء مرس السلطان (مدرسة المقديسي) و بوزنيقة (مدرسة نابغة) و مديرية الرحامنة (مدرسة أحمد الديوري) إضافة إلى حالة بمديرية النواصر، قبل أن تتراجع هذه المديريات عن هذه القرارات الشفوية الهوجاء بعد الضغط الكيفي و حملات الاستنكار النوعي من قبل مدرسات و مدرسي الأمازيغية؛ نشطاء أمازيغ، وسائل الإعلام، نقابات، جمعيات، و أشخاص ذاتيين...إلخ، ما أجبر بعض من هذه المديريات إلى إصدار بيان تكذيبي في هذا الشأن، لكن ما هو أدهى و أمر أن هذه القرارات هي عبارة عن قرارات شفوية لا تستند إلى إطار قانوني، بل تعمل على استغلال النفوذ و الشطط في استعمال السلطة و فرض الأمر الواقع على الأستاذ(ة) الذي لا حول و لا قوة له، حيث تحاول هذه المديريات تصريف أزمتها على حساب الأمازيغية و المتمثلة في عدم القدرة على سد الخصاص - المشكوك في أمره- خاصة بعد تعيين الوزارة عبر أكاديمياتها هذا الموسم لعدد كبير من الأساتذة الجدد الذين فرض عليهم التعاقد حوالي 20.000 أستاذ(ة) تمثل نسبة أساتذة الأمازيغية فيهم حوالي 0.9% (180 أستاذ(ة)).**

فبالرغم من هذا الحصيص الهزيل الممنوح لتدريس اللغة الأمازيغية لازالت بعض المديريات تنهج نفس السياسة مع مطلع كل موسم دراسي جديد حيث توجه تكليفات في الغالب شفوية لأساتذة اللغة الأمازيغية عبر مدراء المدارس التي يشتغلون بها أو مصلحة الموارد البشرية تخبرهم/تجبرهم بوجوب تعويض خصاص أساتذة التخصص المزدوج، كما أن بعضا من المديريات المعنية نظمت يوم دراسي حول وضعية تدريس اللغة الأمازيغية بالأقاليم التابعة لها، و من بين ما خلص إليه هذه اللقاءات عبر توصيات سلمت إلى رؤساء مصالح الموارد البشرية: تحصين التخصص و منع إسناد أساتذة اللغة الأمازيغية أي تخصص آخر و تحت أي ظرفية كانت، إضافة إلى توجيه تعليمات لجميع المتدخلين من مدراء تربويين و مفتشين للقيام باللازم و في نفس السياق إلزام ذوي التخصص المزدوج بتدريس ثلاثة ساعات من اللغة الأمازيغية أسبوعيا كما هو مثبت في استعمالات الزمن و تماشيا مع التوجيهات الرسمية. إلا أن واقع الحال اليوم يشير إلى العكس حيث تم إقحام اللغة الأمازيغية عنوة كجزء من الحل/المشكل، عوض التعامل مع اللغة الأمازيغية بنوع من التمييز الإيجابي و جبر الضرر بعد أكثر من 60 سنة من التعريب و الفرنسة. ما يؤكد التخبط العشوائي و سياسة الكيل بمكيالين من طرف الدولة فيما يخص السياسة اللغوية بالبلاد، حيث هناك لغات توفر لها من الإمكانيات المادية و البشرية الشيء الكثير و لغة أصيلة و متجذرة في هذه الأرض السعيدة ممنوع عليها أي فجوة للتقدم و التطور، بل تنتزع حقوقها الواحد تلو الآخر كلما سمحت الفرصة و الظروف، و هذا ما يقودنا للقول و بكل آسف و غصة شدين: نحن أمام سياسة إلهاء مجتمعية عنوانها البارز العداء للأمازيغية!

• ألا ترى أن الوزارة الوصية على قطاع التعليم لازالت تمارس الحيف والتمييز تجاه تدريس الأمازيغية رغم المصادقة على القانون التنظيمي المحدد لمراحل وكيفيات ادماج الأمازيغية في مجالات الحياة العامة؟

** إن وزارة التربية الوطنية و في شخص مديرياتها الإقليمية تخرق القانون عبر -قرارات عنصرية و تميزية- لا تستند إلى أي إطار قانوني و أخلاقي و حقوقي و إنساني، فلا هي احترمت القانون الأسمى للبلاد المتمثل في دستور يوليوز 2011 (الفصل 5)، و لا المذكرات الوزارية الصادرة في هذا الشأن (108 و 116 و 130)، و لا توصيات المجلس الأعلى للتربية و التكوين (الرؤية الإستراتيجية ل 2030-2015)،، إضافة إلى ما جاء به مشروع القانون التنظيمي 26.16 الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا و المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية و كيفيات إدماجها في مجال التعليم و في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية (الباب الثاني: المادتين 3 و 4)، رغم أن المسودة الأولى و كذالك المشروع المذكور استنكرهما الجميع لأنهما بعيدان كل البعد عن طموحات الكثيرين ممن يمنون النفس بأن يأتي يوم يدرس فيه أبنائهم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغات اخرى دون حيف أو إقصاء أو تمييز. كما أن وعود السيد رئيس الحكومة سعدالدين العثماني الذي صرح في قبة البرلمان بحضور وزير التربية الوطنية بأن تكليف أساتذة اللغة الأمازيغية لتدريس مواد أخرى غير مقبول و أن زمن هذه التكليفات بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية قد انتهى، لكن الواقع أفصح أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد أحلام شاردة وزعت علينا من أجل كسب مزيد من الوقت لإمتصاص غضب الشارع و الحركة الأمازيغية خاصة و الحقوقية عامة.**

ثم بعيدا عن كون القرار جزافا مشروع أو غير مشروع خاصة و أن أساتذة اللغة الأمازيغية تم تعيينهم كأساتذة للغة الأمازيغية بدء من فوج 2012/2013 فما فوق، بعد استفادتهم من تكوين في بيداغوجيا و ديداكتيك اللغة الأمازيغية بالمراكز الجهوية للتربية و التكوين على أساس تدريس هذه اللغة فيما بعد و ليس لغة أخرى لم يكونوا في منهجيتها و لا في طريقة تدريسها، و من هذا المنطلق لا يحق للمديريات الإقليمية تعيينهم لتدريس لغات أخرى غير الأمازيغية، فهي اللغة التي هم مؤهلون لتدريسها وحدها، كما أنه و بكل بساطة ليس هناك فائض من حيث أساتذة هذه اللغة، بل العكس هو الحاصل فعدد الخصاص الى حدود الموسم الدراسي الحالي هو مابين 8000 و 12000 أستاذ(ة)، علما أن عدد أساتذة اللغة الأمازيغية على المستوى الوطني في حدود 730 أستاذ(ة)!

• في نظرك من يتحمل مسؤولية وضع اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية، كيف يمكن معالجة الإشكالات التي لازالت تعيشها الأمازيغية رغم مرور١٥ سنة على إدماج الأمازيغية في التعليم؟

** إن الإحصائيات التي أعلنت عنها وزارة التربية الوطنية مقارنة مع واقع الحال و الدراسات و الأبحاث المنجزة في الموضوع، جاءت كارثية و صادمة و مخيبة لآمال فئة عريضة من الأمهات و الآباء و كذا للفعاليات الأمازيغية، واللذين كانوا جميعا يمنون النفس بضمان الأمن الثقافي و اللغوي لفلذات أكبادهم من خلال التعميم الأفقي و العمودي للغة الأمازيغية في المنظومة التربوية، و هو واقع يضع عملية تدريس الأمازيغية في نفق اللغات المهددة بالانقراض على مستوى الفصول الدراسية، إذا لم يتم التدخل و بشكل سريع لتحصين المكتسبات و الدفع قدما و بحزم نحو تحقيق مبدأ الإلزامية و التعميم و الشمولية على اعتبار أن مبدأ التوحيد و من خلال ما أنجز إلى حد الآن أعطى إشارات مظمئة، و على ضوء المستجدات و ما سبق، هذه مجموعة من مفاتيح حلول يمكنها المساهمة في رسم معالم مستقبل تدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الإبتدائي في أفق التعميم على مستوى السلك الإعدادي و الثانوي:**

أولا: يجب الضغط على وزارة التربية الوطنية و الحكومة المغربية كي تحترم الدستور المغربي باعتباره القانون الأسمى للبلاد، و تعمل على تنفيذ التوجيهات الرسمية في ما يخص ملف تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية من خلال وفاء الوزارة الوصية بالتزاماتها كاملة غير منقوصة في ما يخص تنفيذ مضامين منهاج اللغة الأمازيغية، من خلال تدعيم البنية التحتية بالعدة الديداكتيكية المساعدة و توفير الموارد البشرية المؤهلة الكافية مع تخصيص إعتمادات مالية مهمة تسمح بتمييز إيجابي للغة الأمازيغية داخل الحقل التربوي مع اقتران كل ذلك بعملية التتبع و التقويم على المدى القصير و المتوسط و الطويل، كما يجب على الوزارة العمل على مساءلة الأكاديميات الجهوية و النيابات الإقليمية كلما تبين أن هناك تقاعس في تنفيذ مضامين المذكرات الوزارية من أي جهة كانت، عبر تفعيل عمل الخلية المكلفة بتدبير و تتبع عملية تدريس الأمازيغية على المستوى المركزي و الجهوي و على مستوى النيابات الإقليمية.

ثانيا: يجب على وزارة التربية الوطنية توفير الموارد البشرية اللازمة، حيث أن الوثيرة الحالية أي تعيين 120أو 180 أستاذ(الموسم الحالي) مع بداية كل موسم دراسي جديد لن تمكن من تعميم تدريس اللغة الأمازيغية على مستوى السلك الابتدائي باعتماد صيغة الأستاذ المتخصص إلا بعد مرور حوالي 66 سنة كأقل تقدير إلى 100 سنة كأكثر تقدير، علما أن الخصاص الحالي في عدد الأساتذة يقارب ما بين 11000 و 13000 أستاذ(ة)، و في حالة عملت الوزارة على إدماج الأساتذة الذين استفادوا من دورات تكوينية و المقدر عددهم ما بين 1200 و 1400 أستاذ(ة)، فإن عملية التعميم ستستلزم مدة أقل بكثير، و منه فعلى الفعاليات و المنظمات الأمازيغية و الديمقراطية التكتل و الضغط على الدولة المغربية و وزارة التربية الوطنية المشرفة على القطاع من أجل أن تعمل على جعل تدريس مادة اللغة الأمازيغية إجباريا لكل الأساتذة الذين استفادوا سواء من التكوين الأساس على مستوى المراكز الجهوية للتربية و التكوين أو الذين استفادوا من دورات تكوينية على مستوى النيابات الإقليمية أو الأكاديميات الجهوية، مع العمل على تنظيم دورات تكوينية جديدة في ديداكتيك و بيداغوجية تدريس الأمازيغية لتشمل باقي الأساتذة مع إدراج مجزوءة التنشيط التربوي و كل ما من شأنه أن يساهم في تجويد العملية التعليمية التعلمية.

ثالثا: إن صياغة مضامين الكتب المدرسية يجب أن يتم وفق مقاربة تشاركية يشارك فيها جميع المتدخلين في المجال التربوي من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي نص عليها منهاج اللغة الأمازيغية، مع العمل على استحضار الموروث الثقافي و الحضاري المحلي و الوطني لأمازيغ المغرب و شمال إفريقيا في محتوى النصوص المقترحة على المتعلمين، مع الاستعانة بالوسائل التعليمية الحديثة و طرائق التدريس الجديدة ذات المردودية والجودة العالية، بالإضافة إلى أهمية الانفتاح على البعد الإفريقي و الحضارة العالمية بدمج القيم الكونية و منظومة حقوق الإنسان في الموارد المراد إرساؤها حسب ما يسمح به نمو الطفل مع مراعاة حاجياته و استعداداته النفسية الحركية و العقلية.

رابعا: إن عملية تدريس اللغة الأمازيغية هي مسؤولية وطنية على الجميع أن ينخرط و يعمل على إنجاحها، و ذلك لن يتم إلا إذا توفرت الإرادة السياسية من خلال العمل على تسريع وثيرة إدراج الأمازيغية في التعليم و مجالات الحياة العامة ذات الأولوية من خلال سن ترسانة قانونية ملائمة و إعطاء القانون التنظيمي للأمازيغية المصادق عليه مؤخرا أولوية، مع تبني إستراتيجية تنمية اللغات بالمغرب على قاعدة الديمقراطية الثقافية و اللغوية، و العمل على ضمان الحماية القانونية للأمازيغية و التي كرستها دستور يوليو 2011 من خلال التنصيص على اللغة الأمازيغية لغة رسمية لجميع المغاربة، كذلك يجب العمل على خلق مناخ ثقافي مساعد من خلال فتح حوار وطني يجوب جميع مناطق المغرب تواكبه حملات تحسيسية و إعلامية لتبيان أهمية الأمازيغية كإرث حضاري و كوني و كرصيد لا غنى عنه للمخيال الجمعي للمغاربة أجمع، و بالتالي العمل على تغيير الذهنية السائدة لدى العديد من الموطنين و الموطنات و المتسمة بالنفور الغير المبرر و المبني على أحكام قيمة أو المتسم بنزعة قومية ثقافية أو إيديولوجية أو سياسية معادية.

إن الأمازيغية كملك مشترك لنا جميعا يحتم على الجميع العمل معا يدا في يد من أجل أولا التصدي لمثل هذه القرارات الهوجاء لأنها تمس قضية انسانية، هي قضية شعب ضحى و مازال يضحي - بوعي أو بغير وعي منه- من أجل أن تعيش الأقوام الوافدة عليه بسلام، ثم بناء مناخ ثقة بين مختلف الفاعلين الأمازيغيين من أجل رص الصفوف و رد الإعتبار للتاريخ و الجغرافيا و لقضية شعب يعيش في كل واحد منا!

شتنبر 2019 - العدد 224
ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ – ⵓⵙⵎⵙⵉ- 224 – 2969
الأمازيغي العالمي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
www.amadalpresse.com

المحكمة الدستورية..
القانون التنظيمي للأمازيغية يتطابق والدستور وتأمر بنشره بالجريدة الرسمية

أكدت المحكمة الدستورية في قراراها الأخير رقم 97/19، أنه بعد فحصها لمواد القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، تبين لها أن لها طابع قانون تنظيمي وليس فيها ما يخالف الدستور، باستثناء ما يثيره بعضها، بخصوص اكتسائها طابع قانون تنظيمي أو مطابقتها للدستور".

وأكدت المحكمة في قرارها الذي نشرته على موقعها الرسمي، أن المواد 1 (الفقرتان الثانية والأخيرة) و2 (البند الأول) و3 و5 و8 (الفقرة الأولى) و9 و13 و30 (الفقرتان الأولى والثالثة) و33، ليس فيها ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسير المتعلق بها.

وأوضحت المحكمة في هذا الصدد، أن الفقرة الأولى من المادة الأولى التي تنص على أنه "تطبيقا لأحكام الفقرة الرابعة من الفصل 5 من الدستور، يحدد هذا القانون التنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية للدولة، "لا تكتسي طابع قانون تنظيمي".

وأشارت إلى كون " المواضيع التي جعلها الدستور من مشمولات القانون التنظيمي المعروض، هي تلك التي تهم مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وحيث إن مضمون الفقرة الأولى المشار إليها، ليس سوى تذكير بأحكام الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور، إذ لا يتضمن أي مقتضى يتعلق بمشمولات القانون التنظيمي السابق ذكرها، مما يجعل الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون التنظيمي المعروض لا تكتسي طابع قانون تنظيمي". مشيرة إلى أن "باقي أحكام هذا القانون التنظيمي مطابقة للدستور".

وقالت إن القانون التنظيمي المعروض عليها، حدد في أبوابه من الثالث إلى الثامن مجالات التشريع والتنظيم والعمل البرلماني، والإعلام والاتصال، والإبداع الثقافي والفني، والاستعمال بالإدارات وسائر المرافق العمومية، والفضاءات العمومية، والتقاضي، مجالات حياة عامة ذات أولوية".

وأضافت أنه "يتبين من مضمون المجالات المشار إليها، أنها ثابتة الصلة بالغاية الدستورية من القانون التنظيمي المعروض، ومرتبطة بباقي مشمولات القانون التنظيمي، وأنها تتيح، متى تم إنفاذ أحكام القانون التنظيمي المتعلقة بها، كفالة الحقوق اللغوية والثقافية المترتبة عن إقرار الطابع الرسمي للأمازيغية، بمناسبة ممارسة الحريات والحقوق المنصوص عليها في الدستور، لاسيما تلك التي تمت كفالتها بمقتضى أحكام الفصول 25 و27 و28 و118 و120 من الدستور، أو بمناسبة الولوج إلى المرافق العمومية التي تنتظم وفقا للأسس المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل 154 من الدستور".

وقالت المحكمة إن القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، المحال عليها، اتخذ في شكل قانون تنظيمي، جرى التداول في مشروعه بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 26 سبتمبر2016، طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، وأودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب بتاريخ 30 سبتمبر 2016، ولم يشرع في التداول فيه من قبل هذا المجلس، إلا بعد مضي عشرة أيام على إيداعه لدى مكتبه، ووافق عليه، في قراءة أولى، بالإجماع، في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 10 يونيو 2019، وبعد ذلك تداول فيه مجلس المستشارين، وأدخل تعديلات على بعض مواده، ووافق عليه بالأغلبية، في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 23 يوليو 2019، ثم صادق عليه مجلس النواب نهائيا، في قراءة ثانية، بإجماع أعضائه الحاضرين، في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 26 يوليوز 2019.

وأضافت: "وحيث إنه، تبعا لذلك، يكون شكل تقديم القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وإجراءات إعداده والتداول فيه والتصويت عليه، مطابقا لأحكام الفصلين 84 و85 من الدستور".

وأمرت المحكمة الدستورية في هذا الصدد، بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى رئيس الحكومة، وبنشره بالجريدة الرسمية.

ويتكون القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، المعروض على نظر المحكمة الدستورية، من 35 مادة موزعة على عشرة أبواب، يتضمن الباب الأول منها أحكاما عامة (المادتان الأولى والثانية)، ويتعلق الباب الثاني بإدماج الأمازيغية في مجال التعليم (المواد 8-3)، والثالث بإدماج الأمازيغية في مجال التشريع والتنظيم والعمل البرلماني (المواد 11-9)، والرابع بإدماج الأمازيغية في مجال الإعلام والاتصال (المواد 17-12)، والخامس بإدماج الأمازيغية في مختلف مجالات الإبداع الثقافي والفني (المواد 20-18)، والسادس باستعمال الأمازيغية بالإدارات وسائر المرافق العمومية (المواد26-21)، والسابع بإدماج الأمازيغية في الفضاءات العمومية (المواد 29-27)، والثامن بإدماج الأمازيغية في مجال التقاضي (المادة 30)، والتاسع بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وآليات تتبعه (المواد 34-31)، والعاشر بأحكام ختامية (المادة 35).

وهذا نص قرار المحكمة الدستورية كاملا:

بعد اطلاعها على القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، المحال عليها بمقتضى رسالة السيد رئيس الحكومة، المسجلة بأمانتها العامة في 16 أغسطس 2019، وذلك من أجل البت في مطابقته للدستور؛

وبعد اطلاعها على مذكرتي ملاحظات السيد رئيس الحكومة وبعض السادة الأعضاء بمجلس النواب، المسجلتين بالأمانة العامة المذكورة بتاريخ 29 و30 أغسطس 2019؛

وبعد الاطلاع على باقي الوثائق المدرجة في الملف؛

وبناء على الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، لاسيما الفصل 132 منه؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014)، لاسيما المادة 25 منه؛

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون؛

أولا – فيما يتعلق بالاختصاص:

حيث إن الفصل 132 من الدستور ينص في فقرته الثانية، على أن القوانين التنظيمية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، تحال إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور، مما تكون معه المحكمة المذكورة مختصة بالبت في مطابقة القانون التنظيمي المحال إليها للدستور؛

ثانيا – فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بإقرار القانون التنظيمي:

حيث إنه، يبين من الاطلاع على الوثائق المدرجة في الملف، أن القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، المحال إلى المحكمة الدستورية، جرى التداول في مشروعه بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 26 سبتمبر2016، طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، وأودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب بتاريخ 30 سبتمبر 2016، ولم يشرع في التداول فيه من قبل هذا المجلس، إلا بعد مضي عشرة أيام على إيداعه لدى مكتبه، ووافق عليه، في قراءة أولى، بالإجماع، في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 10 يونيو 2019، وبعد ذلك تداول فيه مجلس المستشارين، وأدخل تعديلات على بعض مواده، ووافق عليه بالأغلبية، في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 23 يوليو 2019، ثم صادق عليه مجلس النواب نهائيا، في قراءة ثانية، بإجماع أعضائه الحاضرين، في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 26 يوليو 2019؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، يكون شكل تقديم القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وإجراءات إعداده والتداول فيه والتصويت عليه، مطابقا لأحكام الفصلين 84 و85 من الدستور؛

ثالثا – فيما يتعلق بالموضوع:

حيث إن القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، المعروض على نظر المحكمة الدستورية، يتكون من 35 مادة موزعة على عشرة أبواب، يتضمن الباب الأول منها أحكاما عامة (المادتان الأولى والثانية)، ويتعلق الباب الثاني بإدماج الأمازيغية في مجال التعليم (المواد 8-3)، والثالث بإدماج الأمازيغية في مجال التشريع والتنظيم والعمل البرلماني (المواد 11-9)، والرابع بإدماج الأمازيغية في مجال الإعلام والاتصال (المواد 17-12)، والخامس بإدماج الأمازيغية في مختلف مجالات الإبداع الثقافي والفني (المواد 20-18)، والسادس باستعمال الأمازيغية بالإدارات وسائر المرافق العمومية (المواد26-21)، والسابع بإدماج الأمازيغية في الفضاءات العمومية (المواد 29-27)، والثامن بإدماج الأمازيغية في مجال التقاضي (المادة 30)، والتاسع بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وآليات تتبعه (المواد 34-31)، والعاشر بأحكام ختامية (المادة 35)؛

وحيث إن الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور نصت، على أنه "يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية"؛

وحيث إن الدستور نص في الفقرة المذكورة، على إدماج اللغة الأمازيغية في مجال التعليم، وأسند إلى القانون التنظيمي تحديد سائر مجالات الحياة العامة الأخرى ذات الأولوية؛

وحيث إن تحديد كيفيات إدماج اللغة الأمازيغية، باعتباره من مشمولات القانون التنظيمي المذكور، طبقا للفقرة المشار إليها، يتوقف، في جانب منه، على تحديد مجالات الحياة العامة ذات الأولوية المعنية بهذا الإدماج؛

وحيث إن تحديد مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، يعود إلى السلطة التقديرية للمشرع، كما يؤول إليه ترتيبها، وملاءمتها مع التطورات المختلفة، وتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في كل مجال منها، والمفاضلة والترجيح بين البدائل المختلفة، والاختيار، تبعا لذلك، لنوعية الأحكام التي يرتئيها كفيلة بتحقيق الغاية الدستورية المناطة بالقانون التنظيمي المعروض والمتمثلة في تمكين اللغة الأمازيغية من "القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية"؛

وحيث إن القانون التنظيمي المعروض، حدد في أبوابه من الثالث إلى الثامن مجالات التشريع والتنظيم والعمل البرلماني، والإعلام والاتصال، والإبداع الثقافي والفني، والاستعمال بالإدارات وسائر المرافق العمومية، والفضاءات العمومية، والتقاضي، مجالات حياة عامة ذات أولوية؛

وحيث إنه، يتبين من مضمون المجالات المشار إليها، أنها ثابتة الصلة بالغاية الدستورية من القانون التنظيمي المعروض، ومرتبطة بباقي مشمولات القانون التنظيمي، وأنها تتيح، متى تم إنفاذ أحكام القانون التنظيمي المتعلقة بها، كفالة الحقوق اللغوية والثقافية المترتبة عن إقرار الطابع الرسمي للأمازيغية، بمناسبة ممارسة الحريات والحقوق المنصوص عليها في الدستور، لاسيما تلك التي تمت كفالتها بمقتضى أحكام الفصول 25 و27 و28 و118 و120 من الدستور، أو بمناسبة الولوج إلى المرافق العمومية التي تنتظم وفقا للأسس المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل 154 من الدستور؛

وحيث إنه، مع اعتبار ما تقدم، فإنه يبين من فحص مواد القانون التنظيمي المعروض، أن لها طابع قانون تنظيمي وليس فيها ما يخالف الدستور، باستثناء ما يثيره بعضها، بخصوص اكتسائها طابع قانون تنظيمي أو مطابقتها للدستور، وفق التفسير الآتي:

في شأن المادة الأولى (الفقرة الأولى):

حيث إن الفقرة الأولى من هذه المادة تنص على أنه "تطبيقا لأحكام الفقرة الرابعة من الفصل 5 من الدستور، يحدد هذا القانون التنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية للدولة"؛

وحيث إن المواضيع التي جعلها الدستور من مشمولات القانون التنظيمي المعروض، هي تلك التي تهم مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛

وحيث إن مضمون الفقرة الأولى المشار إليها، ليس سوى تذكير بأحكام الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور، إذ لا يتضمن أي مقتضى يتعلق بمشمولات القانون التنظيمي السابق ذكرها، مما يجعل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون التنظيمي المعروض لا تكتسي طابع قانون تنظيمي؛

في شأن المادة الأولى (الفقرتان الثانية والأخيرة):

حيث إن الفقرتين الثانية والأخيرة من المادة الأولى تنصان على أنه "...يقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللسني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة. ويعتمد حرف تيفيناغ لكتابة وقراءة اللغة الأمازيغية"؛

وحيث إن أحكام الفقرتين المذكورتين من المادة الأولى، ترتبط، من حيث موضوعها، ارتباطا عضويا ووثيقا بمشمولات القانون التنظيمي المعروض، إذ أن تحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها، وتحقيق الغاية الدستورية المراد بلوغها من سن القانون التنظيمي، يتوقفان، قبلا، على التحديد الإجرائي لمدلول اللغة الأمازيغية والحرف المعتمد لكتابتها وقراءتها؛

وحيث إن الفصل الخامس من الدستور نص في فقرته الثالثة على أنه "تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء"، وأنها من مقومات الهوية الوطنية الموحدة، كما جاء في التصدير؛

وحيث إن الفقرة الرابعة من الفصل الخامس المذكور، أسندت إلى قانون تنظيمي "تحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية"؛

وحيث إنه يستفاد، من مبادئ وأحكام الدستور المشار إليها، وانسجاما معها، أن الدستور استعمل، من جهة أولى، عند إقراره بالطابع الرسمي للغة الأمازيغية، صيغة المفرد لا الجمع، واعتبر اللغة الأمازيغية، من جهة ثانية، رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، مما يجعل حق استعمالها والتواصل بها، حقا شخصيا مكفولا للمواطنات وللمواطنين، دون استثناء أو تمييز أو تقييد بمنطقة جغرافية أو وضع معين، وأرسى، من جهة ثالثة، مبدأ تساوي اللغتين العربية والأمازيغية في طابعهما الرسمي، وميز، من جهة رابعة، بشكل واضح، بين مستوى من الالتزام يهم اللغة الأمازيغية الرسمية، يتمثل في تفعيل طابعها الرسمي وإدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية وحمايتها وتنميتها، وبين مستوى ثان من الالتزامات، نص عليه في الفقرة الخامسة من الفصل الخامس، يتعلق بحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة بالمغرب؛

وحيث إنه، بالإضافة إلى ما تقدم، فإن التنصيص على "اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة بالمغرب" والمعنية بعمل الدولة على حمايتها، أتى في الفقرة الخامسة من الفصل الخامس من الدستور غير مقرون باللغة الأمازيغية وحدها؛

وحيث إن مدلول اللغة الأمازيغية المخول لها طابع الرسمية، والمعنية بمجال القانون التنظيمي المعروض، ينصرف إلى اللغة الأمازيغية المعيارية الموحدة، المكتوبة والمقروءة بحرف تيفيناغ، والمكونة من "المنتوج اللسني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة"، ومن مختلف التعبيرات الأمازيغية المحلية، بشكل متوازن ودون إقصاء، والتي لا تتخذ طابع المكونات اللغوية القائمة الذات، ولا تمثل بدائل عن اللغة الأمازيغية الرسمية، وإنما روافد تساعد على تشكيلها، على النحو المنصوص عليه في المادة الثانية (البند الثالث) من القانون التنظيمي المعروض؛

وحيث إنه، مع مراعاة هذا التفسير، فليس في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من القانون التنظيمي ما يخالف الدستور؛

في شأن المادتين 2 (البند الأول) و33:

حيث إن المادتين الثانية (البند الأول) و33 تنصان، بالتتابع، على أنه "تعمل الدولة بجميع الوسائل المتاحة على تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية وتنمية استعمالها في مختلف مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وذلك من خلال: - تحديد التوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وحمايتها وتنميتها وإدماجها، بكيفية تدريجية، في مختلف مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، باقتراح من المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المحدث بموجب الفصل 5 من الدستور"، وعلى أنه "يقدم المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية دعمه التقني لمختلف المؤسسات والهيئات والسلطات العمومية المعنية بتنفيذ أحكام هذا القانون التنظيمي، وكذا مساعدته اللازمة لتمكينها من الالتزام بهذه الأحكام، كل واحدة فيما يخصها، وذلك وفق الكيفيات المحددة بموجب اتفاقيات بين المجلس والجهة المعنية"؛

وحيث إنه، لئن كان الدستور أسند، بمقتضى الفقرة الأخيرة من الفصل الخامس، إلى قانون تنظيمي تحديد صلاحيات المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وكيفيات سيره، فإن تنصيص القانون التنظيمي المعروض على صلاحيات مخولة للمجلس المذكور، يمليه ارتباط هذه الصلاحيات عضويا بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها، وهي مشمولات إلزامية للقانون التنظيمي موضوع نظر المحكمة الدستورية؛

وحيث إنه فضلا عما تقدم، فإن القانون التنظيمي المعروض، تقيد، في تحديده لصلاحيات المجلس الوطني للغة والثقافة المغربية، بمجال مهمة المجلس، والمتمثلة على وجه الخصوص، في حماية وتنمية اللغة الأمازيغية، وراعى ما تستلزمه الفقرة الخامسة من الفصل الخامس من الدستور، من تحديد صلاحيات المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بموجب قانون تنظيمي، مما تكون معه المادتان الثانية (البند الأول) و33 مطابقتين للدستور؛

في شأن المادة 3:

حيث إن هذه المادة تنص على أنه "يعد تعليم اللغة الأمازيغية حقا لجميع المغاربة بدون استثناء"؛

وحيث إنه، يستفاد من أحكام الفقرة الثالثة من الفصل الخامس من الدستور، أن إقرار الأمازيغية لغة رسمية للدولة، واعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة دون استثناء، تترتب عنه حقوق لغوية وثقافية يتمتع بها المواطنات والمواطنون دون تمييز، تتمثل على وجه الخصوص في استعمال اللغة الأمازيغية، لغة رسمية للتواصل بمختلف أشكاله ووظائفه وعبر مختلف دعاماته، كما يترتب عنه، التزام على عاتق الدولة، يتمثل في ضمان تعليمها وتعلمها، تفعيلا لطابعها الرسمي؛

وحيث إن ارتباط الحقوق اللغوية والثقافية بسائر الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، يجعل تحقيق الغاية الدستورية المراد بلوغها من سن القانون التنظيمي، والمتمثلة في تمكن الأمازيغية من القيام بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية، يتوقف، في جانب منه، على إدماجها في مجال التعليم؛

وحيث إنه، تبعا لذلك، فإن ضمان التمتع الفعلي بالحقوق اللغوية والثقافية المترتبة عن إقرار الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، يتوقف على إنفاذ الحق في تعليم اللغة الأمازيغية الرسمية، بضمان إلزاميته؛

وحيث إنه، مع مراعاة هذا التفسير، فليس في المادة الثالثة ما يخالف الدستور؛

في شأن المادتين 5 و8 (الفقرة الأولى):

حيث إن المادتين الخامسة والثامنة (الفقرة الأولى) تنصان، بالتتابع، على أنه "مراعاة للخصوصيات الجهوية، يمكن اعتماد التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة في بعض المناطق بجهات المملكة، إلى جانب اللغة العربية، لتيسير تدريس بعض المواد التعليمية في سلك التعليم الأولي والابتدائي بالمؤسسات التعليمية الموجودة بهذه المناطق"، وعلى أنه "يراعى في إعداد المناهج والبرامج والمقررات الدراسية الخاصة بتدريس اللغة الأمازيغية مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة في مختلف مناطق المغرب"؛

وحيث إنه، يستفاد من هذه الأحكام، من جهة، أن إمكانية اعتماد التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة في بعض المناطق بجهات المملكة، لا تتجاوز نطاق تيسير تدريس بعض المواد التعليمية في سلك التعليم الأولي والابتدائي،ومن جهة أخرى، أن اعتبار سائر التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة في مختلف مناطق المغرب في إعداد المناهج والبرامج والمقررات الدراسية الخاصة بتدريس اللغة الأمازيغية، يتم في إطار المراعاة، ولا يتعدى نطاق استحضار التعبيرات اللسانية المذكورة، تحقيقا لهدف تيسير التعليم والتعلم، ولا يمس بالطابع الرسمي للغة الأمازيغية، مما تكون معه المادتان الخامسة والثامنة (الفقرة الأولى)، مع مراعاة هذا التفسير، غير مخالفتين للدستور؛

في شأن المادة 9:

حيث إن هذه المادة تنص على أنه "تستعمل اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في إطار أشغال الجلسات العمومية للبرلمان وأجهزته، ويجب توفير الترجمة الفورية لهذه الأشغال من اللغة الأمازيغية وإليها. تحدد كيفيات تطبيق أحكام الفقرة السابقة بموجب النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان"؛

وحيث إن القانون التنظيمي يحدد المواضيع التي أدرجها الدستور في مجاله المحفوظ، الذي لا يجوز الانتقاص منه، تحت طائلة الإغفال، أو التوسع فيه إلى الميادين التي يختص القانون بالتشريع فيها، أو المجالات التي أسند الدستور تحديدها إلى النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان؛

وحيث إنه، يبين من الاطلاع على المادة التاسعة المشار إليها، أنها حددت كيفية إدماج اللغة الأمازيغية في إطار أشغال الجلسات العمومية للبرلمان وأجهزته، وأسندت تحديد كيفيات تطبيق ذلك إلى النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان؛

وحيث إنه، لئن كان تحديد كيفيات التطبيق، المشار إليه في الفقرة الثانية من هذه المادة، يترتب عن إدماج اللغة الأمازيغية في سائر أشغال البرلمان، فإن استقلال مجلسي البرلمان بوضع نظاميهما الداخليين، سواء فيما أسنده الدستور إليهما، أو في شأن باقي قواعد سير أشغال أجهزة المجلسين، يجعل، تخويل تحديد كيفيات تطبيق الأحكام المتعلقة باستعمال اللغة الأمازيغية في إطار أشغال الجلسات العمومية للبرلمان وأجهزته إلى النظامين الداخليين للمجلسين، بالنظر لطبيعة الموضوع، مطابقا للدستور؛

في شأن المادة 13:

حيث إن هذه المادة تنص على أنه "تعمل الدولة على تأهيل القنوات التلفزية والإذاعية الأمازيغية العمومية لتأمين خدمة بث متواصلة ومتنوعة، تغطي كافة التراب الوطني، مع تيسير استقبال هذه القنوات خارج المغرب. كما تعمل الدولة على الرفع من حصة البرامج والإنتاجات والفقرات باللغة الأمازيغية في القنوات التلفزية والإذاعية العامة أو الموضوعاتية في القطاعين العام والخاص بما يتناسب ووضعها كلغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية. وتتولى الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري اتخاذ التدابير الكفيلة بذلك في نطاق اختصاصها لضمان تطبيق أحكام هذه المادة"؛

وحيث إن الاختصاصات المخولة، بمقتضى هذه المادة إلى الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، تدخل في صميم مهمة السهر على احترام التعددية اللغوية والثقافية للمجتمع المغربي التي أوكلها الدستور إلى الهيأة المذكورة بمقتضى الفصلين 28 (الفقرة الأخيرة) و165 منه، مما تكون معه المادة 13 المشار إليها مطابقة للدستور؛

في شأن المادة 30 (الفقرتان الأولى والثالثة):

حيث إن هذه المادة تنص، في فقرتيها الأولى والثالثة، على أنه "تكفل الدولة للمتقاضين والشهود الناطقين بالأمازيغية، الحق في استعمال اللغة الأمازيغية والتواصل بها خلال إجراءات البحث والتحري بما فيها مرحلة الاستنطاق لدى النيابة العامة، وإجراءات التحقيق وإجراءات الجلسات بالمحاكم بما فيها الأبحاث والتحقيقات التكميلية والترافع وكذا إجراءات التبليغ والطعون والتنفيذ"، وعلى أنه "يحق للمتقاضين، بطلب منهم، سماع النطق بالأحكام باللغة الأمازيغية"؛

وحيث إن الدستور، نص في تصديره على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الثقافة أو الانتماء الجهوي أو اللغة، ونص في فصله الخامس على اعتبار اللغة الأمازيغية رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وأقر في فصله التاسع عشر مبدأ المساواة في الحقوق الثقافية؛

وحيث إن عبارة "الناطقين بالأمازيغية"، الواردة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة، قد توحي بدلالات تمييزية بسبب اللغة أو الثقافة أو الانتماء إلى جهة معينة؛

وحيث إن سياق استعمال عبارة " الناطقين بالأمازيغية" من قبل المشرع، في معرض كفالة حق استعمال اللغة الأمازيغية للمتقاضين أو الشهود، في مجال التقاضي، لا يستهدف تمييز الناطقين بالأمازيغية عن غيرهم، وإنما تيسير ممارسة حق الراغبين في استعمال اللغة الأمازيغية، ضمانا لحقهم في محاكمة عادلة؛

وحيث إن حق استعمال اللغة الأمازيغية، بصفتها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، يبقى مكفولا لجميع المتقاضين والشهود على السواء، دون استثناء أو تمييز؛

وحيث إنه، لئن نصت الفقرة الثالثة من هذه المادة، على أن إعمال حق المتقاضين في سماع النطق بالأحكام باللغة الأمازيغية، يتم بطلب منهم، فإن الطلب المذكور يعني الكفالة التلقائية، لحق كل متقاض في سماع النطق بالأحكام باللغة الأمازيغية؛

وحيث إنه، مع مراعاة هذا التفسير، فليس في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة 30 ما يخالف الدستور؛

لهذه الأسباب:

أولا- تصرح:

- بأن المواد 1 (الفقرتان الثانية والأخيرة) و2 (البند الأول) و3 و5 و8 (الفقرة الأولى) و9 و13 و30 (الفقرتان الأولى والثالثة) و33، ليس فيها ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسير المتعلق بها؛
- بأن باقي أحكام هذا القانون التنظيمي مطابقة للدستور؛

ثانيا- تأمر بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى السيد رئيس الحكومة، وبنشره بالجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الخميس 5 من محرم 1441 (5سبتمبر 2019)

الإمضاءات

اسعيد إهراي، عبد الأحد الدقاق، الحسن بوقنطار، أحمد السالمي الإدريسي، السعدية بلمير، محمد أتركين، محمد بن عبد الصادق، مولاي عبد العزيز العلوي الحافظي، محمد المريني، محمد الأنصاري، ندير المومني، محمد بن عبد الرحمان جوهري.

نداء من أجل إبداء الرغبة في الاستفادة من الدعم المخصص لاقتناء العروض المسرحية خاص بالجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين برسم سنة 2019

تمديد

في إطار إسهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في دعم وتشجيع الأعمال الفنية المسرحية الأمازيغية، تعلن عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى الجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، والتي استفادت من دعم وزارة الثقافة برسم سنة 2018، عن تمديد آجال إيداع طلبات إبداء الرغبة في الاستفادة من الدعم المخصص لاقتناء العروض المسرحية برسم سنة 2019.

فعلى الجمعيات المعنية الراغبة من الاستفادة من الدعم المذكور إيداع طلباتهم لدى مكتب الضبط بالمعهد (شارع علال الفاسي، حي الرياض، مدينة العرفان، ص.ب : 2055 الرباط)، خلال الفترة الممتدة من 18 شتنبر إلى غاية 18 أكتوبر 2019، على الساعة الثانية عشرة زوالا، كآخر أجل.

يتكون ملف الاستفادة من الدعم المخصص لاقتناء العروض المسرحية من الوثائق التالية:

- **بطاقة حول مكان وتاريخ العرض المسرحي؛**
- **نسخة من القانون الأساسي، مصادق عليها؛**
- **نسخة من لائحة الأعضاء، مصادق عليها؛**
- **نسخة من وصل الإيداع النهائي، مصادق عليها؛**
- **نسخة من التقريرين المالي والأدبي برسم السنة الفارطة، مصادق عليها؛**
- **نسخة من محضر الجمع العام، مصادق عليها؛**
- **نسخة من البطاقة الوطنية لرئيس الجمعية، مصادق عليها؛**
- **شهادة بنكية أصلية تحمل 24 رقما، أو شيك أصلي ملغى؛**
- **وكالة من الأعضاء لرئيس الفرقة مصادق عليها (للنيابة عنهم في التعاقد مع المعهد)؛**
- **شهادة إدارية تثبت أن الجمعية استفادت من الشراكة مع وزارة الثقافة والاتصال برسم سنة 2018.**

مؤسسة الإدريسي المغربية الإسبانية للبحث التاريخي والأثري والمعماري
الكلية المتعددة التخصصات بالناظور - جامعة محمد الأول
المديرية الجهوية للثقافة بجهة الشرق
منتدى التعمير والبيئة والتنمية بالناظور

ينظمون

المؤتمر الدولي

CONGRESO INTERNACIONAL

شرق بلاد الريف
في التاريخ والآثار والمعمار

تكريما للمؤرخ حسن الفكيكي
واللسانية نيكول الصباغ السرفاتي والأثري مانويل أسيين ألمانسا

EL RIF ORIENTAL
EN LA HISTORIA, ARQUEOLOGÍA Y ARQUITECTURA

En homenaje al Historiador Hassan FIGUIGUI,
Filóloga Nicole SEBAG SERFATY y Arqueólogo Manuel ACIÉN ALMANSA

Centro Cultural de Nador المركز الثقافي بالناظور

9، 10، 11، 12 أكتوبر 2019 Octubre

Organizan المنظمون

Patrocinan y Colaboran الداعمون والمتعاونون

POUVOIR ET BADISSIA

Quand l'imposture règne, la simple vérité est séditieuse ''

Jean Baptiste Say ''

Depuis le 22 Février 2019, la population algérienne bat le pavé chaque mardi et chaque vendredi pour:
– exprimer son ras le bol du système politique et le départ de tous ses acteurs et actrices avec leurs affidés et leurs attenants « Yat nehaw Gaa – Adh ts waksen Yaok – Tous sont à enlever »,
– exiger une concertation honnête et citoyenne éloignée des mouvements, partis et organisations qui ont mené l'Algérie à la situation actuelle,
– Une transition démocratique, non étalée dans le temps, en vue d'élaborer les éléments nécessaires en vue d'une réelle, propre et claire joute présidentielles.

Pour toute réponse, le pouvoir bicéphale répond par:
– la primauté d'élections présidentielles avec les paramètres existant revus et révisés d'une certaine façon par un nouveau texte de lois issue des concertations entre une certaine classe politique, et le panel pour le dialogue désigné en la circonstance par un pouvoir avec la bénédiction de l'autre. Ce projet de lois est voté à la hussarde par un parlement (assemblée et sénat) qui a fait fit de ses statuts et de son rejet par la population,
– le durcissement multiforme des services de sécurité qui bloque les artères donnant sur les rues Ben–Mhidi, Didouche Mourad et autres, procèdent à des interpellations et des arrestations pour délits d'opinion, port du drapeau Amazigh (1) même non arboré, atteinte à la morale de l'armée, atteinte à corps constitué et autres motifs factices. Ces arrestations n'épargnent même pas les héros de la lutte armée (ALN) (cdt Lakhdar Bouragaa), les responsables politiques (Karim Tabou) qui, pourtant sont protégés par la constitution et la justice dans l'exercice de leurs activités partisane et autres animateurs émergeant dans le HIRAK (Samir Belarbi), les associations, La société civile, etc.,
– Le maintien contre vent et marrée de la joute présidentielle dont les délais souhaités par un pouvoir viennent d'être fixés au 12 décembre 2019 par un autre lors de son intervention télévisée.
A ces états de fait s'ajoute le réveil tardif et douteux de divers courant politiques et prendre le train en marche piloté majoritairement par une jeunesse d'hommes et de femmes éloignée de tout calcul politique et partisan. Comme ce fut le cas lors de la guerre 1954/62, ces derniers qui se sont rendus à l'évidence que rien n'arrêtera l'action pacifique de cette jeunesse jusqu'au départ de tous les omnipotents et leurs relais ont fini par faire entendre leurs voix en s'appuyant sur les conservateurs tout en ne considérant que ce qui les intéresse dans la déclaration du 1er Novembre 1954, qui au demeurant n'a été qu'un des éléments majeurs de la lutte armée et non comme référence pour l'Algérie indépendante. Cet aspect là a été pris en charge en 1956 par la plate forme de la Soummam qui prôna la prééminence du politique sur le militaire, la démocratie sociale et le vivre ensemble dans la différence et la pluralité sans prédominance aucune.
C'est dans un climat dominé par le sectarisme hérité de la lutte armée contre le colonialisme français que les Oulémas ont imposé leurs conceptions à l'ombre de la dictature bicéphale qui leur confia l'éducation nationale et l'orientation scolaire. Présenté comme ce qu'il y a de meilleur pour l'identité nationale, cette conception de la nation vient du Proche–Orient. Elle est supranationale et combat toute réalité historique, identitaire, linguistique et culturelle du pays qui n'entre pas dans son idéologie
Ce mouvement n'a été qu'un regroupement d'algériens religieux qui s'est constitué sous le vocable les Oulémas (les savants). Celui–ci s'est contenté d'être une caisse de résonance et de relais hégémonique élaboré vers le XIX et le XX siècle par l'afghan Abdou et Rida. Son implantation dans l'Algérie indépendante ne pouvait se légitimer qu'en puisant dans la guerre de libération nationale. Tel qu'il nous a été présenté par la sinistre école algérienne (feu Mohamed Boudiaf), il aurait façonné l'image de la nation algérienne et y serait indissociable de Abdelhamid Benbadis '' 1889/1940 ''
La famille de Benbadis se rallie tôt à la France, issue d'une bourgeoisie citadine de Constantine, serait de la tribu amazighe des Sanhadjis d' Ath Warthilane (Kabylie), Wilaya de Sétif. Son grand père El Mekki Benbadis fut décoré de la main de Napoléon III, quant à son père Mostefa, il fut Bachagha délégué financier de Constantine et grand dignitaire dans l'ordre de la légion d'honneur.
Lors de la célébration du centenaire de la colonisation française en 1930, son père Mostefa accueillit dans sa ville, Constantine le président de la république, Paul Doumergue, qui était en déplacement en Algérie. Le bachagha Benbadis était l'un des plus gros propriétaires terriens de Constantine. A l'abri des besoins matériels, le jeune Abdelhamid Benbadis s'adonna à une éducation religieuse et à 20 ans il se rend au Proche Orient d'où il revient fortement imprégné des idées du mouvement NAHDA. Il se consacra durant toute sa vie à l'enseignement qu'il a reçu. En 1931 il créera le mouvement des Oulémas musulmans d'Algérie avec un statut interdisant toute discussion politique et ne se consacrer qu'à la religion et à ce qui est interdit par la morale et les lois en vigueur.
A l'inverse de ce mouvement islamiste, l'ENA, créée en 1962 dans le milieu émigré de France, majoritairement composé de Kabyles, avait inscrit dès sa naissance dans ses statuts «l'Indépendance de l'Algérie». Tel n'est pas le cas du Badissia (Oumma) qui voulait l'assimilation à la mère française.

⁕ Note:
(1) Contrairement à ce qui est avancé fallacieusement, le drapeau amazigh représente 12 pays africains + les Iles Canaries et non l'Algérie uniquement. D'ailleurs, il est arboré avec le drapeau national de chacun de ces pays. Le confondre avec celui d'une certaine idéologie politique du fait qu'il y a une similitude est un non sens et une manipulation car en plus des couleurs, le drapeau de cette idéologie est conçu autrement avec des motifs (dessein) en plus.

⁕⁕Madjid Ait Mohamed
⁕Divers sources d'informations

Le Forum de Solidarité Euro-méditerranéenne condamne la dérive autoritaire en Algerie

Nous avons appris au Forsem avec consternation la nouvelle de l'arrestation de Karim Tabbou placé en détention provisoire pour participation à une « entreprise de démoralisation de l'Armée ». Ni le mode de son interpellation qui s'apparente à un enlèvement ni le grief retenu contre lui n'a de fondement juridique. La réaction de son père, digne et responsable, mérite d'autant plus d'être saluée et méditée qu'il appelle de tous ses vœux au clame, à l'unité des Algériens et à la poursuite de la protestation pacifiquement (thalwith, thalwith, thalwith ! trois fois pacifique, disait–il).
Aussi, l'agression sauvage à l'arme blanche de Me Salah Dabouz à Ghardaïa par trois hommes cagoulés s'inscrit dans la même veine de répression des personnalités qui ont émergé de cette révolution. Défenseur impénitent des Droits de l'Homme et avocat courageux du regretté docteur Fekhar, Me Salah Dabouz a subi un harcèlement judiciaire sans égal en l'assignant à un contrôle judiciaire pendant plusieurs mois. Mesure qui l'a contraint à effectuer chaque semaine trois déplacements Alger–Ghardaïa en voiture, soit un trajet de 1200 km aller–retour, alors qu'il habite et exerce en tant qu'avocat à Alger.

À peine le contrôle judiciaire levé grâce à la solidarité de nombreux Algériens et à la grève de la faim qu'il a observée pendant plus d'un mois pour dénoncer cette injustice, Me Salah Dabouz est de nouveau victime cette fois–ci d'une grave agression physique. De même qu'au début du mois de septembre, Wassila Boughari, avocate et secrétaire national du RCD, a échappé miraculeusement à une tentative d'assassinat à l'arme blanche dans son cabinet à Chlef.

À qui le tour ?
Confondant caserne et société, le général de corps d'armée et détenteur, avec le haut commandement des armées qu'il dirige, de la réalité du pouvoir, irrité, car de plus en plus acculé et contesté par des millions d'Algériens n'a d'autre préoccupation en fin de compte que de briser la révolution pacifique en marche et s'assurer du coup une succession clanique à la tête de l'État.

Le refus de libérer les jeunes manifestants d'Alger qui ont arboré l'emblème amazigh, alors que pour les mêmes faits les jeunes de Batna, Mostaganem, Annaba… ont été libérés, conjugué aux arrestations de Lakhdar Bouregaa, Louiza Hanoune, Samira Messouci, jeune élue du RCD à l'assemblée de wilaya de Tizi ouzou, et Karim Tabbou, hier, par des agents de l'ex–DRS et la fermeture du champ médiatique sont une dérive politique et judiciaire grave confirmant ainsi la volonté du haut commandement de l'armée de tourner le dos aux instances des millions d'Algériens et de faire avorter la révolution en cours.

Le Forsem condamne avec force cette grave dérive autoritaire et nous sommes convaincus que des millions d'Algériens sortiront ce vendredi dans toutes les grandes villes du pays pour dénoncer ces arrestations et réitérer l'exigence de « dégager », le régime politique et ses hommes disqualifiés et irréformables.

ⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⵏ « ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ» ⴰⴽⴷ ⵓⵙⵍⵎⴰⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵎⵚⵟⴰⴼⴰ ⵜⵜⴰⵍⵎⵓⵜⵉ

ⵖⵔ ⵓⵏⴳⴳⴰⵔⵓ ⵢⴰ ⵏⵜⴰⴼ ⴰⴹⴹⴰⵔ ⵏ ⵉⵙⵍⵎⴰⴷⵏⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉⵜⵎⵓⵜⵜⵓⵢⵏ ⵣⵉ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵏⵙⵏ ⵖⵔ ⵛⴰ ⵏ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵏⵏⵖⵏⵉ, ⵜⴰⴳⵉⵏ ⴰⴷⴰⵙⵏ ⵓⵛⵏ ⴰⴷ ⵙⵖⴰⵔⵏ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ.
ⵃⵓⵎⴰ ⴰⵏⴰⴷⵙ ⵖⵔ ⵓⵎⴳⵓⵎⵙⵔ ⴰ ⵏⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⴳ ⵓⵙⵍⵎⴰⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵎⵚⵟⴰⴼⴰ ⵜⵜⴰⵍⵎⵓⵜⵉ, ⵉⴷⵏⴰⵏ ⴷ ⴰⵎⵖⵏⴰⵙ ⴷⵉ ⵜⵎⵔⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵉⵙⵍⵎⴰⴷⵏ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷⵉⵜⵎⵏⴰⴹⵜ ⵏ ⵟⴰⵏⵊⴰ-ⵜⵉⵟⵡⴰⵏ-ⵍⵃⵓⵙⵉⵎⴰ.

** ⵖⴰⵔ ⵓⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵜⴰⵏⵎⵎⵉⵔⵜ ⵉ ⵛⴽⴽ ⵜⴰⵡⵎⴰⵜ ⴽⴰⵎⵍ ⵅⴼ ⵓⵙⵏⵓⵊⵉ ⵖⴰⵔ ⵓⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰ ⵙ ⵓⵢⴰ ⵣⴷⴰⵜ ⵎⴰ ⴰⴷ ⵙⵙⵓⵏⵜⵉⵖ ⴰⵡⴰⵔ ⵅⴰⴼⵉ ⵙⵔⵉⵜⵉⵎⵖ-ⴰⵛ ⵉⵚⵓⵔⴰⴼ ⵛⵏⴰⵏ ⴷⴳ ⵉⴳⵔ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ.
ⵏⵛⵛ ⵉⵙⵎ ⵉⵏⵓ ⵎⵓⵚⵟⴰⴼⴰ ⵜⵜⴰⵍⵎⵓⵜⵉ ⴰⵔⵣⵎⵖ ⵜⵉⴹⴹⴰⵡⵉⵏ ⵉⵏⵓ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 1988 ⴷⵉ ⵉⵖⵔⵎ ⵏ ⴹⵉⵏⴳⵉ ⴷⴷⴰⵔⵖ ⴷⴰⵢⵙ ⵛⴰ ⵏ ⴽⵓⵥⵥ ⵉⵙⴳⴳⵯⵓⵙⴰ ⵉⵎⵣⵡⵉⵔⴰ ⴷⴰⵢⵙ ⵉ ⵉ ⴳⴳⵉⵖ ⵉⵚⵓⵔⴰⴼ ⵉⵏⵓ ⵉⵎⵣⵡⵓⵔⴰ ⴷⵉ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⴰⵡⴰⵔⵏⴰⵙ ⴹⴼⵓⵖ ⴰⴱⵔⵉⴷ ⵖⴰ ⵢⴰⵔⵔⵉⴼ ⵏ ⵡⴰⵎⵎⴰⵙ (ⴰⵢⵜ ⵙⵄⵉⴷ) ⴷⴰⵢⵙ ⵉ ⵖⴰ ⵙⵙⵓⵏⵜⵉⵖ ⵜⵙⵙⵏⵖ ⵓⴷⵎ ⵏ ⵜⵓⴷⵔⵜ, ⵊⴰⵔ ⴰⵢⵜ ⵙⵄⵉⴷ ⴷ ⵉⵖⵔⵎ ⵏ ⵏⵏⴰⴹⵓⵔ 12 ⵉⵙⴳⴳⵯⵓⵙⴰ ⴽⵔⵉⵖ ⴷⴰⵢⵙⵏ ⵍⴱⴰⴽⴰⵍⵓⵔⵢⴰ ⴷⵉ 2007 ⵓⵢⴰⵔⵖ ⵖⴰⵔ ⵜⵙⴷⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵎⵓⵃⵎⵎⴷ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⴷⵉ ⵡⵊⴷⴰ ⴷⴰⵢⵙ ⵉ ⵖⵔⵉⵖ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵓ ⴷ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵉ ⵜⵓⵖⴰ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴷ ⵜⴰⵡⵡⵓⵔⵜ ⵉ ⵣⵉ ⵖⴰ ⵢⴰⴷⴼⵖ ⵖⴰⵔ ⵓⵙⵍⵎⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷⵉ ⵜⵉⵏⵎⵍ.
ⵔⴳⴳⵓ ⵇⴰ ⴷⵓⵔⵖⴷ ⵖⴰⵔ ⵉⵖⵔⵎ ⵏ ⵜⵉⵏⴳⵉ ⵎⴰⵏⵉ ⴰⵔⵣⵎⵖ ⵜⵉⴹⴹⴰⵡⵉⵏ ⵉⵏⵓ ⴰⵙⵙ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⴷ ⵎⴰⵏⵉ ⵉⴷⴷⴰⵔ ⴰⵎⴰⵔⵉⵔ ⵏⵏⵖ ⴰⵎⵇⵔⴰⵏ ⵎⵓⵃⵎⵎⴷ ⵛⵓⴽⵔⵉ ⴰⴷⴰⵢⵙ ⵙⵍⵎⴷⵖ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉ ⵜⴰⵔⵡⴰ ⵏⵏⵙ.

** ⵉⵖⵔⵎ ⵏ ⵜⵉⵏⴳⵉ ⵙⵙⵏⵜⵉⵖ ⴷⴰⵢⵙ ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ ⵙⵉⵏ ⵉⵙⴳⴳⵯⵓⵙⴰ ⵣⴳ ⵡⴰⵎⵉ, ⵙ ⵓⵢⴰ ⵣⵎⵎⴰⵔⵖ ⴰⴷ ⵉⵏⵉⵖ ⵜⵉⵏⴳⵉ ⴷⴰⵢⵙ ⴰⴹⴹⴰⵚ ⵏ ⵉⵔⵉⴼⵉⵢⵏ ⵄⴰⵔⵇⵓⵏⴷ ⵖⴰⵔⵙ ⴰⴹⴹⴰⵚ ⵏ ⵜⵡⴰⵔⴰⵜⵉⵏ ⵎⴰⵔⴰ ⵏⴷⵡⵓⵔ ⵖⴰⵔ ⵓⵎⵣⵔⵓⵢ ⴰⴷ ⵏⴰⴼ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ, ⵙ ⵓⵢⴰ ⵎⵉⵏ ⵜⵡⴰⵔⵉⵖ ⵔⴳⴳⵓ ⴷⵔⵓⵙ ⵉ ⵢⵇⵇⵉⵎⵏ ⵙⵙⴰⵡⴰⵍⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵣⵢⵓⵏ ⴰⵎⵇⵇⵔⴰⵏ ⴷⵓⵡⵍⵏ ⵙⵙⴰⵡⴰⵍⵏ ⵜⴰⵄⵔⴰⴼⵜ(ⴷⴷⴰⵔⵉⵊⴰ).

ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵉⵜⵊⵊⴰ-ⴰⵏⵖ ⴰⵏⵉⵏⵉ ⴱⵍⵍⵉ ⵜⴰⵎⴷⵉⵏⵜ ⴰ ⵉⴳⵙⵙⵉⵜ ⴰⴹⴹⴰⵚ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵜⴰⵔ ⵓⴷⵎ ⵏⵏⵙ ⵏ ⵜⵉⴷⵜ ⵙ ⵓⵢⴰ ⵉⵇⵇⵏⴷ ⵖⴰⵔ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⴷ ⵜⴳⴳ ⵜⵉⵣⵎⵎⴰⵔ ⵎⵖⴰⵔⵜ ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵜⴰⵔⵔ ⴱⵓⵃⴱⵔ ⴷⵉ ⵜⵎⴷⵉⵏⵜ ⴰ ⴰⴷ ⵜⴰⵔⵏⵉ ⵉⵙⵍⵎⴰⴷⵏ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵡⴰ ⴷ ⵚⵓⵔⵉⴼ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ. ⵡⵉⵙⵙ ⵙⵉⵏ ⴰⴷ ⵜⵙⵡⵉⵥⵥⴹ ⵖⴰⵔ ⵜⵎⵙⵎⵓⵏⵉⵏ ⵉ ⵜⴳⴳⵏ ⵜⵉⵣⵎⵎⴰⵔ ⴷⴳ ⵉⴳⵔ ⵏ ⵓⵙⵍⵎⴷ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵜⵓⵢⴰⵔ ⵖⴰⵔ ⵣⴷⴰⵜ.
ⵎⴰⵛⴰ ⵎⴰⵔⴰ ⵉⵇⵇⵉⵎ ⴰⵎⵎⵓ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵓⵔ ⵏⵜⵓⴽⵡⵉⴹ ⵖⴰⵔ ⵡⴰⵍⵓ ⵎⵉⵏⵣⵉ ⵛⴰ ⵏ ⵜⵡⴰⵔⴰⵜⵉⵏ ⵏⵜⴰⴼ ⵔⴰ ⴷ ⵉⵏⵏⵉ ⵉ ⵢⵍⵍⴰⵏ ⴷⴳ ⵉⴳⵔ ⵏ ⵓⵙⵍⵎⴷ ⵜⵡⴰⵔⴰⵏ ⴰⵙⵍⵎⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷ ⵔⵉⵔⴰⵔⵜ ⵡⴰⵀⴰ.

** ⵎⴰⵔⴰ ⵏⴳⵓⵙ ⴰⴷ ⵏⵙⵙⵓⵇⵔⴰ ⵅⴼ ⵎⵉⵏ ⵉⵎⵊⴰⵔ ⵓⵙⵍⵎⵓⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵣⴳ ⵓⵎⵉ ⵉⵙⵙⵓⵏⵜⴰ ⴰⵔ ⵍⴳⴳⵓ ⵏⵣⵎⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵏⵉⵏⵉ ⵣⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 2003 ⴰⵔ ⵍⴳⴳⵓ ⵏⵜⴰⴼ ⵏⴳⴳⵯⴰⵔ ⵖⴰⵔ ⴷⴼⴼⴰⵔ ⵎⵉⵏⵣⵉ ⵜⴰⴽⵕⴹⴰ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴷⴰⵢⵙ ⴷⵔⵓⵙ ⵏ ⵉⵙⵍⵎⴰⴷⵓⵏ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵓ ⵣⵉ ⴷⵔⵓⵙ ⵏⵏⵉ ⵉ ⵢⵍⵍⴰⵏ ⴷⵉⵏ ⴰⴹⴹⴰⵙ ⵏ ⵉⵙⵍⵎⴰⴷⵓⵏ ⴽⵔⵓⵏⴰⵙⵏ ⴰⵙⵍⵎⵓⴷ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵔⵔⵉⵏⵜⵓⵏ ⵖⴰⵔ ⵓⵙⵍⵎⵓⴷ ⵏ ⵜⴰⵄⵔⴰⴱⵜ ⴷ ⵜⵓⴼⵔⴰⵏⵙⵉⵙⵜ ⴰⴷ ⵏⴰⵔⵏⵉ ⵅⴼ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵜⵙⵙⴰⴷⴰⴼ ⴷⵔⵓⵙ ⵏ ⵉⵙⵍⵎⴰⴷⵓⵏ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ. ⵙ ⵓⵢⴰ ⵎⴰⵍⵍⴰ ⵡⴰⵔ ⵖⴰⵔⵏⵖ ⵉⵙⵍⵎⴰⴷⵓⵏ ⴰⴹⴹⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷⵉ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵡⴰⵔ ⵜⵓⴳⴳⵯⴰⵔ ⵖⴰⵔ ⵣⵣⴰⵜ. ⴷ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵉ ⵜⵎⵊⴰⵔ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵣⵉ ⵜⵉⵏⵎⵍ. ⵏⵣⵎⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵏⵉⵏⵉ ⵜⴰⵔⵏⵉ ⵚⵓⵔⵉⴼ ⵖⴰⵔ ⴷⴼⴼⴰⵔ.

** ⵡⴰ ⴷ ⵉⵊⵊ ⵏ ⵓⵎⴳⵓⵎⴱⵓⵍ ⵣⴳ ⵉⵎⴳⵓⵎⴱⴰⵍ ⵉ ⵢⵊⵊⵉⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⴷ ⵜⴷⵡⵓⵍ ⵖⴰⵔ ⴷⴼⴼⴰⵔ. ⴷⴳ ⵡⴰⴹⴹⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵓⵀⵍⴰ ⵜⴰⴼⵓⵏ ⴰⵙⵍⵎⴰⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉⵎⵎⵓⵜⵉ ⵣⵉ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵖⴰⵔ ⵜⵏⵏⵓⵖⵏⵉ ⵏⵉⵖ ⵣⵉ ⵜⴰⵎⵀⵍⴰ ⵖⴰⵔ ⵜⵏⵏⵓⵖⵏⵉ ⵜⵓⴽⵙⵏ ⴰⵙ ⴰⵙⵍⵎⵓⴷ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵛⵛⵏ ⴰⵙ ⴰⴷ ⵉⵙⵖⴰⵔ ⵛⴰ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵏⵏⵓⵖⵏⵉ ⵙ ⵓⵖⵉⵍ ⴱⵍⴰ ⵎⴰ ⴷⵉⵏ ⵢⵉⵍⵉ ⵛⴰ ⵏ ⵓⵣⵔⴼ ⵉⵙⵙⴰⵡⴰⵍ ⵅⴼ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵎⵉⵏ ⵅⵙⵖ ⴰⴷ ⵉⵏⵉⵖ ⴷⵉⵏ ⴰⴹⴹⴰⵙ ⵏ ⵢⵓⵡⴷⴰⵏ ⵡⴰⵔ ⵃⵓⵎⵍⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵓⵛⴰ ⵜⴳⴳⵏ ⴷⴰⵢⵙ ⵎⴰⵎⵎⵛ ⵅⵙⵏ.

** ⵉⵎⴰⵍ ⵏ ⵓⵙⵍⵎⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷⵉ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵉⵇⵇⵏ ⵖⴰⵔ ⵜⵎⵅⵙⴰ ⵏⵏⵙ. ⵎⴰⵍⵍⴰ ⵜⵓⵖⴰ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵜⵅⵙ ⴰⴷ ⵜⴱⵓⴷ ⵅⴼ ⵓⵙⵍⵎⴷ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⴷ ⵜⵙⵙⵓⵢⵓⵔ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵖⴰⵔ ⵣⵣⴰⵜ ⵇⴰ ⴰⴷ ⵉⴱⴷ ⵅⴼ ⵉⴹⴰⵔⵏ ⵏⵏⵙ. ⵎⴰⵍⵍⴰ ⵉⵇⵇⵉⵎ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⴰⵎⵎⵓ ⵇⴰ ⴰⵜⴰⴼⴷ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷⵉ ⵜⵉⵏⵎⵍ ⴰⴷ ⵜⴰⵔⵏⵉ ⵉⵚⵓⵔⴰⴼ ⵖⴰⵔ ⴷⴼⴼⴰⵔ.

** ⴰⴷ ⵉⵏⵉⵖ ⵉ ⵢⵎⴰⵣⵉⵖⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ ⴼⵓⵙ ⴷⴳ ⵓⴼⵓⵙ ⵜⴰⵎⵓⵏⵉⵜ ⵉ ⵡⵓⵎⵏⵓⵙ ⵜⴼⵓⵛⵜ ⵏ ⵜⵉⵡⵛⵛⴰ ⵉⴷ ⵖⴰ ⵉⵇⴰⵔⵏ ⵅⴼ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷ ⵏⵛⵛⵉⵏ ⵉⵜⵜ ⵖⴰ ⵢⵓⵙⵙⵉⵡⴹⵏ ⵙ ⵜⵣⵎⵎⴰⵔ ⵏⵏⵖ.
ⵖⴰⵔ ⵓⵏⴳⴳⴰⵔⵓ ⵜⵇⴰⴷⵉⵖ ⵛⴽⴽ ⵜⴰⵡⵎⴰⵜ ⵅⴼ ⵓⵙⵏⵓⵊⵉ ⵏⵏⵛ ⵎⴰⵎⵎⵓⵛ ⵙⵙⵉⵜⵉⵎⵖ ⵉ ⵢⵏⵏⵉ ⵉ ⵛⴽⴽ ⵉⴹⴰⴼⴼⴰⵔⵏ ⴰⴷ ⴰⴼⵏ ⵔⵉⵇⵇⵉ ⵉ ⵡⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰ.

* ⵉⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⴽⵉⴷⵙ : ⴽⴰⵎⴰⵍ ⴰⵡⴱⴹⴰⵏⵉ

''العالم الأمازيغي'' توفر أعدادها مجانا للمهتمين بالأمازيغية

تعلن جريدة ''العالم الأمازيغي'' عن توفير أعدادها مجانا للجمعيات المهتمة باللغة والثقافة الأمازيغية، وللجمعيات التي تقدم دروسا لتعليم الأمازيغية أو محو الأمية بها، وكذلك لأساتذة اللغة الأمازيغية وللطلبة الباحثين أو الذين يتابعون دراستهم في مسالك الأمازيغية.

وعلى الراغبين في التوصل بأعداد جريدة ''العالم الأمازيغي'' كل شهر إرسال طلب الاشتراك المجاني إلى عنوان الجريدة (جريدة العالم الأمازيغي، رقم 05 زنقة دكار الشقة 07 /حي المحيط10040 الرباط/ الهاتف والفاكس: 0537727283/ البريد الإلكتروني: amadalamazigh@yahoo.fr).
هذا ويجب أن يتضمن طلب الاشتراك المجاني في الجريدة معلومات المرسل:

- الاسم الكامل:
- العنوان:
- البريد الإلكتروني:
-ورقم الهاتف:

جريدة ''العالم الأمازيغي''
رقم 05 زنقة دكار الشقة 07 حي المحيط الرباط
الهاتف والفاكس: 0537727283
البريد الإلكتروني: amadalamazigh@yahoo.fr
www.amadalamazigh.press.ma

4- ⴰⵙⵉⵍⵍⵓ ⵅⵅ ⵜⵖⵣⵓⴰⵎⵎⵉ

ⴰⵏ ⵣⵕⵢ، ⵙⴰⵍⵍⵢ

ⵍⵛⵛ، ⵅⵖⵢ ⴰⵄⵄⴰⵢ!
ⵍⵛⵛ، .....

ⵍⵜⵜⴰ، ⵉⵙⵉⵏ ⵅⴰⵣⵓ ⵖⵅⵅⵓⵔ!
ⵍⵜⵜⴰ، .....

ⵜⵛⵎⴰⵏ ⵜⵛⵉⴰ ⵜⵖⵍⵍⵖⵜ!
ⵜⵛⵎⴰⵏ .....

ⵍⵜⵜⴰ، ⵉⵜⵜⵅⵓ ⵜⴰⵅⵎⵙⵅⵉ ⴰⵄⵄⴰⵢ.
ⵍⵜⵜⴰ، .....

ⵍⵛⵛ، ⵅⵍⵉⵖ ⴰⵙⵙⴰⵣ.
ⵍⵜⵜⴰ، ⵉⵙⵍⴰ ⴰⵙⵙⴰⵣ.
ⵍⵜⵜⴰⵜ، ⵓⵔⵔⴰⵢ ⴰⵙⵙⴰⵣ.

ⵍⵛⵛ، ⵅⵍⵉⵖ ⴰⵅⵅⴰⵣ.
ⵍⵜⵜⴰ، ⵉⵙⵍⴰ ⴰⵅⵅⴰⵣ.
ⵍⵜⵜⴰⵜ، ..... ⴰⵅⵅⴰⵣ.

ⵍⵛⵛ، ⴰⵏ ⵉⵇⵇⵉⵖ ⴰⵇⵇⵙⵉ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵜⵜ.
ⵍⵜⵜⴰ، ⴰⵏ ..... ⴰⵇⵇⵙⵉ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵜⵜ.
ⵍⵜⵜⴰⵜ، ⴰⵏ ..... ⴰⵇⵇⵙⵉ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵜⵜ.

4- ⴰⵙⵉⵍⵍⵓ ⵅⵅ ⵜⵖⵣⵓⴰⵎⵎⵉ

ⴰⵏ ⵣⵕⵢ، ⵙⴰⵍⵍⵢ

ⵍⵣⵕ، ⵅⵖⵢ ⵉⵅⵉ ⵏⵙⵙⵓⵎ!
ⵍⵣⵕ، .....

ⵍⵜⵜⴰ، ⵅⵖⵢ + ⵙⵏⵅⵛⴰⵛ!
ⵍⵜⵜⴰ، .....

ⵛⵛⵜⴰ ⴰⵅⵏ ⵜⵣⵉⵍ ⵜⵖⵍⵍⵖⵜ!
ⵛⵛⵜⴰ .....

ⵍⵜⵜⴰ، ⵏⴰ ⵉⵜⵜⵉⵙⵉ ⵜⴰⵣⵏⵏⵉⵔⵉ ⵛⵉⵔⴰⵍ.
ⵍⵜⵜⴰ، .....

ⵍⵣⵕ، ⵅⵏ ⵅⵉⵖⵅ ⴰⵏⵍⴰⵙⵙ ⵉⵍⵖ.
ⵍⵜⵜⴰ، ⴰⵏ ⵉⵅⵉⵖ ⴰⵏⵍⴰⵙⵙ ⵍⵙ.
ⵍⵜⵜⴰⵜ، ⴰⵏ ⵜⵅⵉⵖ ⴰⵏⵍⴰⵙⵙ ⵍⵙ.

ⵍⵣⵕ، ⵛⵛⵉⵖ ⵜⴰⵛⵛⵍⵜ.
ⵍⵜⵜⴰ، ⵉⵛⵛⴰ ⵜⴰⵛⵛⵍⵜ.
ⵍⵜⵜⴰⵜ، ⵜⵛⵛⴰ ⵜⴰⵛⵛⵍⵜ.

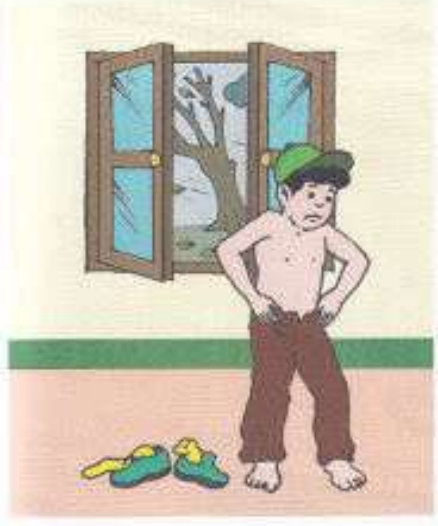

ⵍⵣⵕ، ⵙⵍⵉⵖ ⴰⵙⵙⵓⵔⵉ.
ⵍⵜⵜⴰ، ..... ⴰⵙⵙⵓⵔⵉ.
ⵍⵜⵜⴰⵜ، ..... ⴰⵙⵙⵓⵔⵉ.

ⵍⵣⵕ، ⴰⵏ ⵍⵙⵖ ⵜⵉⵛⵍⵍⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵜⵜ.
ⵍⵜⵜⴰ، ⴰⵏ ..... ⵜⵉⵛⵍⵍⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵜⵜ.
ⵍⵜⵜⴰⵜ، ⴰⵏ ..... ⵜⵉⵛⵍⵍⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵜⵜ.

COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" vous livre des cours de langue amazighe que le ministre de l'éducation nationale avez élaboré, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé **"tamazight inu"**.

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉⵏⵙ

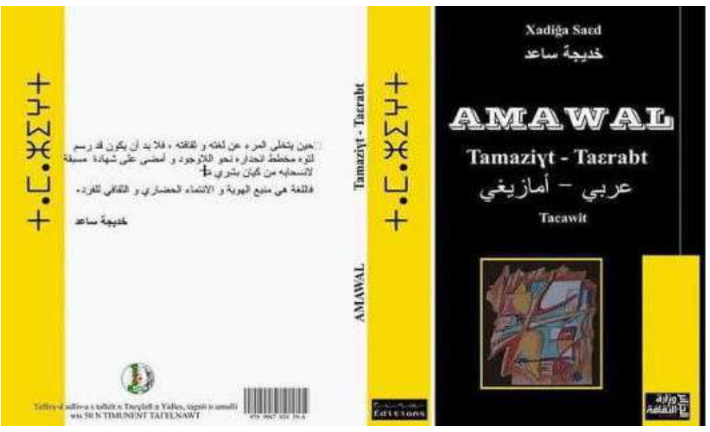

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵉⵍⵙ ⵏ ⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵏ
www.amadalamazigh.press.ma
ⴰⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

ⵄⵇⴱⴰ ⴷ ⵜⵣⵔⵔⴰⵡⵜ ⵓⴼⵣⴰⵣ

ⴷⴰⵜ ⵉ ⵎⴰⵖⴰ ⵢⴷⴷⵓ, ⵉⵙⵇⵙⴰ ⵄⵇⴱⴰ ⵎⴰⵜⴰ ⵉⴱⴷⴰⵏ ⵉⵜⵜⴰⵡⵉⵏ ⵖⵔ ⵜⵎⴷⵉⵏⵜ. ⵜⵃⵔⵇ ⵜⵓⴷⵔⵜ, ⵜⵙⵔⵔ ⴰⵙ ⴰⴼⵓⵙ ⵅⴼ ⵉⵖⵉⵔ, ⵜⵉⵏⵉ:" ⵎⵛ ⵜⵔⵉⴷ ⴰ ⵄⵇⴱⴰ, ⴰⴷ ⵓⵔ ⵜⵜⵉⵏⵉ ⵉ ⵛⴰ ⵅⴼ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⴰⴽ ⵏⵓⵛⴰ. ⵀⴰⵜ ⵓⵔ ⵏⵣⵎⵎⵉⵎ ⴰⵢⵏⵏⴰ".

ⵉⵏⵏⴰ ⵄⵇⴱⴰ :" ⵎⴰⵜⴰ? ⵉⵙ ⵉⵍⴰ ⵖⵉⴼⵓⵏ ⴰⴷ ⵜⵣⵎⵎⵉⵎ ⵎⴰⵢⴷ ⵜⵓⵛⴰⵎ ⵡⵓⵜⵛⵉ?".

ⵜⵔⴰⵔ:" ⴳ ⵜⵎⴷⵉⵏⵜ ⵢⵉⵀ. ⵀⴰⵜ ⴰⴷ ⵢⴰⵖⵓⵍ ⵓⵢⵏ ⴰⴷ ⵉⴳ ⵜⴰⵎⵓⴽⵔⵉⵙⵜ, ⵎⵛ ⴷ ⵜⵉⵡⵉ ⵜⵏⴱⴰⴹ ⴰⵏⵖⵎⵉⵙ ⵉⵙ ⵏⵓⵛⴰ ⵓⵜⵛⵉ ⴱⵏⵏⴰ ⵎⴰ ⵖⴰ ⵢⴰⵙ ⵜⵜ ⵏⵉⵏ".

" ⵎⴰⵢⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⴰⵡⵜⵜⴰⵙ ⵓⵣⵎⵎⵉⵎ?".

"ⵃⵎⴰ ⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⵉⴷⵊ ⵓⵙⵡⵉⵔ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵖⵔ ⵎⵉⴷⴷⵏ ⵙ ⵓⵙⵏ ⵙ ⵡⴰⵏ- ⵣⴳ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵉⵙⴳⴳⵯⴰⵙⵏ ⴰⵢⴰ , ⴽⴽⴰⵏ ⵉⵎⵣⴷⴰⵖ ⵏ ⵜⵎⴷⵉⵏⵜ ⵎⵢⴰⵔⵔ ⴰⴷ ⵙⵙⴰⵖⵏ ⵓⵜⵛⵉ ⵣⴳ ⵉⵙⴱⴱⴰⴱⵏ ⴳ ⵉⵙⴱⵔⴷⴰⵏ, ⴷ ⵜⵖⵍⵍⵓⵣⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⴱⴱⴰⴱⵜ, ⴷ ⵉⴷⵖⴰⵔ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵉⵎⵇⵇⵓⵔ, ⵏⵖⴷ ⵍⵍⴰ ⵙⵙⴰⵖⵏ ⵉⵙⴽⴽⵉⵏ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵣⴳ ⵉⴷ ⵍⵀⵔⵉ ⴰⵔ ⵜⵙⵙⵏⵡⴰⵏ ⴳ ⵜⵉⴷⴷⴰⵔ ⵏⵙⵏ. ⴷⴰ ⵢⴰⵖⵓⵍ ⵓⵙⵇⵇⵉⵎⵓ ⵉⵎⵙⴷⵉⵡⴰⵔ ⵓⵔ ⵉⵔⵉ ⴰⵢⵏⵏⴰ, ⵉⴷⴷⵖ ⵓⵔ ⴷ ⵢⵓⵙⵉ ⴰⴷ ⵜⵛⵉⵏ ⵢⵉⵜⵔ ⵓⵜⵛⵉ ⵢⵉⴼⵏ ⵡⵉⵏ ⵡⵉⵢⴰⴹ, ⴷ ⵉⵍⴰ ⴰⴷ ⵜⵜⵓⵄⴰⵔⵙⵏ ⵎⵉⴷⴷⵏ ⵣⴳ ⵎⴰⵢⵎⵉ ⵓⵔ ⵣⴷⴰⵔ ⴰⴷ ⵉⵙⵉⵏ ⵡⵏ ⵉⵃⵍⴰⵏ. ⴰⵢⴰⴷ ⴰⵙ ⴳⴰⵏ ⵢⵉⵜⵙ ⵉⴷⵖⴰⵔ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵏ ⵜⵙⵔⵜⵉⵜ ⴱⵏⵏⴰ ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ, ⵉⴷⴷⵖ ⵡⵏ ⵉⵜⵛⵛⴰⵏ ⴰⵢⴷ ⵉⵙⵙⵙⴰⵏ ⵉ ⵢⵉⵅⴼ ⵏⵙ, ⴰⵢⵏ ⴰⵙ ⵉⵖⵉⵢ ⴽⵓ ⵢⴰⵏ ⵉⵏⵏⴰⵏ ⴳ ⵜⵎⴷⵉⵏⵜ ⴰⴷ ⵉⵜ ⵛⵢⴰⵏ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵙ ⵓⵎⵢⴰ".

ⵉⵏⵏⴰ ⴷⴰⴷⴷⴰ, ⴷ ⵏⵜⵜⴰ ⵉⵙⵙⵓⴼⵖⴷ ⴰⵇⵔⴰⴱ ⵏⵙ ⴰⵔ ⵜ ⵉⵙⵔⴽⴰ ⵅⴼ ⵜⵉⵏⵣⴰⵔ ⵉ ⵄⵇⴱⴰ" ⵓⵔ ⵉⴷ ⵙ ⵓⵎⵢⴰ ⵇⴰⵃ. ⵀⴰⵜ ⵢⴰⵖⵓⵍ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵢⵓⴳⵔ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵉⴽⴽⴰⵏ ⵣⵡⴰⵔ. ⵎⴰⵛⴰ ⵓⵔ ⴷⴰ ⵢⴼⵔⵔⵓ ⵢⴰⵏ ⵎⵛ ⵉⴽⵛⵛⵎ, ⵉⴷⴷⵖ ⴷⴰⴷⴷⴰ ⵏⵏⵡⵉⵍ ⵉⴼⵔⴰ ⵣⴳ ⵜⵣⴹⴹⵓⴹ ⵏⴽⴽⴰ. ⴷ ⵉⴷⴷⵖ ⵉⵜⵜⵓⴼⵔⵓ ⵡⴰⵜⵉⴳ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⴳ ⵉⴷⵖⴰⵔ ⵉⵙⵔⵜⴰⵏ ⵣⵡⴰⵔ, ⵀⴰⵜ ⴰⵖⵓⵍⵍ ⵎⵉⴷⴷⵏ ⴽⴰⵏ ⵉⴷⵉⵙ ⵉ ⵢⵙⴱⴱⴰⴱⵏ ⵉⵙⴽⴽⵉⵏ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵓⵣⵍⵉⴳⵏ, ⴳ ⴰⴽⴰⵏ ⴰⵜⵉⴳ ⴰⵎⵇⵔⴰⵏ. ⵏⵜⵜⴰ ⴰⵖⵓⵍ ⵡⵉⵙⵙ ⵉⵜⵜⴰⵖⵏ ⴰⵢⵏⵏⴰ ⴷⵔⵓⵙⵏ, ⴰⵖⵓⵍ ⴰⵢⵜ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵓⵣⵍⵉⴳⵏ ⴰⴷ ⵙⵙⵉⵍⵉⵏ ⵣⴳ ⵡⴰⵜⵉⴳⵏ ⵃⵎⴰ ⴰⴷ ⴼⵔⵓⵏ ⵉⵔⵣⴰⵏ ⵏⵙⵏ. ⵖⵉⵢⵏ ⵢⵉⵜⵙ ⴰⴷ ⵜⴰⵎⵎⴰⵏ ⴳ ⵡⵓⵜⵛⵉ, ⵉⴷⴷⵖ ⴱⴷⴷⴰⵏ ⵅⴼ ⵡⵉⵙⵙ ⵉⴷⵊⵉⵡⵏ ⴰⵙ ⵉⵜⵜⴰⵖⵏ ⵉⵙⴽⴽⵉⵏ ⴰⴷ, ⴰⵏⵏⵉⴳ ⴰⵖⵓⵍ ⵏⵏⴰ ⵜⵡⴰⵙⵙⴰⵏ ⵅⴼ ⵉⴹⵓⴹⴰⵏ ⵓⴼⵓⵙ, ⵏⵖⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⵉⴹⴼⴰⵔ ⵓⵜⵛⵉ ⵓⵙⵖⴰⵏ ⵓⵣⵏⵉⴳ, ⵎⴰⵛⴰ ⵉⴷⵖⴰⵔⵔ ⴰⴷ ⴱⴷⴷⴰⵏ ⵣⴳ ⵜⵡⵓⵔⵉ".

ⵉⵙⵇⵙⴰ ⵄⵇⴱⴰ ⵙ ⵓⵙⵏ ⴰⵙ ⵜⵓⵛⴰ:"ⵎⴰⵅ ⴰⵏⵏⵉⴳ ⵢⴰⴽⴽⴰ ⵛⴰ, ⵎⵛ ⵉⵔⴰ ⴰⴷ ⵉⵙⵖ ⵓⵜⵛⵉ, ⵎⵛ ⵉⵖⵉⵢ ⴰⴷ ⵉⴷⴷⵓ ⵖⵔⵙ ⵉⴷⵖⴰⵔ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵉⵙⵔⵜⴰⵏ ⴳ ⵉⵍⵍⴰ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵙ ⵓⵎⵢⴰ?".

ⵜⴹⵙⴰ ⵜⵓⴷⵔⵜ, ⵜⵔⴰⵔ ⵖⵉⴼⵙ : « ⵉⴷⴷⵖ ⴰⵖⵓⵍⵍ ⵉⴷⵖⴰⵔ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵉⵙⵔⵜⴰⵏ ⵓⵔ ⵃⵍⵉⵏ- ⵡⵉⵙⵙ ⵉⵙⵙⵏⵡⴰⵏ ⴷ ⵡⵓⵜⵛⵉ, ⴷ ⵓⴳⵏⵙⵓ ⵏⵙ- ⴷ ⴰⴽⵡ ⵎⴰⴽ ⴷ ⵉⵜⴷⴷⵓⵏ ⵙ ⴰⵡⵓⵍ, ⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⵉⵙⵙⵏⵡⴰⵏ ⵉⵙⵙⵙⵓⴹⵏ ⵓⵔ ⴷⴰ ⵜⵡⴰⵣⵣⴰⵄⵏ ⵣⴳ ⵉⴷⵖⴰⵔ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵉⵙⵔⵜⴰⵏ, ⵉⴷⴷⵖ ⵜⴷⵓⵙ ⵜⵏⵎⵍⴰ ⵏⵙⵏ, ⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⵉⵙⵙⵏⵡⴰⵏ ⵎⵍⵉⵃ ⵓⵔ ⴷⴰ ⵜⵜⴰⴼⵏ ⵎⴰⵢ ⵜⵏ ⵉⵙⵙⴰⵍⴰⵢⵏ, ⵉⴷⴷⵖ ⵉⵎⵙⵙⵏⵡⴰⵏ ⵓⵔ ⵉⵣⵉⵍⵍ ⵓⵔ ⴷⴰ ⵜⵏ ⵜⴰⴷⵊⴰⵏ. ⵓⵎⴰ ⵉⵖⵔⴱⴰⵏ ⵓⵔ ⵣⴷⴷⵉⴳⵏ- ⵜⵉⵔⵙⴹ, ⵜⵉⵔⵔⴰ ⴷ ⵓⵡⵍⵍⴼ ⵅⴼ ⵉⴳⵓⴷⴰⵔ ⴳ ⵓⴷⵖⴰⵔ ⵇⴰⵃ. ⴷ ⴰⵡⴷ ⵓⵍⵍⵉ ⵓⵔ ⵉⴱⵓⵏⵏⴰ, ⴷ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵓⵔ ⴷⵉⴳⵔ ⵉⵙⵓⴼⴰⵔ, ⴷ "ⵓⵙⵇⵇⵉⵎⵓ ⵓⴼⵣⴰⵣ ⴰⵢⴷ ⵉⵙⵔⵓⵙⴰⵏ ⵓⵜⵛⵉ".

ⵉⵙⵖⵓⵢ ⴷⴰⴷⴷⴰ:" ⴰⵢⴰⴷ ⴰ ⵓⵔ ⵉⵃⵍⵉⵏ ⴳ ⵜⵖⴰⵡⵙⴰ. ⴷ ⴰⵔ ⵓⵔⵣⵣⵓⵏ ⴰⴷ ⴳⵉⵏ ⵎⴰⵢⴷ ⵔⴰⵏ ⵉⵙⵎⵓⵏⵏ ⵏⵙⵏ, ⴷ ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⵔ ⵉⵔⵉ ⴰⵢⵏⵏⴰ. ⵉⵍⴰ ⵖⵉⴼⴽ ⴰⴷ ⵜⴰⵏⵏⴰⵢⴷ ⵉⵎⵏⵖⴰⵏ ⵅⴼ ⵎⴰⵇⴰⵔⵓⵍⴰ ⴷ ⵔⵓⵣ, ⵎⴰⵇⴰⵔⵓⵍⴰ ⴷ ⵔⵓⵣ, ⴰⵙⵙ ⵅⴼ ⵡⴰⵙⵙ ⵉⵎⵔⴰⵡⵏ ⵉⵙⴳⴳⵯⴹⴰⵙⵏ. ⴷⴰⵢ ⵜⵔⴱⵉⵄⵜ ⵉ ⵜⴷⵓⵙⵉ ⵏ ⴱⴰⴹⴰⴹⴰ, ⵜⴳ ⴰⴽⴰⴱⴰⵔ ⵏⵙ ⵉ ⵡⵖⵔⵓⵎ ⴷ ⴱⴰⴹⴰⴹⴰ. ⵉⵙ ⵜⴽⵜⵉⴷ?". ⵉⵙⵔⵔ ⴰⵡⵍ ⴰⴷ ⴰⵔ ⵉⵙⵎⵓⵙⵙⵓ ⵉⵅⴼ ⵉ ⵜⵎⴹⴹⵓⴹ ⵏⵙ;" ⵏⵜⵜⴰ ⴰⵖⵓⵍ ⵡⵉⵙ ⵉⵔⴰⵏ ⴱⴰⴹⴰⴹⴰ ⴰⴷ ⵙⵉⴽⵎⵏ ⵡⵉⵏⵙⵏ ⵉ ⵡⵔⵇⵇⵉⵎⵓ, ⵙⴱⴷⴷⴰⵏ ⵎⴰⵇⴰⵔⵓⵍⴰ ⴷ ⵔⵓⵣ".

ⵉⵙⵖⵓⵢ ⵓⵎⵍⵢ ⴰⵎⵉ ⵢⴳⵏⵉ, ⵍⵍⵉⴳ ⴰⵔ ⴷ ⵉⵙⵙⴳⴰ ⵣⴳ ⴼⵉⵙ ⵉ ⵜⴽⴱⵔⵜ ⵏ ⵏⵏⴰⵙ, ⵢⴰⵙⵉ ⵜⴰⵊⴳⵓⵔⵉⵏ ⵏⵙ ⵙ ⵓⵃⵔⴰⵇ, ⵢⵉⵏⵉ:" ⵓⵔ ⵔⵉⵖ ⴱⴰⴹⴰⴹⴰ ⴰ ⵏⵏⴰ".

" ⵢⵉⴼ ⴰⴽ ⴰⴷ ⵜⵛⴷ, ⵏⵖⴷ ⴰⴽ ⴰⵎⵣⵏ ⵉⵎⵃⴹⴰⵏ ⵡⵓⵜⵛⵉ".

ⵉⵙⵇⵙⴰ ⵄⵇⴱⴰ:" ⵉⵎⵃⴹⴰⵏ ⵡⵓⵜⵛⵉ?".

ⵉⵔⴰⵔ ⴷⵉⴳⵙ ⴷⴰⴷⴰ ⵙ ⴰⵡⵍ, ⵍⵍⵉⴳ ⵉⵙⵔⵔ ⴰⴹⴰⴹ ⵅⴼ ⵡⴰⴳⵎⵉⵎⵏ ⵏⵙ, ⴰⵔ ⵉⵙⵎⵓⵇⵇⵓⵍ ⵖⵔ ⴼⵉⵔ ⴰⵙ ⵣⴳ ⵏⵏⴰⴳ ⵢⵉⵖⵉⵍ ⵖⵔ ⵜⵙⵓⴳⵜ ⴰⴽ ⵓⵔ ⵜⵢⴰⵏⵏⴰⵢ ⵛⴰ:" ⵀⴰⵜ ⵡⵉⵙⵙ ⵉⵜⴽⴽⵉⵏ ⵉⴷⵉⵙ ⵉ ⵉ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵏ ⴰⵢⵜ ⵜⵙⵔⵜⵉⵜ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵎⴰⵢⴷ ⵓⴹⴹⵓⵏ ⴳ ⵉⴼⴰⵙⵙⵏ ⵉⵎⵃⴹⴰⵏ ⵡⵓⵜⵛⵉ, ⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⴰⵢⵎⵉ ⵜⵜⵉⵏⵉⵏ ⵉⵛⵉⵔⵔⴰⵏ" ⵉⵛⵜⵛⴰⵏ" ⵙ ⵓⵙⴳⵣⵍ", ⵍⵍⴰ ⵢⵓⵃⴹⴹⵓⵏ ⵡⵉⵙⵙ ⴷ ⵉⵜⴷⴷⵓⵏ ⴰⴷ ⵜⵛⵉⵏ, ⴰⵔ ⵜⵜⴰⴼⵏ ⵡⵏ ⵓⵔ ⴷ ⵉⴷⴷⵉⵏ... ⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⵓⵔ ⴷⴰ ⵢⵜⵓⵜⵜⵉⵏ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵍⵍⴰ ⵜⵜⵓⵏⵣⴰⵖⵏ ⵖⵔⵙ ⴰⴷⵖⴰⵔ ⵓⴽⵔⴰⴼ ⵉⴳⴰⵏ ⵡⵉⵏ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⴱⵔⵔⵉⴼ".

ⵉⵙⵊⵓⵊⵉ ⵓⵎⵍⴰⵢ ⵢⵉⵏⵉ:" ⵎⴰⵛⴰ ⵉⵙ ⵓⵔ ⵏⵖⵉⵢ ⴰⴷ ⵏⵜⵛ ⵖⴰⵙ ⴳ ⵜⴰⴷⴷⴰⵔⵜ? ⵀⴰⵜ ⴰⵙⵙⵏⵡⵉ ⵏ ⵏⵏⴰ ⴰⵢⴷ ⵉⵃⵍⴰⵏ".

ⵜⵏⵏⴰ ⵜⵓⴷⵔⵜ, ⵍⵍⵉⴳ ⵜⵙⵔⵔ ⴰⴼⵓⵙ ⵅⴼ ⵢⵉⵅⴼ ⵓⵎⵍⴰⵢ:" ⵀⴰⵜ ⵓⵔ ⵉⵣⵔⵉ ⵓⵢⵏⵏⴰ ⴰ ⵜⴰⵙⴰ ⵉⵏⵓ. ⴷ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵖⴰⵙ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⴷⵔⵓⵙⵏ ⴰⵢⴷ ⵉⵣⵎⵎⵉⵎⵏ. ⵎⴰⵛⴰ ⵍⴰ ⵏⴽⴽⵉⵏ ⵓⵍⴰ ⴷⴰⴷⴷⴰⴽ ⵓⵔ ⵖⵉⵔⵖ ⴰⵢⵏⵏⴰ, ⴷ ⴰⵡⴷ ⵏⴽⵏⵉ ⵓⵔ ⵉⵖⵉⵢ ⴰⴷ ⵏⵙⵖ ⵎⵎⴰⵄⵏ ⴷ ⵎⴰⵢⴷ ⵜⵔⴰ ⴽⵓⵣⵉⵏ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⵉⵏⵙⵏ. ⴰⵏⵏⴰⵢ ⴰ ⵢⴰⵎⵍⴰⵢ, ⵖⴰⵍⵍⵏ ⵉⵎⵙⴷⵉⵡⴰⵔ ⵉⵙ ⵓⵙⵉⵏ ⴰⵏⵣⴳⵓⵎ ⵏⴽⵏ ⵓⴳⴰⵔ ⵏ ⴷⴰⴷⴷⴰⴽ ⴷ ⵏⵏⴰⴽ ».

ⵢⴰⵖⵓⵍ ⴷⴰⴷⴷⴰ ⴰⴷ ⵢⵉⵏⵉ:" ⴷ ⵓⴳⴰⵔ ⵓⵢⴰ, ⵉⵍⴰ ⴰⴷ ⵏⵉⵖⵉⵢ ⴰⴷ ⵏⴼⵔⵓ ⵜⴰⵣⴹⴹⴰⴹ ⵉ ⴰⵡⵏⴽⵜ ⴰⴷ". ⴷ ⴰⵔ ⵉⵜⴷⴷⵓ ⵉⴷⴷⵓⵏ ⴷⴰⴷⴷⴰ ⴳ ⵜⴳⵓⵔⵜ, ⴰⵔ ⵉⵙⵙⴱⴰⵡⵍ ⵉ ⵢⵉⵅⴼ ⵏⵙ ⵉⵃⵔⵇ, ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵉⵏⵉ:"ⵀⴰⵜ ⵏⵏⴰ ⵜⵜⵉⵏⵉⵏ ⴷⵖⵉ ⵏⵏⴰ ⵏⵜⵜⴰⵡⵉ ⴰⵎⵓⵔ ⵉⵙⴽⴽⵉⵏ ⵉⵎⵓⵀⴰⵍ ⵓⴼⵣⴰⵣ ⵉ ⴽⵓⵣⵉⵏⴰ, ⵎⵖⴰⵔ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵓⵣ ⵓⵣⴳⵏ ⵉⵎⵣⴰⵖ. ⵀⴰⵜ ⵜⴼⴷⴷⴰ ⵜⵖⴰⵔⴰⵙⵜ ⵜⴰⵔⴰⵙⴰⵍⵜ ⵉⵙⵔⵓⵙⴰⵏ ⵓⵜⵛⵉ ⴷⴰⵜ ⵉⵎⵣⵍⴰⴹ ⴰⵍⵉⴳ ⵏⴳⵓⵍⴰ ⵓⵜⵛⵉ ⴰⵙⵔⵙⵓⴹ ⵉ ⵇⴰⵃ ⵎⵉⴷⴷⵏ. ⴷ ⵀⴰⵜ ⴰⵔ ⵜⴳⴳⵉⵏ ⵢⵉⵜⵙ ⵓⵔ ⵉⴽⴽⵓⵍ ⴰⴷ ⵜⵛⵉⵏ, ⵉⵇⵇⵏ ⵉⵡⴹⵏ ⴱⵓⵀⵢⵓⴼ ⵎⵖⴰⵔ ⵖⵉⵔⵙⵏ ⵓⵜⵛⵉ ⵙ ⵓⵎⵢⴰ. ⴷ ⴰⵡⴷ ⵎ ⵓⵔ ⵉⵃⵍⵉⵏ ⵓⴳⴰⵔ ⵎⴰⵙ ⵍⵍⴰⵏ ⵉⵙⵀⵢⵢⴰⴹⵏ ⴷ ⵉⵎⴰⴽⴰⵔⵔ ⵍⵍⴰ ⵙⵙⴰⵔⴰⵏ ⴳ ⵉⴷⵖⴰⵔ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⵉⵙⵔⵜⴰⵏ, ⴰⵍⵍⵉⴳ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵡⵏ ⵢⵓⴽⵉⵏ ⵙ ⵓⵍⵉⵔⵔ".

ⵜⵏⵏⴰ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵉ ⵡⵔⴳⴰⵣ ⵏⵙ, ⵍⵍⵉⴳ ⵜⴰⵏⵏⴰⵢ ⴰⴷⴷⵓⵀⴷⵓ ⵅⴼ ⵡⵓⴷⵎ ⵏ ⵄⵇⴱⴰ :" ⵜⵔⵖ ⴰⴽ ⵙⵓⵙⵎ! ⴰⴷ ⵉⵎⵎⵜ ⵙ ⵜⵉⴳⴹⴰ, ⵎⵛ ⵉⴷⴷⴰ ⵖⵔⵙ ⴰⴷⵖⴰⵔ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⴰⵙⵔⵜⴰⵏ". ⴷⴰⵢ ⵜⵡⵔⵎⵍⵢ ⵖⵔ ⵄⵇⴱⴰ ⴰⴷ ⴰⵙ ⵜⵏⵣⵖ ⵉⵎⵣⴳⴰⵏ:"ⵖⴰⵙ ⴰⵡⵉ ⵜⴰⴽⴰⵔⴹⴰ ⵏ ⵜⵎⴰⴳⵉⵜ ⴰⴷ ⴰⴽ ⵜⵉⵍⵉ ⵅⴼ ⵓⴼⵓⵙ ⴰⴷⴷⴰⵢ ⵜⴳⵓⵍⴰ ⵜⴰⴳⵓⵔⵜ, ⴷ ⵓⵔ ⵉⵏⵏⵉ ⵛⴰ ⴰⴷ ⴰⴽ ⵉⵊⵔⵓ".

ⵉⵔⴰⵔ ⵄⵇⴱⴰ ⴳ ⴰⵔ ⵉⵙⵇⵙⴰ ⵅⴼ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⴰⴽⴰⵔⴹⴰ ⵏ ⵜⵎⴰⴳⵉⵜ, ⴷ ⵎⴰⴽⴽⴰ ⵉⵖⵉⵢ ⴰⴷ ⵢⴰⵎⵥ ⵓⵜⵛⵉ ⴱⵏⵏⴰ ⵜⴰⴽⴰⵔⴹⴰ:" ⵜⴰⵏⵎⵎⵉⵔⵜ ⵙ ⵓⵏⵣⴳⵓⵎ ⵉⵢⵉ ⵜⵓⵙⵉⴷ ⴰ ⵏⵏⴰ ⵔⵓⵣⴰ. ⵉⵏⵉ ⵉⵙ ⵓⵔ ⵏⵏⵉⵖ ⴰⴷ ⴰⵎ ⴳⵖ ⵛⴰ ⵏ ⵜⵎⵓⴽⵔⵉⵙⵜ ⵎⵛ ⴳⵉⵖ ⵙⵉⵏ ⵉⵣⴳⵏ ⴹⵉⵏ ⴳ ⵉⵔⴱⵉ ⵉⵏⵓ, ⴷⴰⵜ ⵉ ⵎⴰⵖⴰ ⴷⴷⵓⵖ?".

"ⵡⴰⵅⴰ, ⵜⵖⵉⵢⴷ ⴰ ⵜⴰⵙⴰ ⵉⵏⵓ. ⴰⵡⵉ ⴰⴳⵉⴽ ⵎⴰⵢⴷ ⵜⵔⵉⴷ". ⵜⴷⴷⵓ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵖⵔ ⴽⵓⵣⵉⵏⴰ ⵜⴰⵡⵉⴷ ⴰⴳⵉⵜⵙ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵉⵣⴳⵏⵏ ⵓⵖⵔⵓⵎ ⵉⵜⵜⵍ ⴳ ⵜⵍⴽⵓⵛⵜ. ⴷⴰⵢ ⵜⵡⵔⵍⵍⵢ ⵖⵔⵙ ⴰⴼⴰⵙⵉ ⴷ ⵓⵣⵍⵎⴰⴹ, ⵃⵎⴰ ⴰⴷ ⵜⴰⵏⵏⴰⵢ ⴰⴽ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵛⴰ ⵣⴳ ⵉⵎⵙⵏⵎⴰⵍⴰⵏ ⵏⵙ ⵜⵜⵉⴷ ⵉⵃⴹⴰⵏ, ⴷⴰⵢ ⵜⵓⵛⵉⵜⵜ ⵉ ⵄⵇⴱⴰ ⵙ ⵜⵓⵎⵔⵜ, ⵜⵉⵏⵉ:"ⴰⵡⵉⵜ ⵓⴳⴰⵔ ⴳ ⵓⵢⴰ. ⵀⴰⵜ ⵉⵎⵢⴰⵔ ⵓⵔⴳⴰⵣ ⵏ ⵉⵍⵍⵉ ⴰⴷ ⴰⵖ ⵉⴳ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵡⵓⵜⵛⵉ ⴰⵎⵛⴰⵢⴹ, ⵎⴰⵛⴰ ⴱⵓⵍⵉⵙ ⵓⵙⴳ...".

ⵉⵏⵏⴰ ⵄⵇⴱⴰ :" ⵙⵏⵖ, ⴰⴷ ⵉⵡⵉⵖ ⵉⴱⵉⴹ ⴰⴷ ⵓⵔ ⵉⵜⵏⵏⴰⵢ ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵏ ⴰⵖⵔⵓⵎ ⴰ. ⵜⴰⵏⵓⵎⵎⵉⵔⵜ ⵅⴼ ⵇⴰⵃ ⵎⴰⵢⴷ ⵜⴳⵉⴷ". ⴷⵙ ⵓⵙⴼⵍⵉⵍⵍⵢ ⵓⴼⵓⵙ ⵢⵉⵡⵉ ⵄⵇⴱⴰ ⴰⴷ ⵉⴽⵛⵛⵎ ⵜⴰⵙⵓⴳⵜ, ⴷ ⵏⵜⵜⴰ ⵉⵔⵖⴰ, ⵍⵍⵉⴳ ⴰⵔ ⵉⵙⵡⵏⴳⵉⵎ ⵉⵙ ⵎⵛ ⵉⵔⴰ ⵛⴰ ⵜⵍⵍⴰ ⵖⵉⵔⵙ ⵜⴰⴷⴷⴰⵔⵜ ⵖⵔ ⴷⴰ ⴷ ⵉⴷⴷⵓ ⴳ ⵜⴳⵣⵉⵔⵜ ⴰⴷ ⵜⵉⵎⵛⵇⵇⵉⵜ.

*ⵙⴰⵄⵉⴷ ⴱⴰⵊⵊⵉ"

ⵉⵙⵓⵍ

ⵊⴰⴱⵔⴰⵏ ⵅⴰⵍⵉⵍ ⵊⴰⴱⵔⴰⵏ 4 : ⴰⵡⴰⴼ

ⵏⵏⵉⵖ ⴰⵙ ⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵡⴰⵍⴰⵜ ⵉ ⵓⵡⴰⴼ : ⵓⵔ ⵜⵉⵃⵍⴷ ⵣⵉ ⵜⵣⴷⴷⵉⵖⵜ ⵏⵏⴽ ⴷⴳ ⵉⴳⵔ ⴰ ⵡⵃⴷⴽ ⵎⵖⴰⵔ ⴰⴽⴷ ⵉⵅⴼ ⵏⵏⴽ.
ⵢⴰⵔⵔ ⴷ ⵅⴰⴼⵉ, ⵉⵏⵏⴰ ⴰⵢⵉ ⴷ : ⵜⵜⴰⴼⵖ ⵜⴰⵣⵢⵓⴹⵉ ⵓⵔ ⵜⵍⵍⵉ ⵓⵔ ⵜⵜⵉⵍⵉ ⴷⴳ ⵓⵙⵉⴳⴳⵯⴷ, ⵙ ⵓⵢⴰ ⵜⵜⴰⴼⵖ ⵉⵅⴼ ⵉⵏⵓ ⴷⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴰ ⵓⵔ ⵣⵣⴰⴳⵙ ⵜⵜⵉⵃⵍⵖ ⵛⴰ.
ⵅⴰⵔⵔⵙⵖ ⵉ ⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵇⴰⵜⵛⵓⵜ ⵏ ⵡⴰⴽⵓⴷ ⵓⵛⴰ ⵏⵏⵉⵖ ⴰⵙ : ⴷ ⵜⵉⴷⵜ. ⵓⵍⴰ ⴷ ⵏⵏⵛ ⵣⵕⵉⵖ ⵜⴰⵣⵢⵓⴹⵉ ⴰ ⵎⴰⵎⵎⴽ ⵜⴳⴳⴰ.
ⵢⴰⵔⵔ ⴷ ⵅⴰⴼⵉ : ⵎⵖⴰⵔ ⵜⴰⵔⵊⵉⴷ ⵡⴰⵀⴰ ⴰ ⵡⵉⵏⴰⵜ. ⵜⴰⵣⵢⵓⴹⵉ ⴰ ⵓⵔ ⵣⵣⴰⴳⵙ ⵉⵜⵜⵉⴽⵉ ⵖⵔ ⵡⵏⵏⵉ ⵉⵄⵎⵎⵔⵏ ⵙ ⵜⴰⴹⵓⴼⵜ ⴰⵎ ⵏⵛⵛ.
ⵊⵊⵉⵖ ⵜ ⴰⵎⵏⵏⵉ ⵓⵛⴰ ⵓⴳⵓⵔⵖ, ⵓⵔ ⵙⵙⵉⵏⵖ ⵎⴰ ⵜⵓⵖⴰ ⵉⵜⵜⵡⴰⵍⴰ ⴰⵡⴰⵍ ⵉⵏⵓ ⴷ ⵜⴰⵣⵡⴰⵔⵜ ⵏⵉⵖ ⴷ ⵜⵉⴷⵜ.
ⵉⵄⴷⴰ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵉⴷⵡⵍ ⴷⴰⴳⵙ ⵓⵡⴰⴼ ⴷ ⵉⵊⵊ ⵏ ⵓⴼⵍⴱⴰⴼⵉ ⴷ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴷ ⴰⵎⵇⵇⵔⴰⵏ.
ⵓⵎⵉ ⵅⴰⴼⵙ ⴽⴽⵉⵖ ⵉ ⵜⵡⴰⵍⴰⵜ ⵏⵏⵖⵏⵉ ⵣⵕⵉⵖ ⵉⵊⵊ ⵏ ⵙⵉⵏ ⵉⴱⴰⵖⵍⵉⵡⵏ ⵣⴷⵢⵏ ⴰⴳⵏⵏⵉ ⵏⵏⵙⵏ ⵙⴰⴷⵓ ⵉ ⵜⵛⴰⵛⵛⵜ ⵏⵏⵙ.

1: Awaf-ⴰⵡⴰⴼ : épouvantail.
2: Ibaɣliwen-ⵉⴱⴰⵖⵍⵉⵡⵏ: S. Abaɣel-ⴰⴱⴰⵖⵍ , corneille
3: tacaccet-ⵜⴰⵛⴰⵛⵛⵜ: chapeau
Remarque: Le mot utilisé dans le texte d'origine est damné (اللعين), l'écrivain alors a employé une métaphore pour avoir un effet littéraire. C'est pour cela que dans notre processus de traduction on utilise le mot (awaf-épouvantail), en insistant sur le contexte général du texte.

* ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴼⴰⵔⵉⵙⵉ

BMCE BANK OF AFRICA PLACE L'ACTION POUR LE CLIMAT ET LA DURABILITE AU COEUR DE SES ACTIVITES GRACE AUX PRINCIPES BANCAIRES RESPONSABLES

New York, le 22 septembre 2019 – BMCE Bank of Africa est depuis hier, l'un des signataires fondateurs des Principes Bancaires Responsables, s'engageant à aligner stratégiquement ses activités sur les Objectifs de Développement Durable et l'Accord de Paris sur les changements climatiques.

En signant les Principes Bancaires Responsables, BMCE Bank of Africa rejoint une coalition de 130 banques dans le monde, représentant plus de 47 000 milliards USD d'actifs, en s'engageant à jouer un rôle crucial dans la réalisation d'un avenir durable.

Ayant lieu au début de l'Assemblée générale des Nations Unies, le lancement officiel des a Principes Bancaires Responsables marqué le début du partenariat le plus important à ce jour entre le secteur bancaire mondial et les Nations Unies.

«Les Principes Bancaires Responsables des Nations Unies sont un guide destiné au secteur bancaire mondial pour réaliser une économie de développement durable. Les Principes créent la responsabilisation qui permet de concrétiser la responsabilité, et l'ambition qui peut motiver l'action », a déclaré le Secrétaire général de l'ONU, Antonio Guterres, lors de la cérémonie de lancement, à laquelle ont participé les 130 signataires fondateurs et plus de 45 de leurs PDG.

Comme indiqué dans les Principes Bancaires Responsables, BMCE Bank of Africa est convaincue que «seule une société inclusive fondée sur la dignité humaine, l'égalité et l'utilisation durable des ressources naturelles peut permettre à nos clients, entreprises et entreprises de prospérer».

En adhérant aux Principes, nous nous engageons à «utiliser nos produits, nos services et nos relations pour accompagner et accélérer les changements fondamentaux de nos économies et de nos modes de vie nécessaires pour assurer une prospérité partagée aux générations actuelles et futures».

«Un secteur bancaire qui prévoit les risques liés au changement climatique et à d'autres défis environnementaux peut non seulement faciliter la transition vers des économies sobres en carbone et résilientes au changement climatique, il peut également en bénéficier», a déclaré Inger Andersen, Directeur Exécutif des Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE). «Lorsque le système financier déplace son capital des investissements bruts en ressources vers des investissements qui privilégient la nature, tout le monde y gagne à long terme.»

Les Principes Bancaires Responsables s'appuient sur un cadre de mise en oeuvre et de responsabilisation solide. En les signant, BMCE Bank of Africa s'engage à faire preuve de transparence quant à son impact positif et négatif sur les populations et la planète. BMCE Bank of Africa se concentrera là où il aura le plus grand impact – dans son coeur de métier – et fixera, publiera et mettra en oeuvre des objectifs ambitieux pour renforcer les effets positifs et traiter les éventuels impacts négatifs conformément aux objectifs mondiaux et locaux.

BMCE Bank of Africa soutient la transformation du secteur des services financiers basée sur l'impact, et nous avons rejoint la communauté des Principes Bancaires Responsables pour mieux définir, intégrer et suivre des objectifs alignés sur les Objectifs de Développement Durable et une croissance durable en Afrique ", a déclaré Othman BENJELLOUN, Président-Directeur Général de BMCE Bank of Africa.

→

-Contribue activement sur les plans individuel et collectif à la résolution des problèmes environnementaux, sociaux et économiques.

Pour une école verte

Enfin, la meilleure école demeure celle de l'action et de la participation. Pour espérer léguer aux générations à venir un monde meilleur, les enseignants ne devront pas attendre d'avoir maîtrisé toutes les connaissances relatives au développement durable pour se mettre en œuvre. Ils devront agir selon leur bon sens en faisant confiance à leurs connaissances personnelles, même si celles-ci sont restreintes.

De tout temps, l'école a été, avec la famille, l'un des principaux lieux de transmission des valeurs de la société. Dans le contexte actuel, elle doit faire plus. Elle doit devenir un lieu de transformation sociale, un endroit où l'on rend l'avenir possible. Cela implique certes d'instruire, d'éduquer, de réfléchir, mais surtout d'agir. On apprend vraiment bien dans l'action.

Cinq grands principes permettent de structurer l'action au sein d'une école verte :

-Réduire la consommation des ressources (économiser le bois, l'eau, le papier, etc.) ;

-Recycler les produits (valoriser, composter, donner une nouvelle vie, etc.) ;

-Restructurer nos systèmes économiques (penser développement communautaire, coopération, échanges équitables, etc.) ;

-Redistribuer les ressources (partager, soutenir les plus démunis, investir dans le bien commun, etc.) ; et

-Réutiliser les biens (nettoyer, réparer, entretenir, créer, etc.) .

En somme, une école verte, c'est un établissement où l'on pense globalement et où l'on agit localement pour favoriser un avenir viable. Il s'agit d'un endroit où l'on pose des gestes concrets et continus susceptibles de contribuer à la construction d'un monde plus écologique, plus pacifique, plus solidaire et plus démocratique. C'est un établissement qui valorise l'engagement des jeunes et des adultes en le faisant connaître et reconnaître socialement. C'est un établissement qui s'ouvre à la communauté et au monde et qui affiche, avec fierté, ses réalisations et ses actions, si petites soient-elles !

Des solutions qui peuvent aider à inverser les effets du réchauffement climatique

Résoudre le problème du réchauffement de la planète n'est pas un travail à une personne, mais nécessite plutôt l'effort de chacun. Nous pouvons tous prendre des mesures pour lutter contre cette crise. Les exemples comprennent :

-Réduire notre consommation d'énergie en prenant l'avion moins, en achetant des réfrigérateurs et des véhicules éco énergétiques qui polluent le moins possible ;

-Mettre un terme à la déforestation;

-Minimiser les émissions de carbone en diffusant les connaissances sur la conservation et en travaillant ensemble à la création d'une terre plus propre ;

-Adopter des pratiques plus sûres qui ne nuisent pas à l'environnement, comme le recyclage ; et

-Utiliser des technologies telles que la géo-ingénierie.

Ce que l'école peut faire

Voici les actions en faveur du climat que votre école peut entreprendre :

-S'informer ;

-Créer un éco-groupe ;

-Calculer l'empreinte carbone ;

-Combattre l'excès de consommation ;

-Réduire les déchets ; et

-Faire du transport une priorité : opter pour le transport collectif ; etc.

Il est temps d'agir ! Notre climat est en train de changer et les écoles doivent s'informer et devenir un modèle d'action.

S'informer

Le changement climatique est un sujet compliqué. Votre école peut être informée par :

-Organiser des présentations d'élèves/ d'étudiants sur le sujet ; et

-Organiser une conférence de jeunes sur le changement climatique ; etc.

Créer un éco-groupe

Il y a de la force dans les nombres. Trouvez un groupe d'élèves/d'étudiants et d'enseignants partageant les mêmes idées et commencez à parler.

Calculer l'empreinte carbone de votre école

En calculant l'empreinte de votre école, vous pouvez voir comment votre école peut apporter des améliorations, quel serait le meilleur rapport qualité-prix, et avoir une idée de vos émissions de base.

Consommation

Les jeunes ont une grande influence sur la consommation. C'est un domaine qui touche beaucoup d'élèves/d'étudiants. Les jeunes peuvent influencer la voiture que leurs parents achètent et dicter les désirs et les besoins de la famille.

Réduire les déchets

La réduction des déchets solides et le recyclage aident à lutter contre le changement climatique. Comment ? La fabrication, le transport et l'utilisation du produit – ainsi que la gestion des déchets qui en résultent – génèrent tous des émissions de gaz à effet de serre.

La prévention et le recyclage des déchets réduisent les gaz à effet de serre associés à ces activités en réduisant les émissions de méthane, en économisant de l'énergie et en augmentant la séquestration du carbone dans les forêts.

Habituellement, les écoles traitent en premier lieu avec le recyclage – plus de bacs, des panneaux de signalisation supplémentaires / de meilleure qualité et de l'éducation. Ensuite, les écoles pensent à :

-Le compostage ;

-Politiques d'achat ;

-Les déjeuners sans déchets ;

-Éliminer l'eau en bouteille ;

-Se libérer de l'utilisation du papier ; et

-Participer à la semaine de réduction des déchets.

Conclusion

La situation actuelle sur le réchauffement climatique est tout sauf bonne. Les espèces fauniques sont en train de disparaître, les maladies respiratoires humaines sont en augmentation et les populations meurent de catastrophes naturelles telles que les inondations, les glissements de terrain et la sécheresse. L'augmentation de la température de la Terre entraîne des conditions climatiques extrêmes préjudiciables à la survie des animaux, des plantes et des humains. Les scientifiques ont contribué à prouver que les effets du réchauffement planétaire se produisent actuellement dans le monde entier. **Ce qui reste, c'est à chaque individu de prendre position et de prendre des mesures pour sauver notre monde.**

Vous pouvez suivre le Professeur Mohamed CHTATOU sur Twitter : @Ayurinu

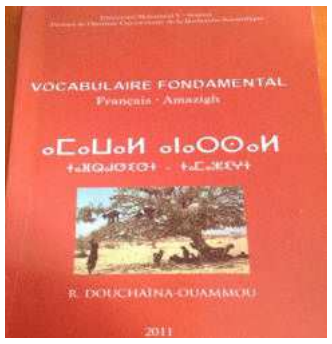

العالم الأمازيغي

LE MONDE AMAZIGH

www.amadalamazigh.press.ma

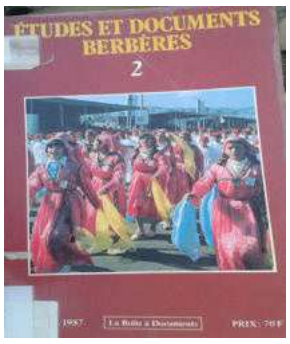

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 224 / Septembre 2019 – 2019/2969 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

L'ÉDUCATION POUR STOPPER LE DÉRÈGLEMENT CLIMATIQUE

La planète terre ne nous appartient pas, c'est un habitat exceptionnel, le seul pour le moment dans tout l'univers, que nos parents et grands-parents nous ont légué pour y vivre et à passer, par la suite, aux générations futures dans un excellent état. Malheureusement, depuis des décennies nous nous sommes acharnés sur ce legs par une surexploitation abusive et presque criminelle pour assouvir nos instincts destructeurs de consommation, de gain, de richesse et de pouvoir. On brule, sans scrupules les forêts, notre propre poumon, on pollue nos cours d'eau et océans, on empoisonne l'air avec des gaz toxiques. Bref, on assassine méthodiquement notre mère, sans broncher. Aujourd'hui, notre mère terre souffre et comme tout corps malade qui s'exprime par la fièvre pour tirer la sonnette d'alarme, elle nous rappelle à l'ordre avant que ce soit trop tard par le **dérèglement climatique**. Allons-nous faire montre de responsabilité et stopper le carnage ? L'éducation et la sensibilisation sont nos seuls espoirs de survie : éduquer dans les écoles, la rue, les usines, chez les partis politiques, etc. pour une citoyenneté planétaire. Sensibiliser partout et tout le temps.

Qu'est-ce que le réchauffement climatique et comment affecte-t-il notre environnement ?

Les effets du réchauffement climatique ne sont plus une prédiction de ce qui va arriver. Ils sont réels et nous les vivons à l'échelle mondiale. La connaissance et l'action individuelle sont essentielles dans cette lutte pour sauver la terre.

Après des années et des années d'abus de notre environnement, nous commençons enfin à en payer le prix. Pendant des décennies, les effets néfastes des activités humaines sur l'environnement ont été ignorés et maintenant, Mère Nature a commencé à réagir. Bien que diverses organisations aient pris la parole au cours des dernières années, il est peut-être un peu trop tard. Cependant, comme on dit, mieux vaut tard que jamais et peut-être que leurs efforts font une légère différence et une amélioration.

L'extinction de l'espèce est l'un des plus gros problèmes. Les masses d'eau sont polluées par du plastique et empêchent les animaux de poursuivre leurs habitudes de vie. Le gaspillage des terres rend difficile l'existence de nombreux animaux, même s'ils s'adaptent aux nouvelles conditions, mais ces conditions ne sont pas propices à une vie saine et en bonne santé. Nous commençons à faire face à un avenir cauchemardesque, aussi dramatique que cela puisse paraître. Les entreprises qui tentent de prévenir les déchets ne sont pas nombreuses et les gens ne sont pas très motivés par le recyclage, mais c'est peut-être la seule chose qui puisse sauver notre planète à long terme. Les scientifiques continuent de confirmer l'augmentation de la température et, si nous ne sommes plus attentifs à leurs paroles, nous le regretterons peut-être plus tard.

Un bon argument à faire valoir est que le climat n'est pas constant, il change au fil du temps, les périodes froides et chaudes sont interchangeables. Mais le fait est que cela n'a jamais été aussi rapide. Même sans utiliser d'équipement spécialisé, il est possible de savoir – c'est devenu plus chaud. Et pas seulement cela, il a également refroidi en hiver car les mécanismes climatiques normaux ne fonctionnent plus comme ils le devraient. La responsabilité repose sur la pollution et les activités anthropomorphiques.

Importance de l'éducation et de la sensibilisation

L'éducation est un élément essentiel de la réponse mondiale au changement climatique. Elle aide les gens à comprendre l'impact du réchauffement climatique et à y faire face, accroît la « l'alphabétisation climatique » chez les jeunes, encourage les changements d'attitude et de comportement et les aide à s'adapter aux tendances liées au changement climatique. L'éducation et la sensibilisation permettent de prendre des décisions en connaissance de cause, jouent un rôle essentiel dans le renforcement des capacités d'adaptation des communautés et permettent aux femmes et aux hommes d'adopter des modes de vie durables.

Education à la citoyenneté planétaire

Rêver le monde dans lequel nous désirons vivre et nous donner les moyens d'y parvenir, voilà ce que vise l'éducation à la citoyenneté planétaire. Choisir de devenir une école verte, c'est amorcer avec les jeunes et les adultes une réflexion sur le monde qui nous entoure et sur les valeurs qui l'animent. C'est chercher à le comprendre, à le définir ensemble tel qu'on le souhaite. Mais, c'est surtout former des citoyennes et des citoyens critiques et responsables en mesure de passer à l'action pour que ce monde soit à la hauteur de leurs aspirations.

Devant les importants défis humains que pose le monde actuel, l'éducation apparaît d'une urgente nécessité ! Pour quiconque porte un regard lucide sur l'héritage environnemental, social, économique et culturel que l'on s'apprête à léguer aux générations futures, des constats s'imposent. Ici et ailleurs, partageant une seule et même planète aux ressources et à l'espace limités, il nous faut apprendre à mieux vivre ensemble, en paix et en harmonie avec la nature. Vivre ensemble, c'est faire siennes les valeurs de solidarité et de démocratie. Vivre en paix, c'est défendre les valeurs pacifistes. Vivre en harmonie avec la nature est au cœur même des valeurs écologiques. Devenir une société verte, c'est promouvoir un monde plus écologique, plus pacifique, plus solidaire et plus démocratique.

Un monde écologique : L'écologie propose une certaine « vision du monde ». C'est penser globalement en agissant localement. En tant que science, elle s'appuie sur la connaissance des relations qui existent entre les espèces, les individus d'une même espèce et leur environnement. Appliquée à l'être humain, l'écologie suppose une critique des mécanismes qui gèrent l'activité humaine, une prise de conscience de l'impact de cette activité sur l'environnement et, en retour, des modifications qu'entraînent ces changements sur l'être humain. Aspirer à un monde écologique, c'est apprendre à reconnaître sa responsabilité à l'égard de son milieu physique et apprendre à vivre en symbiose avec la nature.

Un monde solidaire : Être solidaire, c'est tenir compte des liens qui nous unissent à nos semblables et à notre environnement social, écologique et culturel. C'est réaliser qu'il existe entre les êtres humains une dépendance réciproque et une responsabilité mutuelle qui font en sorte que ce qui arrive à l'un se répercute sur l'autre ou sur les autres. Cette solidarité s'exerce aussi entre les générations, les générations présentes ayant à la fois une dette envers celles qui les ont précédées et un héritage à transmettre à celles qui suivront. C'est aussi reconnaître l'existence d'un bien commun à partager équitablement entre tous les êtres qui peuplent la planète. C'est défendre les systèmes mis en place pour répartir la richesse commune et assurer la protection des plus démunis.

Dr. MOHAMED CHTATOU

Un monde pacifique : Le pacifisme, c'est un engagement à atteindre ses objectifs par des moyens non violents ou non agressifs. Sur le plan individuel, c'est reconnaître à chaque être humain le droit de vivre en sécurité et de répondre à ses besoins fondamentaux. C'est s'opposer à toute action qui priverait autrui de ces droits inaliénables. Sur le plan collectif, c'est veiller au respect des droits de la personne, assurer l'accès universel à l'eau, à l'air, à la nourriture, aux soins médicaux et à la justice sociale. C'est s'opposer à la violence et à la guerre entre les groupes humains, que ce soit pour des motifs ethniques, religieux, idéologiques, liés au genre ou à l'appropriation des ressources. C'est tendre à l'instauration d'un régime de paix internationale permanente.

Un monde démocratique : La démocratie, c'est fournir aux gens un moyen de vivre ensemble de façon bénéfique à chacun. C'est un système où les individus peuvent changer de dirigeants de façon pacifique et où le gouvernement a le droit de gouverner parce que le peuple lui a conféré ce droit. Son bon fonctionnement repose sur le principe de l'égalité des droits, des chances et du traitement et sur le respect d'un certain nombre de libertés fondamentales comme la liberté de pensée, d'expression ou d'association. Lutter pour un monde démocratique, c'est s'opposer à l'arbitraire, à l'injustice, à la corruption, aux inégalités, à la compétition, au pouvoir de l'argent. L'apprentissage des droits et des responsabilités et la participation à la vie de la cité et au façonnement du bien commun sont essentiels à l'exercice de la citoyenneté.

Education environnementale pour un développement durable

L'éducation environnementale en vue du développement durable est l'un des moyens privilégiés qui nous permettent d'espérer que nos enfants, nos petits-enfants et nos arrière-petits-enfants puissent hériter d'une planète en santé et s'y épanouir. Partout sur la Terre les défis environnementaux, sociaux et économiques à relever sont énormes. L'humanité n'y parviendra qu'à la condition que tout un chacun :

-**Prenne conscience** de l'état du monde dans lequel nous vivons, tant dans sa beauté que dans ses injustices ;

-**Acquière des connaissances fondamentale**s sur l'environnement et les liens qui nous y unissent ;

-**Développe un sentiment d'appartenance à son milieu,** de révérence envers la Terre et acquière un sens des valeurs, la volonté et la motivation requises pour améliorer le monde ;

-**Détienne les compétences nécessaires** à l'évaluation, à l'observation, à l'analyse et à la transformation de sa propre réalité ;

→

إضاءات حول طوبونيمية الريف الشرقي
منطقة بوعلما نموذجا*

«أيت بناصر (الناصريون) مسار أسرة «مرابطية» من الجنوب الشرقي المغربي (مابين القرنين 15و 20)» ، هو عنوان كتاب قيم، متوسط الحجم، صدر مؤخرا عن المطابع الجامعية الاوروبية E.U.E، لصاحبه المؤرخ والاستاذ الباحث محمد المنور، والكاتب هو في الاصل رسالة جامعية لنيل شهادة دكتوراة السلك الثالث في التاريخ، كان قد تقدم بها نفس الباحث أمام لجنة علمية بجامعية شامباني – اردين بمدينة نيس الفرنسية سنة 1984.

هذا، ويأتي نشر هذه الدراسة الجادة في وقت كثر فيه الجدل والحديث عن الدين والتدين سواء في وسائل الإعلام او في أوساط المجتمع المغربي، ليقدم نموذجا مغربيا متميزا في هذا المجال، ويتعلق الامر تحديدا بزاوية تامكروت او الزاوية الناصرية التي يتم تناول دراسة تاريخها لاول مرة منذ فترة ما قبل التأسيس، إلى بداية القرن العشرين. وبتعبير آخر، هي دراسة تغطي أهم المراحل التاريخية التي شهدتها هذه الزاوية ومدى تأثيرها الروحي في المغرب وخارجه، وقد سمحت المادة المصدرية المتوفرة – على قلتها- للباحث محمد المنور أن يرصد الحيثيات التاريخية التي سمحت لاسرة متواضعة من تافيلالت ان تتنقل من مكان الى اخر لينتهي بها المطاف الى إنشاء زاوية تعد بحق من كبريات الزوايا والربط بالمغرب في الفترة الحديثة، امتد إشعاعها الى البلدان المغاربية والى المشرق الاسلامي.

وكما سبق القول، يكتسب هذا البحث جديته في كونه اعتمد على مادة مصدرية جديدة تتجلى في أربع وثائق استقاها المؤلف من «مستندات» زاوية أيت المسعود الصغيرة، الواقعة في داداس الاوسط وهي التي تشكل العمود الفقري لاطروحته لما تكتنزه من معلومات تاريخية غاية في الاهمية تتعلق بأصل ونسب الناصريين، وبتنقلاتهم جنوبا في ما وراء الاطلس الكبير قبل إنشاء زاويتهم بتامكروت بوادي درعة خلال القرن السابع عشر الميلادي.

وإذا كانت نفس الوثائق تطرح العديد من الصعوبات المتعلقة بلغتها البسيطة التي تميل تارة الى العامية، وتارة أخرى الى اللغة الامازيغية، كما يجعل قراءتها صعبة، وبالتالي فهمها ليس بالشيء الهين، فان الباحث تمكن بخبرته الواسعة وتعامله الطويل مع هذا النوع من الوثائق التي تزخر بها مناطق الجنوب المغربي، من التغلب عليها. وقام بتحقيقها شارحا معانيها والفاظها وبعض تعابيرها التي قد تبدو مستغلقة لاول وهلة، ولتقريبها ووضعها رهن اشارة الباحثين ممن ليس لهم إلمام بلغة الضاد، قام بترجمتها الى اللغة الفرنسية. ولتعميق تحليله لما ورد في تلك الوثائق من معلومات، أغناها بالعديد من المصادر والمراجع المتنوعة، كتب الحوليات المتعلقة بتاريخ المغرب، وكتب التراجم والمناقب والفهارس والانساب والرحلات والدراسات المختلفة حول البنى الاجتماعية والسياسية والدينية لمجتمعات الاطلس الكبير وما وراءه. وفي هذا الصدد، قام بدراسة نقدية لكل هذه المصادر والمراجع التي تفوق الخمسين، مبرزا في نفس الان. أهم الجوانب التي تهم موضوعة في هذه المصادر والمراجع كل على حدة، وهو عمل محمود يبين المجهود الكبير المبذول في صياغة كل هذه التعاليق المفيدة التي تدل، ان كان الامر يحتاج الى دليل، مدى رصانة ومتانة المنهجية المتبعة في هذا العمل المتميز.

وهكذا، ووفق ما ورد من معلومات في الوثائق المعتمدة، تمكن الباحث من رصد تاريخ اسرة الناصريين (أيت بناصر) بدءا بالحديث عن نسبهم الذي ينحدر – حسب زعمهم – من الجعفريين، وذلك إثباتا لنسبهم الشريف الذي سمح لهم في الانتشار في المكان والاستمرار في الزمان. أما عن أصلهم فيعود الى المعاقل المستوطنين بتافيلالت خلال القرن الثالث عشر للميلاد، ولما تم خراب مدينة سجلماسة ونضبت التجارة الصحراوية واتجهت الطرق والمسالك التجارية غربا، وتدهورت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنفس المنطقة خلال القرن الرابع عشر الميلادي، رحل جدهم، الاعلى احمد الشباني (من قبيلة الشبانات) من تافيلالت الى وادي دادس، واستقر بتليت الذي هو من القصور المهمة سياسيا واقتصاديا بدادس الأوسط وبهذا المكان تعقب. وبعد مدة غادر حفيداه دادس: توجه أحدهما الى انتيفة بناحية دمنات، والاخر قصد درعة واستقر بقصر أغلان وبنى به زاويته. وبالنسبة للمؤلف فان هذا الاستقرار بوادي درعة يعد مرحلة مهمة في تاريخ الناصريين، لكونه وسع من آفاق مصيرهم للقيام بدور اقليمي ووطني بارز. ومرحلة اغلان هذه هي المرحلة ما قبل الاخيرة لقيام زاويتهم بتامكروت التي كانت مقرا لزاوية الانصاريين القائمة بها منذ القرن الخامس عشر الميلادي.

كان محمد بناصر الذي عاش في أواخر القرن السادس عشر وخلال النصف الأول من القرن السابع عشر للميلاد الرجل القوي الذي كان وراء قيام زاويتهم في العقد الرابع من نفس القرن والذي تنسب اليه، كان طالبا مجدا في علوم الدين واللغة والادب، انتقل من اغلان الى تامكروت لاستكمال تكوينه العلمي بها. ولما لاحظ شيخ زاوية تامكروت الذي كان في سن متقدمة، نجابته ونباهته، عينه – وعلى غير العادة- ليكون خليفة له على الزاوية بعد وفاته، طالبا منه أن يتزوج باحدى زيجاته ولما ادركت الوفاة الشيخ عمل محمد بناصر بنصيحته أخذ المرأة المعينة زوجة له، وترضية لخواطر بعض الانصاريين الذين اعتبروا أن لهم الاحقية في هذه الحظوة، ترك الزوج الجديد أمر تدبير املاك الزاوية لزوجته، في حين اهتم هو بالشؤون الدينية والروحية، وهكذا، تمكن تحمد بناصر من انشاء زاوية جديدة اصبحت تعرف بالزاوية الناصرية (زاوية ايت بناصر) وحلت محل الزاوية الانصارية القديمة بتامكروت التي حولها الى قطب علمي كبير طبعه بميسمه وطريقته في التصوف والزهد والتدريس، سرعان ما ذاع صيته مغربا ومشرقا،وقصده الطلبة من كل حدب وصوب، ومنهم من اصبح من كبار العلماء والصوفية مثل العالم الكبير والاديب المتألق والصوفي المشهور أبي على الحسن اليوسي وغيره.

هذا ولايخفى أن الزاوية الناصرية ظهرت في فترة سياسية صعبة جدا، كانت نتيجة لانهيار السلطة السعدية بعد وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبي سنة 1603، تجلى ذلك في تنازع أبنائه على الملك من جهة، وظهور كيانات سياسية أخرى كانت عيونها ترنو الى حكم. المغرب ، من جهة أخرى، ولعل أهمها الدلائيون في الاطلس المتوسط والسملاليون في سوس، ثم العلويون في تافيلالت، وبعد صراع مرير بين هذه القوى، كانت الغلبة للعلويين الذين سيطروا على الوضع، وبقضائهم نهائيا وتباعا على زاوية الدلاء سنة 1668 وزاوية اليغ سنتين بعد ذلك، اصبح المجال مفتوحا أمام تامكروت لملء الفراغ الذي تركته هاتين الزوايتين. وسرعان ما تمددت نحو الحواضر الداخلية. وحظيت الزاوية الناصرية بعطف السلاطين العلويين الذين كانت دعامة لهم في ترسيخ سلطتهم لدى بعض القبائل، وهذا التعاون المتبادل - إن صح التعبير- لم يخل من تبعات سياسية مؤداها أن الناصريين بقدر ما تعانوا مع العلويين، بقدر ما أغضبوا بعض حلفائهم كإمهواش وإحنصالن الذين كانت علاقاتهم بالعلويين سيئة، غير أن العلويين لم يفوتوا الفرصة على أنفسهم للتدخل في الشؤون الداخلية لزاوية تامكروت، إذ كان السلاطين العلويون يتدخلون لصالح هذا العنصر ضدا على عنصر آخر، وكان ذلك سببا من أسباب إضعاف الزاوية. ومما زاد الطين بلة أن أيت عطا بدورهم كانوا يتدخلون في شؤونها. وقد أجهز الكلاوي مدعوما بالسلطات الاستعمارية الفرنسية على ما تبقى من إشعاع لهذه الزواية في غضون العقود الثلاثة الاولى من القرن العشرين.

تلك هي أهم المراحل التاريخية التي ميزت تاريخ زاوية أيت بناصر بتامكروت بوادي درعة، وقد تداخلت في ظهورها احداث جهوية ووطنية وقف عندها المؤلف رصدا وتدقيقا وتحليلا، وهذا الترابط بين ماهو جهوي ووطني، يظل الى حد كبير قاعدة ثابتة في تاريخ المغرب constante، تتكرر تقريبا خلال الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. ولم يفت المؤلف – في الصدد – التأكيد على البعد الهامشي لمنطقة درعة الذي ساهم ايضا في هذا الظهور، معتبرا ان الهامش تحول الى حد ما، خلال نفس الفترة، الى المركز الذي منه بزغ الضوء الذي انار طريق المغرب، إذ منه انطلق العلويون الذي وحدوه سياسيا من جديد.

إن هذا الكتاب بريادته في موضوع الناصريين بما يتضمنه من معلومات جديدة وتحليل دقيق ورصين لها، بأسلوب واضح وسلس يجعله مفيدا وجذابا باليسير في المنحى الذي رسمه باحثون مرموقون رواد، ممن أنجزوا بحوثا أكاديمية من المستوى الرفيع، كالباحثة المقتدرة د ج جاك مونيي (الهندسة المعمارية بوادي دادس)، والاستاذ الباحث الالمعي المرحوم العربي مزين (تافيلالت خلال القرنين 17 و 18 الميلادي) كما فعل هذا الاخير من قبل، يبين الاستاذ محمد المنور بدورة من خلال هذه الدراسة الرائدة، الفضل الكبير الذي بإمكان الوثائق والمستندات المحلية والجهوية أن تقدمه في كتابة التاريخ الجهوي والوطني.

Mohamed El Manouar, Ayt Bennasr Nasiriyyin, la trajectoire d'une famille maraboutique du sud – est Marocain 15/ 20 siècles.

*لمؤلفه الاستاذ محمد المنور
عرض الاستاذ محمد حمام – جامعة محمد الخامس -الرباط

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵅ ⵓⵙⵙⵓⵎ
الأمازيغية في المختبر

تشترك كثير من اللغات في جذور عديدة، على الرغم من أن المعجم لا يهم الباحث الليساني لأنه يتغير بسرعة فدراسة الجذور وتصنيف المعجم لأصيل ودخيل ضرورة علمية لفهم تطور اللغة الانسانية. لكن ما يمكن تسميته كنه اللغة { ما لا يتغير بشكل جذري وسريع}، هو علم النحو والصوتيات وتركيب الكلمات و الجمل وهذا ما يجب التركيز عليه لتحديد مميزات لغة معينة... لكن حين يلاحظ ورود لفظ في مجموعة من اللغات بنفس المعنى وجب دراسته لفهم أسباب بروزه الطبيعي... ومن بعض هذه الكلمات المشتركة بين بعض اللغات نجد كلمة baba ⵒⵒ في اللغة الأمازيغية بباء مرققة، و هي نفسها في الإغريقية Pappa واللاتينية Papa والفرنسي Papa و العبرية Aba والعربية Abi أبي وجميع اللغات السامية تحوي جذر ab بمعنى أب ، ولغات أخرى بنفس الطريقة، كالإنجليزية مثلا Father المساقة من الإغريقية .Pappa Pater السؤال الذي يطرح نفسه هو ما سبب هذا التشابه؟ وما علاقة ذلك بالأمازيغية؟

إذا كانت كلمة Baba اليوم في لغات عديدة خاصة التي ذكرتها تعني الوالد أو المربي لا غير. وتبقى كلمة متوارثة لا معنى لها هي و لا حتى مقابلها Yemma بالأمازيغية أو maman بالفرنسية أو أمي بالعربية إلخ... لا بد أن نجد معناهما أو معنى قريبا لهما في لغة قديمة تكون اللغة الموروثة لهذه الجذور القديمة ، لا يمكن قول أن baba أو Yemma لا تعني شيئا، أنها فقط أصوات تمثل الأب والأم، لأنه من الضروري أن يكون لهما إرتباطات إما بالولادة أو التربية أو الملكية.

واللغة الوحيدة التي تبين أن لبابا وماما إرتباط معنوي ولفظي بأحد هذه الكلمات (الولادة، التربية، الملكية) هي صاحبة هاذين الجذرين bu و.Mmu

دائما تدهشني اللغة الأمازيغية المعاصرة بحفاظها على خصوصيات اللغة الأمازيغية القديمة، لغة رجل إغود ،(أقدم رجل عاقل من الهوموسيبيان يبلغ عمره 300000 سنة ، وجد قرب مدينة أسفي بالمغرب)... هذه اللغة التي يجمع الليسانيون على أن عمرها 50000 سنة قبل ظهور رجل إغود

الذي يجعل لشمال أفريقيا واللغة الأمازيغية إهتماما علميا كبيرا، هذه اللغة هي الوحيدة التي تحتوي على جذور Baba و ima الأصلية و تحيل على الملكية.

مازال الأمازيغ يطلقون لفظ Bab للتعبير عن ملكية شيء معين ، مثلا:
من هو (صاحب)هذا البيت؟ma ygan (bab) n taddart ad?
(صاحبها) هو السيد يوبا (Babns) iga mas Yuba
وفي نفس السياق نجد كلمة bu و mmu تعنيان كذلك صاحب وصاحبة، وأمثلة ذلك كلمة
صاحب الرأس Bu wgayou
وفي اللغة الدارجة التي أعتبرها تنويعة أمازيغية نقول كذلك Bu raS بمعنى صاحب الرأس. ويجب الإشارة إلى أن عديد من العاميات في شمال آفريقيا ومنها الدارجة المغربية غنية بهذه الميزة (مدينة بوجدور / بوجلود، بومنقار ، بوتفليقة، بورگراگ، ...) ، تستعمل bu للتعبير عن الملكية للمذكر وتتقاطع صوتيا ومعنويا مع Baba بالأمازيغية، كما أن bab بتمازغت هي صاحب/ مالك، وهكذا انتقل هذا الجذر من bu إلى جميع اللغات، بعد هجرة بعض البشر من شمال أفريقيا.

وما يؤكد هذا الطرح هو تطابق كلمتي bu و mmu معنويا واستعمالا. mmu تستعمل في تمازيغت للتعبير عن الملكية بالنسبة للمؤنث، ومن أمثلة ذلك مدينتي Mazagan و Mugador المراكشيتين، وهما اسمان أطلقهما البرتغال على مدينتي الصويرة و الجديدة، وأصلهما أنهما اسمان أمازيغيان أطلقهما الأمازيغ على تلك المدن ونقل ذلك البرتغال ببعض التحريف، والجميل أن Mugador وMazagan يحملان لفظ Mu بمعنى صاحبة، Mugador أصلها بالأمازيغية mmu agadir ومعناها صاحبة السور وترجمت للدارجة لتصبح الصويرة. أما mazgan فأصلها mmu izaghrn ومعناها صاحبة السهول، ويؤكد ذلك تضاريس الجديدة غير أن البرتغال حرفوها لتصبح .. Mazagan مثال آخر؛

يا لها من (صاحبة) شعر جميل matta (mmu) azzar ad ighudan
وبذلك فإن لفظ Mmu الذي يعني صاحبة بالعربية كما يعني Bu و Bab صاحب قد يفسر معنى كلمة papa باللاتينية وأبي بالعربية و Aba بالعبرية و pappa بالإغريقية خاصة وأن هذه اللفظتان لا معنى لهما في تلك اللغات كلها. لكنهما يعنيان (صاحب وصاحبة) بشهادة اللغة الأمازيغية التي ما زالت تحافظ بهذا الجذر اللغوي ومعناه إلى اليوم.

سمير أجهاين
ⵙⵎⵉⵔ ⴰⵊⵀⴰⵢⵏ

شتنبر 2019 - العدد 224
ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 2019 - ⵓⴰⴷⴷⴰⵔ 224 - 2969
www.amadalamazigh.press.ma
الأمازيغي العالم AMAZIGH ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ www.amadalpresse.com

الحراك الشعبي بالريف بين الهجرة والتهجير

قراءة في كرونولوجية الهجرة بالريف خلال القرن 20 وبداية 21

مصطفى التلموتي

* مقدمة

عرف الإنسان منذ أن بدأ يصنع لنفسه تجمعات أو عشائر تحميه من مخاطر الطبيعة هجرات متعددة، هربا من الإندثار وبحثا عن الإستمرارية تحت تأثير مبدأ الحق في الحياة، غير أن هذه الهجرات تختلف حسب الزمن والمكان المؤطر لها، وكذا شروط العيش لدى أي شعب أو تجمع كيفما كان

إن تطور الإنسان وتسلقه لسلم الحضارة جعله يعيش في تجمعات أو ما سيطلق عليه فيما بعد بالمجتمعات التي ستعرف نوعين أساسيين من الهجرة، هجرة داخلية وأخرى خارجية فرغم اختلافها إلا أن الهدف الأساسي منها لا يتغير وهو البحث عن التغيير إلى ما هو أفضل وهذا التغيير هو الذي دفع بالمغاربة نحو الهجرة والتخلي عن بلدهم الذي فقدوا فيه الأمل في الحياة والتغيير وبدأوا النزوح نحو تحقيق أحلامهم التي وضعت في رفوف طالها النسيان، فحسب اعتقادهم يكون هذا الإختيار إجابة موضوعية نوعا ما للمعضلات التي يتخبطون فيها اختلط فيها ما هو اجتماعي، واقتصادي، وسياسي، وثقافي...

ظاهرة الهجرة بالريف ليست بوليدة اللحظة أو المرحلة، فقد زامنت أبناء هذه المنطقة في مراحل تاريخية سابقة، فإذا حاولنا أن نستقرء فقط بعض أسطر التاريخ المعاصر سنجد أن الريف عرف عدة هجرات خارجية وداخلية، سواء تعلق الأمر بالهجرة نحو الجزائر، أو التي عرفتها مرحلة الأربعينية من القرن الماضي من الريف نحو أوروبا أو نحو مدينة طنجة التي كانت ذات طابع دولي وعرفت نزوحا للريفيين قبل ذلك أيضا خاصة أبناء الريف الشرقي تمسمان وايث سعيد وايث توزين، أو الهجرات التي عقبتها بعد ذلك، كل ما يمكن أن نستشفه منها بشكل عام إجماعها حول دافع واحد المتمثل في الهروب من الأوبئة والمجاعة والفقر في مقابل البحث عن بدائل اقتصادية تحافظ على استمرارية هذا العنصر البشري من الإندثار، هذا ما يتفق معه رايموند بوسارد في أطروحته حول حركة الهجرة بالريف الشرقي نحو أوروبا بشكل خاص.

من جانب أخر نجد أن فئة الشباب في الأصل الصحيح هي الرهان الأساسي لنجاح أي دولة والعمود الفقري لأي شعب كيفما كان، خاصة واعتبارها موارد بشرية تستفيد الدولة من إبداعاتها وخبراتها في جميع الميادين خاصة توظيفها في التنمية بشكل عام، لكن شبابنا اليوم بالمغرب همه الوحيد والأوحد هو الهجرة ولا شيء أخر غيرها.

إشكاليات البحث

سأحاول من خلال هذه الدراسة أن أتطرق لماهية الهجرة بمنطقة الريف في السنوات الأخيرة، ثم ما الأسباب الفعلية وراء اختيار الشباب للهجرة كبديل عن الاستقرار داخل الوطن؟ وكيف ارتبطت بالحراك الشعبي الذي عرفه الريف؟ ثم هل هذه الظاهرة بالريف يمكن اعتبارها تهجيرا تم بفعل فاعل أم لا؟

* العوامل والأسباب الدافعة للهجرة

كثرت الأسباب وتعددت الدوافع التي دفعت ولا تزال تدفع بالشباب المغربي إلى ركوب قوارب الموت من أجل البحث عن بدائل لم يجد لها مكانا في وطنه

-إقتصاديا:

محاولة البحث عن بلد يمكنه من تحقيق طموحاته سواء كانت عبارة عن مشروع اقتصادي، أو بحثا منه عن فرصة شغل قار تساعده على تحقيق بعض أحلامه البسيطة التي تعد حقا وفق الواثيق الدولية لحقوق الإنسان كالحق في السكن، والحق في الشغل، والحق في العيش الكريم.

-إجتماعيا:

تشكل بعض العوامل محفزا حقيقيا لإختيار الهجرة كعدم توفر تعليم حقيقي يستوعب طموحات الشباب، إلى جانب عدم توفر الرعاية الصحية الكافية التي تجعله -الشاب المغربي- يحمل تخوفا من المستقبل بالإضافة إلى تغييبه من الإهتمامات الوطنية والجهوية والمحلية، وعدم توفير خدمات تليق بمستوى تطلعاته

-سياسيا:

يكاد يكون هذا المكون الحجر الأساس الذي من خلاله تفشت ظاهرة الهجرة التي يعرفها المغرب بشكل عام والريف بشكل خاص، يتجلى ذلك في تغييب الشباب من صلب المبادرات والإستراتيجيات التي يتم تسطيرها، فبتغييب إشراكه فعليا في السياسات العمومية يجعل منه إنساناً غير معني بالتغيير المنشود

أهمية البحث ودوافع اختياره

لهذه الدراسة عدة مزايا وتكمن أهميتها أولا في الفهم الحقيقي والصحيح للأسباب التي تدفع بشباب هذا الوطن نحو الهجرة عبر قوارب الموت أو يمكن القول أننا سنضع أصبعنا على مكامن هذا الجرح، لنحاول أن نضمد جروح ونجد حلولاً جدية ومسؤولة للحد من هذه الظاهرة ولو بشكل نسبي، لما له من وقع إيجابي على مستقبل هذا البلد وكذا محاولة إنقاذ هرمة السكاني الذي يعد الشباب الفئة الأساسية فيه والعصي التي يتكيء عليها مستقبل هذا الوطن.

هناك عدة أسباب ودوافع ساهمت في أختيار هذا الموضوع لما يحمله من خلفيات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية التي جعلت من الشباب ضحايا لها، فكل يوم نجد خبرا على صفحات الجرائد الوطنية والدولية كتب عنوانه بشكل عريض يتحدث عن عدد من الضحايا ماتوا غرقا في البحر محاولة منهم النزوح نحو الضفة الأخرى من المتوسط، ونظرا كذلك لما تشكله من تهديد للإقتصاد الوطني في شق الموارد البشرية فهكذا أصبحت الهجرة اليوم نقمة تحصد أرواح أبناء هذا الوطن بشكل يومي ما يستدعي تدخل كل الجهات من أجل وضع حد عاجل لهذا النزيف.

المحور الأول: بين كرونولوجيا الهجرة بمنطقة الريف خلال القرن 20 وبداية 21، وسياسة التهجير.

تعد الهجرة ظاهرة طبيعية عاشها الإنسان ولا يزال، ساهمت بشكل كبير في بناء الإنسان للحضارة وانتقاله من البدائية التي كان يعيش فيها وإصطدامه المباشر مع الطبيعة لمواجهة مخاطرها، فهذه الظاهرة جعلته يصنع لنفسه قواعد وأعراف داخل جماعات فتحت له الباب على الإبداع والتطور إلى أن وصل إلى ما هو عليه الأن، والعكس صحيح بالنسبة لمنطقة الريف فقد كانت بأسباب غير التي تم ذكرها وهذا ما سنراه خلال المطلب الأول من هذا المحور.

المطلب الأول: كرونولوجيا الهجرة بمنطقة الريف خلال القرن 20 وبداية 21

الريفي إنسان ينطبق عليه ما إنطبق على الإنسان بشكل عام، عرف هجرات متعددة سواء خارجية كانت أو داخلية، بالإضافة إلى هجرات شعوب وجماعات أخرى نحو منطقة الريف بهدف الإستقرار أحيانا أو لأهداف تجارية، أو دينية، أو ثقافية أحيانا أخرى، ربما لا يسعنا أن نتدبر أو نقوم بالإحاطة بجميع الهجرات التي عرفها الريف من خلال هذه الدراسة إلا أنه يمكننا أن نركز على الهجرات التي عرفها الإنسان الريفي في القرنين الأخيرين، التي كانت بدافع الهروب من الأوبئة، والمجاعة والفقر.

-الهجرة إلى الجزائر: كان يطلق عليها الريفيين مصطلح (أشارق) وقد أشار بوظيلب الحسين إلى هذه الهجرة حيث اعتبر أن الريف في القرن التاسع عشر عرف هجرة الريفيين نحو الجزائر، حيث انتقل السكان للإشتغال في ضيعات المعمرين الفرنسيين الذين وجدوا في الريف الشرقي احتياطا هاما لليد العاملة وساعد على ذلك ما عرفه الريف خلال هذه الفترة من توالي المجاعات وما يزكي هذه الفكرة بشكل أكبر هي فكرة الرحالة هنري دوفيري مفادها أن في 18 نوفمبر من سنة 1852 استولى الإسبان على مركب للسلع في ملكية القلعيين، كان متوجها إلى وهران حيث يذهب عمال هذه القبيلة لكراء سواعدهم لدى المعمرين خلال فترات الحصاد

لقد هيمن الجانب الإقتصادي على هجرة الريفيين نحو الجزائر أكثر من أي جانب أخر، خصوصا ما يتعلق بالتجارة، وتوفير اليد العاملة وعلى ذكر هذه الأخيرة يمكن أن ندرج جدول يلخص عدد المهاجرين من الريف الشرقي إلى الجزائر.

العدد	تاريخ الإبحار من مليلية	إسم الباخرة
800	18 ماي 1913	Antonio cola
550	18 ماي 1913	Ramonica
610	18 ماي 1913	Cuidad de soller
522	18 ماي 1913	Riff
450	18 ماي 1913	Tafna
651	15 ماي 1913	Ramonita
23	15 ماي 1913	Mascara

* جدول 1 : عدد المهاجرين الريفيين المتجهين إلى وهران عبر مليلية خلال منتصف ماي 1913م

على العموم لكي لا نغوص في هذا الموضوع بشكل أعمق نظرا لزخم المعطيات وتضاربها أحيانا، يمكن قول الشيء الكثير في هذا الصدد، فهذه الأرقام أخذت من جريدة تليغرام الريف التي كانت تصدر من مدينة مليلية، فمن خلال قراءة سريعة للجدول أعلاه يظهر أن عدد الريفيين المهاجرين نحو الجزائر سنة 1913م وصل إلى 3546 مهاجر، يتضح من خلال هذا الرقم مدى حدة الهجرة التي هيمنت على الإنسان الريفي نحو الجزائر، وقس على ذلك قبل هذه السنة وبعدها حيث كان الهدف من هذه الهجرة بشكل عام هو البحث عن العمل، كما يصف لنا ذلك «أوجست موليراس» كون أن منطقة وهران كانت تستقبل أكثر من 20 ألف يأتون عند المعمرين للبحث عن النقود الثمينة النادرة في الريف

-الهجرة إلى الشمال (طنجة-تطوان): تختلف هذه الهجرة عن سابقتها بحكم أنها هجرة داخلية-داخل المغرب-غير أنها تحمل من صفات سابقتها نفس الأسباب التي دائما بالنسبة لأبناء منطقة الريف تبقى محصورة في البحث عن سبل جديدة، وظروف مواتية للعيش.

عرفت مدينة طنجة وتطوان نزوح العديد من الريفيين في الماضي والحاضر فبعد الهجرة التي عرفها الريفيون نحو منطقة طنجة بقيادة القائد أحمد الريفي خلال القرن الثامن عشر للمشاركة إلى جانب السلطان مولاي إسماعيل في محاولة تحرير السواحل المغربية، جاءت مرحلة الهجرة خلال الأربعينيات من القرن العشرين فما فوق.

في أربعينيات القرن الماضي عرفت كل من مدينة طنجة وتطوان نزوح عدد كبير من الريفيين هروبا من الفقر والمجاعة أو ما يسمى في الذاكرة المشتركة ب(عام البون) لكن مؤشراته ظهرت مع فرض الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912م، منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939م وبعد انهزام فرنسا سنة 1940م أصبحت بعض المستعمرات ومن بينها المغرب يشكل الجبهة الخلفية للحرب حيث كان ينتج ما تحتاجه فرنسا من مواد غذائية ومعدنية ومواد الصناعة التقليدية

هكذا كانت الهجرة هي الحل الذي بادر إليه أبناء الريف للحفاظ على استمراريتهم كحق طبيعي في الوجود، وقد اختار جزء كبير منهم مدينة طنجة نظرا لتوفرها على فرص الشغل والتي كانت تحمل طابعا دوليا أو كما كان يطلق عليها بالمنطقة الدولية حيث كانت تحكم وفقا لبنود بروتوكول طنجة تحت إدارة مشتركة بين المملكة المتحدة وفرنسا واسبانيا فيما بعد البرتغال، بلجيكا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال فترة الحماية الفرنسية على المغرب والإحتلال الإسباني لمنطقة الريف، وكانت قائمة في الفترة ما بين ديسمبر 1923 حتى 29 أكتوبر 1956

-الهجرة إلى أوروبا: بعد انسحاب المستعمر الفرنسي من الجزائر لم يبقى للريفيين سوى تغيير وجهة الهجرة نحو أوروبا، هكذا وفي فترة وجيزة أصبحت مناطق الريف عامة من أهم مراكز الهجرة على المستوى الوطني

جهة لوطا	جهة قلعية	جهة الريف
9450-	9500-	22500
رأس الماء 1900 -	بني شيكر 2600-	خميس تمسمان 2900
قرية أركمان 2200 -	إعزانن 1000-	بودينار 2100
زايو 750 -	فرخانة 600 -	تروكوت 1200
حاسي بركان 850-	بني انصار 900-	إجرماوس 2000
تيزطوطين 1250-	ايت سيدال الجبل 1500-	أزراف 1500
دريوش 1500-	ايت سيدال لوطا 1400-	ميضار 2500
عين زورا 1000-	بني بويفرور 850-	تفرسيت 1350
سلوان 750-		بن طيب 2000
		ايت مايت 2150
		دار الكبداني 2500
		تزاغين 2200

مجموع المهاجرين : بين 43000 و45000

* جدول 2 : القوى العاملة لإقليم الناظور المهاجرة إلى أوروبا وفق قبائل الريف : حالة 30 يونيو 1974

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد المهاجرين من منطقة الريف وصل سنة 1974 إلى 45000 مهاجر تقريبا وهو عدد كبير بالنسبة لمنطقة كالريف، هذا الإرتفاع الدائم في عدد المهاجرين راجع بالدرجة الأولى للإكراهات التي تقف في وجههم المتعلقة بالبحث عن فرص لتحقيق أحلامهم المادية والمعنوية وهروبا من مخلفات الإستعمار الإسباني والفرنسي، وكذا عدم إهتمام السلطة المركزية بتأهيل المنطقة، كلها دوافع ساهمت بشكل كبير في حسم اختيار الهروب نحو الضفة الأخرى (أوروبا) هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الوضع الدولي ساهم بشكل كبير في هذا النزوح خاصة ما يتعلق بالإتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب، منها الإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت بقرار الجمعية العامة45/158 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990 التي صادق عليها المغرب سنة 1993 ونشرت رسميا في الجريدة الرسمية سنة 2012م

لقد وقفنا من خلال هذا المطلب عند أهم المحطات التي تؤرخ للهجرة بمنطقة الريف خلال القرنين الأخيرين غير أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة لا يكمن في إحصاء عدد المهاجرين من الريف بالضبط بل المهم من كل هذا هو النظر في هذه الظاهرة بنظرة تأملية من أجل البحث عن مكامن الخلل والمسببات التي ساهمت في الدفع بهذه الظاهرة نحو التبلور والتطور وهذا ما سيحدده المطلب الثاني من هذا المحور.

المطلب الثاني: سياسة التهجير بمنطقة الريف.

إن القانون الدولي الإنساني يعتبر التهجير القسري هو نقل الأفراد والأسر وأحيانا المجتمعات المحلية بشكل دائم أو مؤقت وضد مشيئتهم من البيوت أو الأراضي التي يشغلونها دون توفير أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية وإتاحة التوصل إليها

لا يخفى على الجميع أن هذه الممارسة تم تكريسها فيما سبق بشكل فضيع، كما أورد القران الكريم محاولة تهجير فرعون مصر رمسيس لليهود فقال تعالى « فأراد أن يستفزهم من الأرض فأغرقناه ومن معه جميعا» وكما تم أيضا مع موريسكيي مملكة غرناطة سنة 1523م حيث تم تشتيتهم وإسكان النصارى مكانهم وبالتالي فالتهجير ليس بوليد اللحظة بقدر ما هو سياسة تم ممارستها في الماضي ولا تزال تمارس إلى يومنا هذا، لكن اليوم ممارسة التهجير له تبعيات سياسية كثيرة

إن مفهوم التهجير بالمغرب ليس تهجيرا مباشرا من قبل السلطات كما هو معلوم في القانون الدولي بل تهجير بطريقة غير مباشرة أي دون تدخل مباشر للسلطة فلم يتطرق له العديد من الباحثين نظرا لحساسيته السياسية التي تعد الحاجز بينهم وبين الغوص في تحليله والبحث في طياته، أما بالنسبة لهذه الدراسة فقد كان حافزاً لمحاولة نفض الغبار عن ملامح هذا الفعل الذي تحاربه اليوم كل الديمقراطيات في العالم، وسنحاول أن نتطرق إلى الأسباب المباشرة التي ساهمت في هجرة أبناء الريف خلال القرنين الأخيرين.

شكلت بعض الإصطدامات بين المخزن والريف أحد الأسباب الأساسية في تكريس سياسة التهجير بشكل غير مباشر وهنا بعض المحطات التاريخية التي تدل على ذلك:

-انتفاضة الريف 1958/1959: تعد هذه المحطة وشم عار في ذاكرة الريفيين التي أماطت اللثام عن الوجه الحقيقي للمخزن، والعداء الذي يكنه لأبناء منطقة الريف.

اندلعت انتفاضة الريف يوم 07 أكتوبر1958 وانتهت يوم 13 مارس 1959 حيث استمرت ما يقارب 157 يوما وقد نتج انفجارهذه الإنتفاضة عن الضغط الذي كانت تمارسه الدولة في حق أبناء منطقة الريف تعبيرا منهم عن التهميش والإقصاء الذي كانوا يعانون منه، وهكذا ففي اليوم الأول أصدر محمد بن الحاج سلام أمزيان صحبة رفاقه ميثاقا يتضمن المطالب الأساسية للإنتفاضة جاءت على الشكل التالي:

النقطة 1: إخلاء جميع القوات الأجنبية من المغرب.
النقطة 2: تشكيل حكومة شعبية ذات قاعدة عريضة.
النقطة 3: حل الأحزاب السياسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية
النقطة 4: اختيار الموظفين المدنيين من السكان المحليين
النقطة 5: إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين
النقطة 6: عودة محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى المغرب
النقطة 7: ضمان عدم الإنتقام من المعارضين(المنتفضين)
النقطة 8: اختيار قضاة أكفاء
النقطة 9: إعادة هيكلة وزارة العدل
النقطة 10: تقديم المجرمين للعدالة
النقطة 11: إسناد وظيفة مهمة للريفيين في الحكومة المغربية
النقطة 12: توسيع برنامج عملية الحرث لتشمل الريف
النقطة 13: تخفيض الضرائب في المغرب كله وخاصة الريف
النقطة 14: خلق برنامج طموح ضد البطالة.
النقطة 15: إحداث منح دراسية للطلبة الريفيين
النقطة 16: تسريع تعريب التعليم في كل المغرب
النقطة 17: بناء مزيد من المدارس في القرى
النقطة 18: إعادة فتح ثانوية الحسيمة(تم إغلاقها فيما سبق)

لقد تم صياغة الملف المطلبي للريفيين على هذا الشكل الذي احتوى 18 نقطة تهم بالأساس النهوض بمنطقة الريف التي كانت تعاني من التهميش والإقصاء بالأساس، بعد ذلك تم تقديم هذه النقط إلى الملك محمد الخامس في الرباط يوم 11 نوفمبر 1958 من لدن محمد ن رحاج سلام أمزيان وإثنين اخرين كانوا معه، كل من عبد الصادق الشراط

الأمازيغي العالم AMAZIGH
www.amadalpresse.com

الذي كان محاميا حديثا بالدار البيضاء وابن عبد الكريم رشيد إلا أن ما لم يكن في الحسبان هو عدم الإستجابة للمطالب والرضوخ لإرادة الجماهير الشعبية حيث تم تعويض ذلك بهجوم وحشي، من قتل وتعذيب واغتصاب واختطاف في حق الريفيين بقيادة ولي العهد الحسن الذي سيصبح فيما بعد الملك الحسن الثاني

ما يمكن أن نستشفه يكمن في كون أن أبناء الريف وبالضبط في هذه المرحلة فقدوا الثقة في السياسة التي تسير البلاد ما ساهم بشكل كبير في قيام هذه الإنتفاضة واستمرار مسلسل الهجرة هروبا من هذا الوضع الذي ينم على عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي للمنطقة.

-**انتفاضة** 1984: لقد أشعل الوضع الإقتصادي بالمغرب في هذه المرحلة خصوصا الإرتفاع الصاروخي الذي عرفته الأسعار وكذا غياب فرص الشغل فتيل الإحتجاجات بمنطقة الريف على وجه الخصوص التي ستعرف بانتفاضة الخبز أو إنتفاضة التلاميذ، الدافع الذي كان سببا في خروج الملك الحسن الثاني بخطاب موجه للمشاركين في الإنتفاضة «...وسكان الشمال يعرفون ولي العهد ومن الاحسن ألا يعرفوا الحسن الثاني في هذا الباب، عليهم أن يعرفوا الحسن الثاني الذي ألفوه، أما أنا فأعرف أنهم لا يعرفونني بكيفية عامة...»

يعد هذا الخطاب تذكير بالعنف الذي ووجه به الريفيين سنة 58/59 وتهديد في نفس الوقت بتكرار نفس المسلسل الدموي إذا لم يتم إيقاف هذه الإحتجاجات، وهو ما حدث بالضبط مواجهت المحتجين بالعنف مما أدى إلى الإعتقالات وسقوط العديد من القتلى والجرحى، وعن عدد الذين سقطوا في هذه الإنتفاضة فقد قالت جريدة «التيليكراما دي مليلية» أن عدد القتلى بالناظور فقط تجاوز 40، وتحدثت جرائد إسبانية أخرى عن مايفوق 400 قتيل على المستوى الوطني.

إن العنف الذي عاشه الريف في علاقته مع المركز جعله يطور مفهوم فقدان الثقة في العمل السياسي إلى كره أدى بأبناءه مرة أخرى إلى الهروب بعيدا عن الوطن.كما يمكن أن نخلص إلى كون هذه الأحداث التي ساهمت بشكل كبير في الهجرة تعد أسبابا مباشرة في نهج سياسة التهجير التي جعلت أبناء الريف يختارون قوارب الموت على البقاء في وطنهم الذي لم يحاول أن يضع يوما الريف في صلب اهتماماته كالتفكير في مقاربة تنمويه تساهم في تطور المنطقة وتحوي أبناءها من البطالة خاصة وأنها تحمل من المؤهلات ما يجعلها محط الأنظار الخارجية من زمن بعيد كونها تطل على البحر الأبيض المتوسط (الثروة السمكية) وغيرها من المؤهلات، لكن للأسف لم يتم تأهيلها بل تم تهجيرها بشكل غير مباشر.

المحور الثاني: علاقة الهجرة وطلب اللجوء، بالحراك الشعبي بالريف حسب التقارير الدولية.

إن التاريخ الدموي الذي وشم به المخزن الذاكرة المشتركة للريفيين في أكثر من محطة زادت في الهوة بينهما، فأصبح اليوم من الصعب إعادة ثقة أبناء الريف بمجرد إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة* بل يحتاجون إلى إعادة الإعتبار لمنطقتهم التي عانت الويلات في سنوات الرصاص وذلك عبر إحداث مبادرات ذات بعد اقتصادي واجتماعي وثقافي يرون أو يتلمسون نتائجها على أرض الواقع، وهذا التراكم والضغط قد ساهم في انفجار وتبلور الحراك الشعبي بمنطقة الريف.

المطلب الأول: الحراك الشعبي بالريف

إن كل المآسي والمعانات التي أمطر بها المخزن الريف في مسلسله الدموي في كل من سنة 58/59 وأحداث سنة 84، لم تتوقف هنا بل ستأتي مرحلة أخرى تعرف بالحراك الشعبي التي ستتصف بغزارة الإحتجاجات الرافضة للسياسات المتبعة والممنهجة في حق الشعب المغربي بصفة عامة والشباب الريفي بشكل خاص، حيث ستنطلق هذه الرحلة مساء يوم 28/10/2016 من محطة مقتل بائع السمك محسن فكري في حاوية للأزبال، الحدث الذي رفضه كل الديمقراطيين والحقوقيين، والذي كان سببا في ظهور النشطاء الذين سيصيرون فيما بعد قادة الحراك الشعبي بالريف.

بعد مقتل محسن فكري سيتوج هذا الحراك بمجموعة من الأشكال الإحتجاجية، مسيرات، وقفات، إضرابات... حيث صار يتصدر الصحف العالمية وحديث مواقع التواصل الإجتماعي، ما سينعكس على الرأي العام الوطني حيث أن الصراع التاريخي بين الريف والسلطة المركزية كان له دور أساسي في تزكية النعوت والتهم النمطية القدحية والعنصرية في حق الريفيين التي وردت في شبكات التواصل الإجتماعي: «المتمردون»، «مساخيط الملك»، «خداعين سيدنا»، «الأوباش»، «أولاد سبنيول»، «الإنفصاليون»، «الخونة»، «لمعقدين»، «معصبين»، «عملاء الخارج»، «الفتانين»، «تجار المخدرات»، «تجارالتهريب»، «لمغندف»، «سخون الراس»، «الخوارج»، «الشيعة»، «الخارجون عن الدين»...

أمام هذا الوضع الذي خيم على سيكولوجية المغاربة التي تنم على الحقد والكراهية تجاه منطقة بشمال المغرب تسمى الريف أستطاع نشطاء الحراك أن يسطروا ملفات مطلبية جمعت بين المطالب الحقوقية، والقانونية، والإجتماعية، والإقتصادية التي تهم الريف وأهمها الملف المطلبي الخاص بمدينة الحسيمة ثم الملف المطلبي الخاص بمدينة العروي الذي جمع بين المطالب المتعلقة بالتشغيل والإستثمار والإقتصاد، والمواصلات والبنية التحتية والتأهيل الحضري، والثقافة والبيئة، ثم الرياضة، والتعليم، وكذا المطالب ذات البعد الحقوقي، إلى جانب ملفات مطلبية بمجموعة من مدن الريف، الناظور، بن الطيب، الدريوش، بني سعيد وغيرها

يمكن القول بأن الفعل الإحتجاجي بالريف كان قد بدأ في بداية بلورة حركة احتجاجية منظمة تجمع بين جميع مناطق الريف عبر توحيد فعلها الإحتجاجي وملفاتها المطلبية ما ساهم في تخوف السلطة المركزية من هذا الوضع أكثر وأن يذهب الحراك في مسار يصعب عليها ترويضه خاصة أنه ساهم في تأجيج الصراع، واستمرارية الأشكال الإحتجاجية عبر الأحكام التي أصدرت محكمة الإستئناف 26 أبريل 2017 بمدينة الحسيمة أحكاما مستفزة للمشاعر بإصدار أحكام مخففة في حق المتهمين في قضية محسن فكري(47 شهرا لمجموع المتهمين)

رغم كم الجماهير الشعبية الهائل والإقبال الذي عرفه هذا الحراك لم تحرك الدولة ساكنا ولم تشجع على تحقيق مطالب الساكنة بقدر ما واجهتها بسياسة الأذان الصماء الشيء الذي زاد الطين بلة، وما يؤكد كذلك ذهنية الكراهية التي تحاك ضد منطقة الريف، بلاغ أحزاب الإئتلاف الحكومي الذي صدر يوم 11 ماي 2017 تحذر فيه من النزعات الإنفصالية لحراك الريف وتتهم النشطاء بتلقي تمويل من الخارج فالحكومة التي كان من المفروض أن تحاول تحقيق مطالب الساكنة التي تمثلها عبر خلق مبادرات لذلك لعبت دورا سلبيا عكس التوقعات المنتظرة منها حيث ساهمت في تأزيم الوضع أكثرعبر الإتهامات التي وجهت لنشطاء الحراك وهي نفس الإتهامات التي سيحاكمون بها عند اعتقالهم وستكون البوابة التي ستفتح على مصرعيها من جديد ترحيبا بعودة فكرة الهجرة رأفة بأبناء هذا الوطن الجريح.

المطلب الثاني: الهجرة لطلب اللجوء بعد الإعتقالات حسب التقارير الدولية

صحيح أن الهجرة عندما تكون لأهداف الإنفتاح الثقافي أو أسلوب أو نمط عيش الإنسان فهذا جميل جدا خاصة وأن العالم اليوم بفعل تطور الوسائل التكنولوجيا والمواصلات أصبح قرية صغيرة حيث عرف عدد المهاجرين إرتفاعا كبيرا وهذا ما ستجدونه في الجدول التالي:

السنة	عدد المهاجرين	النسبة المئوية من سكان العالم
2000	172.703.309	2.8 %
2005	191.269.100	2.9 %
2010	221.714.243	3.2 %
2015	243.700.236	3.3 %

***جدول 4: عدد الزوارق والأشخاص الذين تم إنقاذهم خلال سنة 2016 و 2017**

إذا حاولنا الجمع بين عدد الاشخاص الذين تم إنقاذهم في كل من أليريا وطريفا سنجد أن وكالة الإنقاذ الإسبانية قد أنقذت 3009 مهاجر سنة2016 ما سيزداد بشكل كبير سنة 2017 حيث وصل عددهم 9084 مهاجر، هكذا نكون أمام 12093عدد المنقذين من طرف الوكالة الإسبانية للسلامة البحرية والإنقاذ خلال 2016و2017

أما عن عدد المفقودين الذين راحوا ضحية قوارب الموت الوافدين من شمال إفريقيا(البحر الأبيض المتوسط) في إتجاه إسبانيا فقد سجلت المنظمة العلمية للهجرة عدد كبير من المفقودين ما سيوضحه هذا الجدول:

عدد المفقودين	السنة
41	2015
142	2016
134	2017
94	2018
7	2019

***جدول: عدد المهاجرين المفقودين من شمال إفريقيا (البحر الأبيض المتوسط)**

يظهر من خلال هذه الأرقام أن عدد المفقودين قد تزايد بشكل كبير خاصة خلال كل من سنة 2016 و 2017 السنتان التي شهد فيها الريف احتجاجات الحراك الشعبي الذي يرجح أن يكون سببا رئيسيا في هذا التزايد نظرا لإقبال الريفيين على الهجرة بعد المقاربة الأمنية التي شهدها الريف المتمثلة في حملة الإعتقالات التي شملت العديد من الشباب النشطاء في الحراك الشعبي وإذا أخذنا سنة 2017 فقط كمثال من خلال كل الأرقام التي سبق ذكرها سنجد أنها عرفت عبور 22414 مهاجر إلى إسبانية تم منها إنقاذ 9084 من لدن الوكالة الإسبانية للسلامة البحرية والإنقاذ، وقد تم فقدان 134 مهاجر منهاً حسب المنظمة العالمية للهجرة

تبقى هذه الأرقام غير دقيقة بحكم أن هذه الهجرة تكون بشكل سري يصعب على أي باحث أن يكون على دراية وبضبط الأرقام بشكل صحيح، إلا انه يمكن تجميع بعض المعطيات من خلال تقارير منظمات تعنى بالهجرة إلا أن إحصائيات نسبية بعيدة نوعا ما عن الحقيقة، فلو تجردت الهجرة من طابعها السري لحصلنا على ارقام أكثر بكثير من ما نحن بصدده الأن.

- **طلب اللجوء:** يعتبر اللجوء من أقدم الظواهر التي عرفها الإنسان بحكم الإضطهاد الذي عاشه،

وقد ساهمت مجموعة من المبادرات الدولية في إرساء قانون يعنى بهذا الأمر وأول مبادرة لحماية اللاجئين كانت على يد العالم النرويجي «فريديريك نانسن» بعد الأزمة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، الذي منح للاجئين الروس بطاقة شخصية وجواز سفر نانسن بعد ذلك جاءت الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة سنة 1951 والمتكونة من 46 مادة وكذا البروتوكول الخاص بهذه الإتفاقية الذي صدر سنة 1967 حيث وضعت هذه الإتفاقية تعريفا للاجئ ونوع الحماية القانونية التي يجب أن يحصل عليها، ومن بين المواد التي كان يجب على الدول المنضمة للإتفاقية أن تقبل بها وهي كالأتي:

- المادة الأولى: تعريف اللاجيء
- المادة الأولى (1): حرية التعبير عن الأراء السياسية
- المادة الثالثة: عدم التمييز
- المادة الرابعة: حرية ممارسة الشعائر الدينية
- المادة 16: حق التقاضي أمام المحاكم
- المادة 33: حضر الطرد أو الرد

إذا حاولنا أن نربط بين مقتضيات هذه الإتفاقية بالأسلوب الذي نهجه أبناء الريف الذين استسلموا للهجرة في السنوات الأخيرة سنجد أن معظم من طلب اللجوء كان بسبب الإعتقالات التي شنتها السلطة المركزية في حق نشطاء الحراك الإجتماعي الذي عرفته منطقة الريف حيث انحازت هذه الهجرة إلى المادة الأولى(1) من الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، أي أن الشباب معضمهم طلبوا اللجوء السياسي بحكم مشاركتهم في الحراك الشعبي.

أمام هذا الوضع الدولي الذي تحكمه اتفاقيات تهتم بالمهاجر واللجوء فقد اختار المغاربة الهجرة إلى أوروبا وإسبانيا بشكل خاص بحكم علاقة الجوار التي تربطها بالمغرب،إن عدد المغاربة طالبي اللجوء بإسبانيا ارتفع بشكل لافت، فمنذ بداية عام 2018، وصل إلى وزارة الداخلية الإسبانية 765 طلب لجوء من مغاربة، بينما وصل العدد في سنة 2017 إلى زهاء 530 طلباً فقط وكان أربعون ناشطاً ريفياً قد تقدموا في الأيام القليلة الماضية بطلبات لجوء جماعي إلى السلطات الإسبانية بعدما تمكنوا من الوصول إليها، وسوغوا طلباتهم بكونهم ملاحقين من طرف السلطات المغربية، جراء مشاركتهم في الاحتجاجات التي عرفتها منطقة الريف.

ما يمكن أن نستخلصه من هذه القراءة في كرونولوجية الهجرة بمنطقة الريف يدل على أن هذه الاخيرة أضحت ظاهرة اجتماعية تستهدف بالدرجة الأولى فئة الشباب التي من الأجدر واللازم أن تكون قاطرة تربط الحاضر بمستقبل الوطن الذي يحلم الجميع بأن يعيش فيه وهو يتمتع بجميع الحقوق في مجتمع ديمقراطي تسود فيه قيم العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وأن يكون الفرد في قلب المبادرات التنموية التي يمكن أن تحد من هذه الظاهرة التي تعرقل مسار التطور على المستوى الاقتصادي، والإجتماعي، والسياسي لهذا البلد.

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة أن أتطرق لمفهوم سياسة التهجير انطلاقا من مقاربة القمع التي مارستها السلطة المركزية في حق الإنتفاضات التي عاشتها منطقة الريف، والتي كانت سببا مباشرا في بعض محطات الهجرة التي عاشها الريف، ما جعلني أقف عند الهجرة التي تمخضت عن الحراك الشعبي وخير دليل على ذلك طلبات اللجوء السياسي التي أقدم عليها شباب المنطقة بحجة المتابعات والإعتقالات التي أشرفت عليها وزارة الداخلية بتهم كالإنفصال، وتهديد الأمن الداخلي للوطن.

الهوامش:

1-بوظيلب الحسين، الهجرة الدولية في الريف الشرقي وانعكاساتها، مجلة أسيناك، عدد مزدوج 4/5، 2010، ص 64

2- Henri duveyrier(1887), la derniere inconnue du littoral de la meditterranee : le rif. Bulletin de la geographie historique et descriptive, paris, pp.127-150.

3- Embarque de moros a la Argelia », in El Telegrama del Rif, Melilla, Año XII, 09 de Mayo de 1913, nº 3556.

* Del Rif à la Argelia : Embarque de moros », in El Telegrama del Rif, Melilla, Año XII, 16 de Mayo de 1913, nº 3563.

4-أوجست موليراس «المغرب المجهول» الجزء الأول اكتشاف الريف، منشورات تيفراز2، ترجمة وتقديم د عز الدين الخطابي 2007، ص 44

5-علال ركوك، المقاومة وأحداث من التاريخ الاجتماعي في الأدب الشفوي المغربي (1890/1956)، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تقديم د. مبارك زكي، ص 254

6- أنظر في هذا الصدد الموقع الإلكتروني ويكيبيديا : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9_%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

7- Raymond Bossard, mouvements migratoires dans le rif oriental : le travail en europe aspect contenporain majeur des migrations dans la province de nador, these pour le doctorat de 3° cycle, preparee sous la direction de madame A.M. FAIDUTTI et de Monsieur j.LE COZ , p :15

8- الجريدة الرسمية عدد 6015 الصادرة بتاريخ 29 صفر1433(23 يناير 2012)

*ظهير شريف رقم 1.93.317 صادر في 2 أغسطس 2011.

9- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، المباديء التوجيهية والمحضورات في حالات التشريد الداخلي»أهالي سيناء نموذجا»، ص8

10- القران الكريم، سورة الإسراء، الأية 103

11- د. محمد عبده حتاملة، التهجير القسري لمسلمي الاندلس في عهد الملك فيليب الثاني 1527-1598م، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، ص 97

*المخزن مفهوم يطلق على النخبة السياسية التي تسير الشان العام بالمغرب

12- أدونيس حسن، الريف: الخصوصيات التاريخية والإجتماعية والإقتصادية، حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، نشر جمعية أطاك المغرب عضو الشبكة الدولية للجنة من اجل إلغاء الديون الغير الشرعية، فبراير 2018، ص9

13- David Montgomery HART, the aith waryaghar of the moroccan rif: an ethnography and history, viking fund publications in anthropology, p.428

14- الخطاب منشور في جريدة الصباحية، العدد 329، الخميس 25 شتنبر 2008

15- للمزيد من المعلومات حول عدد الضحايا يمكن الإطلاع على جريدة «التيليكراما دي مليلية» في عددها الصادر يوم 21 يناير 1984

16- محمد سعدي، حراك الريف:بين الحاجة للدولة والريبة منها جروح التاريخ وتصدعات الحاضر، الدولة وحراك الريف السلطة، السلطة المضادة وأزمة الوساطة، سلسلة بدائل قانونية وسياسية 9، تنسيق محمد رضواني 2018، ص77

17- ستجدون النص الكامل لمطالب الحراك الشعبي بالريف عبر هذا الرابط، http://www.portail-amazigh.com/2017/05/27_27.html

للمزيد من المعلومات حول الملفات المطلبية الخاصة بالحراك الشعبي في بعض مدن الريف إبحث في هذا الرابط https://www.nadorcity.com

18- العربي الحفيظي، السمات العامة للحراك الشعبي في الريف، حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، نشر جمعية أطاك المغرب عضو الشبكة الدولية للجنة من اجل إلغاء الديون الغير الشرعية، فبراير 2018، ص 39

19- Migration and migrants: A global overview, International organization for migration/the UN migration Agency, world migration report2018, p15

20- أنظر في هذا الصدد إحصاء 2014 الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط

21- للمزيد من المعلومات حول عدد المهاجرين الوافدين على إسبانيا أنظر مجلة تيل كيل على هذا الرابط : http://cutt.us/ilb3H

22- Refugees and migrants in spain : the invisible walls beyound the southern border, CEA(R) Comision Espanola de Ayuda al relugiado, 2017, p7

23- للإطلاع على عدد المهاجرين المفقودين أنظر الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للهجرة http://missingmigrants.iom.int/region/africa?region=1425&=Apply

24- المضمض خديجة، اللجوء في القانون الدولي والشريعة الإسلامية في كتاب حقوق الإنسان، دراسة تطبيقية عن العالم العربي، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، إعداد: محمد شريف بسيوني، محمد السعيد، عبد العظيم وزير، دار العلم للملايين بيروت، لبنان نوفمبر 1989، ص 117

25- للمزيد من المعلومات أنظر: الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، اعتمدها يوم 28 تموز/ يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الإنعقاد بمقتضى قرارها رقم 429(د-5) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 تاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954 ،وفقا لأحكام المادة 4

26- لمعلومات أكثر حول ارتفاع عدد المغاربة المطالبين للجوء بإسبانيا يمكن الدخول على هذا الرابط : http://cutt.us/oqQaY

الأمازيغي العالم AMAZIGH
www.amadalpresse.com
شتنبر 2019 - العدد224
ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ – ⵖⵓⵛⵜ- 224 – 2969
www.amadalamazigh.press.ma

''عصاد'' : عقوبات تنتظر مدراء مؤسسات تربوية يقدمون على عرقلة تدريس اللغة الأمازيغية عمدا

ذكر الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية بالجزائر، الهاشمي عصاد، أن بعض مدراء المؤسسات التربوية يقدمون على عرقلة تدريس اللغة الأمازيغية عمدا، وهذا الأمر يتطلب إصدار"عقوبات في حقهم".

وقال عصاد إن "عهد رفض تدريس الأمازيغية قد ولى بما أنها صارت لغة وطنية ورسمية محصنة بقوة الدستور". مشيرا إلى أن "الأمازيغية كهوية وطنية وملك لجميع الجزائريين وليست حكرا على منطقة دون أخرى، وعنصر أساسي من عناصر الهوية الوطنية".

وأكد المتحدث ـ حسب وسائل إعلام جزائرية ـ أن الهيئة تقدمت بمقترح "إجبارية مواصلة تدريس الأمازيغية في الطور الثاني. مشيرا في هذا الخصوص إلى أن "المحافظة السامية للأمازيغية قدمت مقترحات للحكومة من خلال وزارة التربية الوطنية لمراجعة بعض بنود القانون التوجيهي للتربية 2008، لاسيما منها البند 34 لتعميم وإدراج صيغة الإجبارية في الطور المتوسط بعد دراستها في الطور الابتدائي".

وأوضح عصاد أن "اقتراحات المحافظة مدرجة كنقطة مهمة في جدول أعمال اللجنة المشتركة ونجدد في كل مناسبة على أنها التزام المحافظة التي سطرت كهدف أسمى، تثبيت تعليم الأمازيغية في المنظومة التربوية حتى تكون القوانين مطابقة لدستور 2016 الذي جعل منها لغة وطنية ورسمية".

وقال سي عصاد إن"هناك خلل ينبغي مراجعته خاصة البند 34 من خلال إدخال الإجبارية بصيغة مواصلة تعليم الأمازيغية في الطور المتوسط بعد دراسته في الطور الأولي، أي جعلها إجبارية مثلها مثل باقي المواد واللغات".

وتحفظ الأمين العام للمحافظة على البند الذي يجعل من تدريس اللغة الأمازيغية ابتداء من السنة الرابعة ابتدائي عوضا من السنة الأولى إلى جانب اللغة العربية بصفتهما لغتين وطنيتين، متسائلا في هذا الصدد "هل يعقل أن يتم تدريس لغة أجنبية في المدرسة الجزائرية قبل اللغة الأمازيغية".

''رايتس ووتش'' تُندد بشن السلطات الجزائرية اعتقالات واسعة ضد حاملي الأعلام الأمازيغية

اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها، نشرته يوم أمس الاثنين، 09 شتنبر، السلطات الجزائرية بـ" شن اعتقالات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد، استهدفت المتظاهرين الذي يحملون الراية الأمازيغية التي ترمز للأمازيغ. مطالبة "بإطلاق سراح كل شخص اعتُقِل لحيازته راية أو التلويح بها وإسقاط التهم ضده".

وأشارت المنظمة الدولية إلى أنه "لا يزال نحو 40 متظاهرا وراء القضبان بعدما اعتقلتهم قوات الأمن في الجزائر العاصمة وعنابة والشلف ومدن جزائرية أخرى، أغلبهم يومي 21 و28 يونيو ، بسبب تلويحهم أو رفعهم رايات أمازيغية". مشيرة إلى أنه "لا يزال أكثر من 30 منهم محتجزين في الجزائر العاصمة، بحسب تقديرات عبد الرحمن صلاح، محامي يمثل متظاهرين عديدين، وهو أيضا أمين عام " شبكة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان"، منظمة غير حكومية جزائرية".

وأوضحت أن " قضاة التحقيق أحالهم إلى التحقيق بتهمة "المساس بسلامة وحدة الوطن"، وهي جريمة يعاقَب عليها بالسجن ما بين سنة و10 سنوات، بموجب المادة 79 من قانون العقوبات". مبرزة أن "بموجب قانون الإجراءات الجزائية، قد تدوم تحقيقات قضاة التحقيق حتى أربعة أشهر، مع إمكانية التجديد مرتين، يتعيّن بعد ذلك إخلاء سبيل المتهمين أو إحالتهم إلى المحاكمة".

وذكرت المنظمة الدولية أن في 19 يونيو ، قال قايد صالح رئيس أركان الجيش، في كلمة ألقاها بمدينة بشار جنوب غربي البلاد: "للجزائر راية واحدة تمثل سيادة الدولة الجزائرية واستقلالها ووحدتها الترابية... ثم إصدار أوامر صارمة لقوات الأمن من أجل تطبيق صارم للقوانين سارية المفعول والتصدي لكل من يحاول المساس بمشاعر الجزائريين في هذا المجال الحساس". و "لم يحدد قايد صالح ما هي "القوانين سارية المفعول" التي كان يشير إليها. بعد يومين من كلمته، بدأت قوات الأمن في اعتقال من يرفعون الرايات الأمازيغية في مختلف أنحاء البلاد".

وأشارت إلى أن رفع الرايات الأمازيغية والنشاط المُناصر للأمازيغ أصبح مسألة شائعة في الجزائر منذ مطلع الثمانينيات. "يركز بعض النشطاء على تعزيز الثقافة الأمازيغية، بينما يطالب آخرون بالسيادة الذاتية لمنطقة القبائل ذات الأغلبية الأمازيغية، ويدعو آخرون إلى استقلال منطقة القبائل. رغم أن مطالب الحكم الذاتي أو الاستقلال لا زالت خلافية، لم تتعامل السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة مع رفع الراية الأمازيغية كجريمة".

وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها، أن "قاضية بمدينة عنابة شرقيّ البلاد حكمت في 08 غشت ببراءة ندير فرتيسي، متظاهر، من تهمة "المساس بسلامة وحدة الوطن" وأمرت الشرطة بإعادة رايتين أمازيغيتين إليه كانتا قد صودرتا لدى توقيفه في 5 يوليو/ تموز. أمضى فرتيسي شهرا في الحبس الاحتياطي".

وأكدت "رايتس ووتش" أن "التلويح براية لمجتمع عرقي هو تعبير سلمي يحميه "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي صادقت عليه الجزائر في 1989، و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب".

وأشارت إلى أن "السلطات المحلية منعت سلسلة من الاجتماعات المخطط لها بالقرب من مدينة بجاية من قبل جمعية "تجمع عمل الشبيبة" (جمعية راج)، مجموعة نشطة في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية منذ اندلاعها". مضيفة أن "السلطات اعتقلت أكثر من 20 من الناشطين الحقوقيين المؤيدين للديمقراطية كانوا يخططون لإقامة اجتماع لجمعية راج في ساحة عامة في بجاية. أطلق سراحهم بعد ثلاث ساعات ولم يحصل الاجتماع".

وأضافت أن السلطات أمرت "ثلاثة أحزاب معارضة في 27 غشت الماضي، بإلغاء اجتماعها المشترك المزمع عقده في الجزائر العاصمة في اليوم التالي دونما تفسير. الأحزاب الثلاثة، "جبهة القوى الاشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" و"حزب العمل"، أعضاء في "قوى البديل الديمقراطي"، تحالف سياسي أُنشئ لدعم دعوة المحتجين إلى انتقال ديمقراطي. كان الاجتماع سيُكوّن التجمع الافتتاحي للتحالف".

كما أشارت إلى احتجاز السلطات الجزائرية للمسؤول في هيومن رايتس ووتش أحمد بن شمسي، يوم 19 غشت الماضي، بينما كان يرصد مسيرة الجمعة في شارع ديدوش مراد وسط الجزائر العاصمة. احتجزته السلطات 10 ساعات وصادرت جوازات سفره لمدة 10 أيام دون إخطاره بأي تهمة، ثم رحّلته خارج البلاد. بحسب "مراسلون بلا حدود"، رُحّل العديد من الصحفيين الأجانب منذ أبريل.

وقالت لما فقيه، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإنابة في هيومن رايتس ووتش: "تسامحت السلطات الجزائرية في البداية مع احتجاجات الملايين التي بدأت في فبراير/شباط للمطالبة بالإصلاح السياسي، لكنها بدّلت توجهها الآن لتسجن الملوّحين بالرايات وتعيق المتظاهرين الراغبين في الانضمام إلى المسيرات".

وأضافت "مع انتهاك السلطات للحقوق وتكثيف قمعها للمعارضة، بدأ المتظاهرون يستعدون لمسيرات أكبر في سبتمبر/أيلول. ينبغي للسلطات التراجع ومنح الشعب الجزائري حريتي التعبير والتجمع اللتين من حقه".

وقالت "هيومن رايتس ووتش" إن السلطات الجزائرية سجنت العشرات لتظاهرهم السلمي خلال الأشهر الستة التي تلت اندلاع موجة من مظاهرات الشوارع التي أفضت إلى استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

الجزائر.. فتح 5 أقسام جديدة لتعليم الأمازيغية بوهران

شهد الدخول المدرسي الجديد في ولاية وهران، الجزائر، افتتاح خمسة أقسام لتدريس اللغة الأمازيغية، ستضاف إلى مجموعة الأقسام التي فتحت خلال السنوات الأخيرة لتدريس هذه اللغة، مقابل افتتاح ستة أقسام لتعليم الأمازيغية في فصول محو الأمية.

وقالت مصالح مديرية التربية بولاية وهران، حسب "المساء الجزائرية" إن افتتاح الأقسام الخمسة الجديدة جاء ضمن البرنامج المسطر من طرف الوزارة، بالتنسيق مع المحافظة السامية للغة الأمازيغية، والتعاون التام مع جمعية "نوميديا" الثقافية التي تقدم الكثير للغة الأمازيغية على مستوى ولاية وهران.

وشهدت ولاية وهران إلى غاية نهاية الموسم الدراسي الماضي، فتح 12 قسما لتدريس اللغة الأمازيغية، موزعة على 11 قسما في الطور الابتدائي، وقسم واحد في الطور المتوسط بتعداد قدر بـ330 تلميذا وتلميذة، وتأطير 13 معلما وأستاذا في اللغة الأمازيغية.

وصرح رئيس جمعية "نوميديا" سعيد زعموش لـ« المساء"، أن طلبا رسميا كان قد وجه لمصالح مديرية التربية لولاية وهران، للرفع من المناصب المالية لصالح توظيف خريجي اللغة الأمازيغية، موضحا أن بعض الولايات تمكنت من توظيف 30 معلما، في وقت اقتصر التوظيف في الموسم الدراسي المنصرم على 13 منصبا، في حين تؤكد مديرية التربية التوجه نحو العمل ضمن البرنامج، حسب الإمكانيات المتوفرة والتوسع نحو باقي بلديات الولاية.

وكشف سعيد زعموش، رئيس الجمعية الثقافية الأمازيغية "نوميديا"، عن إطلاق أول مشروع لتعليم اللغة الأمازيغية عن طريق وسائط الإعلام والاتصال والتكنولوجيات الحديثة، وهو المشروع الذي جسد على أرض الميدان بدعم من وزارة الثقافة والاتحاد الأوربي، في إطار المشاريع المدعمة سنويا من طرف الهيئة الأوروبية.

وأكد سعيد زعموش لـ"المساء" أن الدعم المالي الذي تلقته الجمعية، جسد ميدانيا من خلال المشروع الذي يعد هاما لتعليم اللغة الأمازيغية بطرق علمية مدروسة، تعتمد على الصور المتحركة والصور والألوان، وهي طريقة معمول بها في تدريس اللغات، مما يجعلها فعالة في توصيل الرسالة وتعليم اللغة. كما كشف المتحدث عن فتح 6 أقسام لتعليم اللغة الأمازيغية عبر مراكز محو الأمية، في انتظار فتح 14 قسما، ليرتفع العدد إلى 20 قسما لمحو الأمية في مجال تعليم اللغة الأمازيغية، خاصة بعد تسجيل رغبة كبيرة من المواطنين للتسجيل وتعلم اللغة الأمازيغية.

ليبيا.. ''غسّان سلامة'' يتهم أطراف خارجية بمضاعفة الدعم العسكري لطرفي النزاع ويحذر من إغراق المنطقة بأسرها في الفوضى

قال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، غسان سلامة، أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في ليبيا يوم 04 سبتمبر 2019، إن "تزويد البلاد بالمزيد من الأسلحة والذخائر وغيرها من أدوات الحرب يفاقم من أعمال العنف في ليبيا. إذ بات انتهاك الحظر المفروض على التسليح من جانب الطرفين الرئيسيين في النزاع والدول الأعضاء الراعية لكل منهما أمراً عادياً وفي اغلب الأحيان صارخاً".

وتشير التقارير إلى أن فريق الخبراء يحقق في أكثر من 40 حالة متفاوتة الخطورة على الرغم من عدم تعاون معظم الدول الأعضاء التي تقوم بهذه الأفعال. و"للأسف الشديد، من المحزن القول بأن الحظر المفروض على الأسلحة لم يكن فعالاً منذ 4 نيسان/أبريل 2019 وأنه لم تحدث أية عمليات حظر أو تفتيش في البحر رغم أن القرار 2473 يجيز القيام بهذه الأنشطة. وما ورد بشأن وصول الآلاف من المرتزقة إلى البلاد في الآونة الأخيرة يهدد بزيادة نطاق النزاع وتصعيده".

وأضاف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة :"يشعر العديد من الليبيين بأن جزءاً من المجتمع الدولي قد تخلى عنهم واستغلهم آخرون. وبدون دعم لا لبس فيه من لدن هذا المجلس ومن المجتمع الدولي عموماً لوضع حد فوري للنزاع الليبي، أعتقد أننا سنواجه سيناريوهين غير مستساغين إلى حد كبير، أولهما هو استمرار وإطالة أمد نزاع منخفض الشدة سيشهد استمرار الاقتتال بين الأشقاء الليبيين، وتزايد البؤس بين أوساط المواطنين وتعرض المستضعفين من المهاجرين واللاجئين لمزيد من عمليات النهب، والمزيد من التدمير الذي يطال البنية التحتية المتضررة أصلاً في البلاد وتنامي التهديد الإرهابي عبر الوطني".

والسيناريو الثاني ـ يضيف غسان سلامة ـ "لا يقلُّ سوءاً عن الأوّل ويتمثل في مضاعفة الدعم العسكري لهذا الطرف أو ذاك من رعاتهم من الأطراف الخارجية، مما سيؤدي إلى تصعيد حاد من شأنه بالتأكيد أن يغرق المنطقة بأسرها في حالة من الفوضى".

وأوضح أن "الفكرة القائلة بأنه ينبغي إعطاء فرصة للحرب وأن الحل العسكري ممكن هي مجرد وهم". أرى أن هذا المجلس الموقر قادر على القيام بما هو أكثر من ذلك، وأرى أيضاً أن الليبيين يستحقون أفضل من ذلك".

هذا، واعتمد مجلس الأمن الدولي يوم الخميس الماضي، القرار رقم 2486 الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل)، حتى الخامس عشر من أيلول/سبتمبر 2020، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة.

وذكر القرار الذي تقدمت بمشروعه المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية، أن البعثة ستتولى بوصفها بعثة سياسية متكاملة، وبما يتفق تماما مع مبادئ الإمساك بمقاليد الأمور على الصعيد الوطني، ممارسة الوساطة وبذل المساعي الحميدة لدعم قضايا خمس، وهي:

إجراء عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي شاملين للجميع؛

الاستمرار في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛ توطيد الترتيبات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والشؤون الاقتصادية، بما في ذلك دعم الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛

إمكانية وقف إطلاق النار؛

سير المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات.

وقرر أعضاء مجلس الأمن أيضا أن تقوم البعثة، في حدود القيود التشغيلية والأمنية، بمهام "دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛ وتقديم الدعم، بناء على الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية، وفقا للمبادئ الإنسانية؛ ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ تقديم الدعم لتأمين الأسلحة والاعتدة المتصلة بها غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛ وتنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعما للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش".

وفي قراره الجديد رحب مجلس الأمن بالتقدم الذي تحرزه البعثة في استعادة وجودها في طرابلس وبنغازي وأجزاء أخرى من ليبيا، حسبما تسمح الظروف الأمنية.

كما رحب بالتقدم المحرز في وضع إستراتيجية شاملة وزيادة التكامل والتنسيق الاستراتيجي بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا بهدف دعم الجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في ليبيا، مشجعا على مواصلة العمل في سبيل ذلك.

شتنبر 2019 - العدد224
ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ – ⵖⵓⵛⵜ- 224 – 2969
الأمازيغي العالم AMAZIGH
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com

حاوره منتصر إثري

«الصّدفة هي من جعلتني الآن شاعراً أكتب لكم هذه الحقيقة العارية كما هي دون زيادة أو نقصان وقبلها بكلّ صراحةٍ لم أكن أي شيء»، يقول الكاتب والشاعر الكوردي، عمر بوزان في حواره هذا مع «العالم الأمازيغي»، ويتساءل المتحدث :» هل ترى كم موهبة تولد ومن ثم تموت في مهدها دون أن تكتشف ؟»

وأردف بوزان :»الشعر لدي هو أحيانا كالصاعقة التي تضرب الأماكن العالية فجأة وعلى حين غرة وأحيانا يتفاعل ويتغلل كالبراكين من الداخل وفي النقطة واللحظة الحرجة يتفجر غضباً وصخباً ودخانا يعلو إلى السّماء».

سياسيا، يقول الشاعر الكردي :» القضية الكردية والكردستانية متشعبة جداً وذات بعد إقليمي ودولي وذاتي وموضوعي، من هنا بالذات ومنذ أن قسمت كردستان في بدايات القرن المنصرم وحتى الآن ضحى الكرد بالغالي والنفيس من أجل الحرية والعدالة والاستقلال ولكن لسوء الحظ بأننا كشعب كردي ابتلينا بأربع أنظمة شوفينية ودكتاتورية عنصرية طائفية وإن اختلفوا وتفرقوا وتحاربوا فيما بينهم فإنهم على القضية الكردية والكردستانية يتوحدون صفا واحدا».

الشاعر والكاتب الكردي عمر بوزان لـ «العالم الأمازيغي» 1/2

الشعب الكردي ابتُلي بأربع أنظمة شوفينية ودكتاتورية عنصرية طائفية

*** لنبدأ بالسؤال الكلاسيكي، كيف تود أن تقرب نفسك من قراء «العالم الأمازيغي»؟**

** الصّدفة هي من جعلتني الآن شاعراً أكتب لكم هذه الحقيقة العارية كما هي دون زيادة أو نقصان وقبلها بكلّ صراحةٍ لم أكن أي شيء، حصل ذلك كلّه في إحدى أماسي الشتاء الباردة ٢٠٠٦، في أحد الأحياء الرّاقية (حي الثكنة) في مدينة الرّقة السّورية وبالذات في مكتب أبو حسان العقاري حيث كنت أملك مبلغا صغيرا أحيانا أبيع وأشتري به... وكان المكتب حينها يعج بزوار البائعين والشارين وإبريق الشاي ما زال على المدفأة يصفر والدّخان المتصاعد من أفواه المدخنين كان

الأكثر إزعاجا لي من السّماسرة المتقولين ... هنا وأنا ما أزال جالسا أسمع، أتفرج على عمليات وأساليب التّجار بالإقناع... وإذا بأحد الجالسين على يساري يبادرني بالكلام (رجل في عقده السّادس على ما يبدو وله سكسوكة، أصلع الرأس، يلبس الرسمي، مبتسم المحيا) وما هي إلا عدّة دقائق مرّت وسط كل هذا الهرج والمرج والصّخب وإذ به يقول ليّ من أنت ؟ أنا عمر بوزان مصور فوتوغرافي....لم أسألك عن مهنتك؟ سألتك من أنت؟ استغربت من سؤاله وتوقفت لبرهة صافناً لا أدري بماذا أجيبه! لاحظ شدّة ارتباكي وترددي وقلة حيلتي ... هنا بادرني وعلى وجه السّرعة هل أنت شاعر؟ نعم! لا أعرف؟ ولكنني أحيانا كثيرا أكتب وكل ما أكتبه أطبعه وأضعه جانبا.... هل تسمعني شيئاً مما تحتفظ به في ذاكرتك؟ ... اندهشت من طلبه وأسمعته مقطعا صغيرا في أذنه وبعد سماعه ... نظر إلي بإعجاب تشرفنا بكم يا أخ عمر أنت شاعر كما توقعت أين كنت متواريا عنا طوال كل هذه السنوات وأنا الدكتور : حمدي موصلي رئيس اتحاد كتاب العرب فرع الرقة وأنا كاتب مسرحي وأيضاً مخرج.....تلعثمت وغصت الكلمات في حلقي طبعا من شدة الفرح والسعادة ..... ثم قام من مكانه مودعاً إياي بحرارة ، غداً صباحا في العاشرة نتواصل وهذا هو رقم هاتف اتحاد الكتاب العرب لكي نتعرف على بعضنا أكثر وتقرأ لي المزيد من أشعارك .... ومن يومها تكررت لقاءاتنا في نهاية كل اسبوع وذلك في مطعم القمة وكنا أحيانا ننسى أنفسنا ونسهر حتى الصباح الباكر أقرأ له ما كنت قد كتبته طوال السنوات التي خلت نفرز القصائد من الخواطر..... ومن هذه اللقاءات وفي هذا المطعم بالذات خرجنا بمجموعة شعرية، الباكورة كما يقولون تحمل اسم (فرح روحي) ومن ثم (ليل يحصي بصيص النجوم) وآخرها (رحيل الصّدى) والآن أنا بصدد الإعداد لمجموعتي الرابعة هنا في منفاي بألمانيا.

وهنا يتبادر إلى أذهاننا هل ترى كم موهبة تولد ومن ثم تموت في مهدها دون أن تكتشف؟

*** حدثنا قليلا عن علاقتك بالشعر، كيف اشتعلت لديك جمرة الكتابة الشعرية؟**

انتقاداتي المتكررة واللاذعة لأقراني وعدم مشاركتي إياهم في الرأي الموحد والسلوك كان يجعل مني إنسانا مختلفا عنهم غير مرغوب به بينهم ومن هنا على ما يبدو بدأت الحكاية وانطوائي على ذاتي وأنا ما أزال في المرحلة الابتدائية وكانت ردة فعلي البريئة هو البحث عن شيء مجهول في داخلي لا أعلم كنهه؟

ما هو اسلوبك، كتابتك، وما هي المواضيع التي تطرقت إليها في كتاباتك الشعرية؟

انظر معي بأن الشعر هو ثورة مستمرة ضد كل ما هو راكد وتقليدي والشعر الذي لا يتخذ من التجديد والتجريب والذات شعارا له فهو يكرر ذاته كالناعورة التي تدور في ذات المكان مع فارق الزمان ...

ولنا هنا أمثلة كثيرة نبين فيها لكم الصراع ما بين القديم والجديد كأبي نواس وأبي تمام في الشعر العربي الذي قالت العرب عنه (إذا كان ما يكتبه ابو تمام هذا شعرا فإن كل ما قالته العرب سابقا ليس بالشعر)

والشعر لدي هو أحيانا كالصاعقة التي تضرب الأماكن العالية فجأة وعلى حين غرة وأحيانا يتفاعل ويتغلل كالبراكين من الداخل وفي النقطة واللحظة الحرجة يتفجر غضباً وصخباً ودخانا يعلو إلى السّماء.

في ديواني الباكورة فرح روحي قصيدة بعنوان

*مزاد العلني
بعد المحن
بعد المحن
حفار ولدت
أدفن الجثث
أبيع الجثث
وذات مساء حلمت
بأنني أبيع الوطن
في المزاد
فمن يزيد؟
فمن يزيد؟

ما الذي يغذي فيك روح الإبداع الشعري أو ما أطلق عليه (فيتامين الكتابة) إن جاز التعبير؟

مرّة كنت برفقة أحد الأصدقاء في زيارة لإحدى مؤسسات النظام السوري لقضاء حاجة ليّ وبعد أن انتهينا عائدين، سألت صديقي هل لاحظت شيئاً أثناء انتظارنا لدورنا في الممر ... قال ماذا، لم ألاحظ أي شيء؟

قلت ما شد انتباهي وأحزنني كثيرا هو حاجب المدير؟ الواقف أمام الباب وعند كل دخول وخروج مراجع ما، كان يفتح الباب ومن ثم يغلق ويجلس أمام الباب وهلم جرا هكذا

نظر إلي صديقي باستغراب، إنه عمله الذي يأكل منه وهو راض به، ما شأنك أنت به ؟

لذلك كتبت حينها قصيدة طويلة بعنوان:

لو أنه أعارني منسأته
« مقطع ما»
.....
لو أنه أعارني منسأته
لأقمت وليمة لكل عتاة العالم
على شاطئ بحر
لضربت بالمنسأة البحر
لأقتلعتهم الرّيح
وابتعلتهم الأمواج
.....

نلاحظ هجرة جماعية للكرد باتجاه الإبداع الشعري، ترى ما الذي جعلكم أن تطرقوا هذا الباب؟

الشعر هو خروج عن التقليد وصراع ما بين القديم والجديد كما قلت سالفا وهو مغامرة في المجهول والمطلق باتجاه الحلم والحرية التي ننشدها كشعب (الكردي) أصيل على أرضه التاريخية ومحروم من أبسط حقوقه القومية والوطنية المشروعة بالحياة الحرة الكريمة.

والشعر هو تجربة وأسئلة كبيرة في الحياة والممات ومغامرة على مفترق الطّرق لذلك أهديت مجموعة فرح روحي :

إلى كل حالم
صنع شراع قاربه
وعبر برزخ الزمن.

إلى أي حد تجدون اهتمام المجتمع الكردي بالشعر؟

الشعب الكردي والكردستاني شعب ذواق للفن، لديهم حساسية خاصة باتجاه الفن فهو شعب يحب الحياة ويعمل من أجلها في الحقل لا تفارقه أغانيه وكذلك في أي مكان يتواجد فيه،حيث يدعو إلى الحب والسّلام والحرية والكرامة.... طنبوره لا تفارقه، لا تكاد ترى بيتا كرديا وإلا إحدى الآلات الموسيقية تتدلى، تزين جداره وهو يفتخر بذلك وكذلك الشعر وإن كان بدرجات أقل لما يتطلب ذلك من جهد خاص لفك صوره ورموزه وكذلك الشأن بالنسبة للرسم..

ورغم ذلك نجد بأن أشعار المتصوفة أحمد خاني وملاي جزيري تقرأ بصوت مسموع وتغنى وكذلك أشعار علي الحريري وفقي تيرا الذي يقول في إحدى قصائده (أحب.... وحبي لا ينتهي)

وصولا إلى جكرخوين رائد الشعر الكلاسيكي الكردي والكردستاني الحديث حيث يقول في إحدى قصائده باللغة الكردية:

قلت فاطمة
قالوا لا
قلت عائشة
قالوا لا
قلت خانم
قالو لا
ثم قلت إذا ما اسمها ؟
فقالوا اسمها
كردستان.

للأهل والمحيطين بالشاعر أو الكاتب دور كبير في حياته، ترى كيف كان دور عائلتك في حياتك الشعرية؟

ولدت في بدايات السبعينيات من القرن المنصرم في قرية مسماة باسم حجر أسود (جرن الأسود) في شمال مدينة الرقة على الحدود السورية التركية (تحت الخط) وهي التسمية الجديدة، ما بعد ضم غربي كردستان إلى الدولة السورية وشمالة المسمى بفوق الخط إلى الدولة الطورانية الحديثة....

ولدت في هذه الجغرافية البعيدة عن كل ما هو حضاري وثقافي ولكن في جوّ من الطيبة والمحبة والفطرة السليمة والرحمة فيما بين أفرادها، حيث كان مصدر معيشتهم هو تربية الماشية وهلم جرا... لذلك بكل صراحة لم أجد من الأهل والأقارب أحدا يشجعني على الكتابة سوى أخي رضوان بوزان وهو مدرس للغة العربية وهناء إسماعيل زوجتي التي تتحمل الباع الأكبر وكذلك أختي كلي زار خريجة كلية التربية وفيها كتبت قصيدة بعنوان كلي زار
أي (الوردة الصفراء)
إليكم مقطع من كلي زار
الإهداء : إلى كلي زار... الأخت التي أنجبتها أمي من الضفة إلى الضفة.
فراشة تتألق في سماء الأزهار
كلي زار
عطر البابونج الأصفر
والنعنع البري والسعتر الأخضر
والنرجس والسوسن والغار
كلي زار
فراشة أميرة

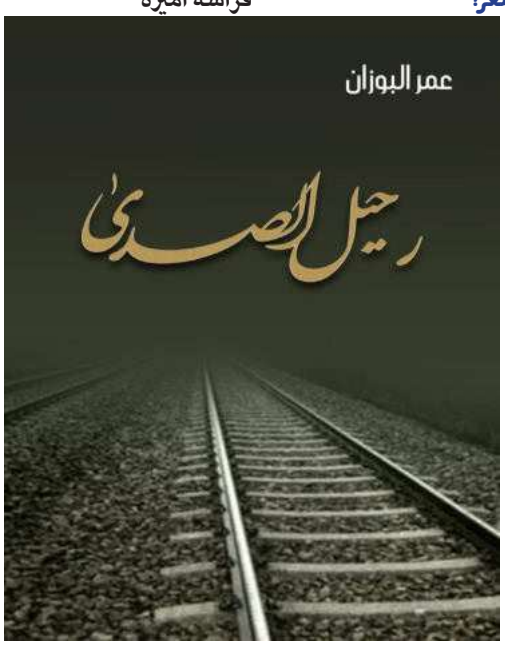

في عالم السحر
تزرع الحلم في الأطلال
والأمل في عري الأغصان
شعرها ظلال الكستناء
عيناها مرآة السّماء
منها المراكب تبحر
محملة بالنجوم والقناديل
كلي زار
شفتاها عطر الياسمين
تبتسم للموسيقا

تغني الحب
وأناشيد السلام
كلي زار
كلي زار
كلي زار.

إلى أي حد يمكن للشعر أن يخدم القضية الكردية؟

نحن الشعب الكردي والكردستاني ابتلينا بأنظمة شوفينية وطائفية شمولية ذوات ذهنية إلغائية إنكارية لا يعلم بهم ويعرفهم سوى الشعب الكردي الذي يناضل من أجل حقوقه القومية والإنسانية المشروعة بالحياة الكريمة وبالتالي نضالنا مستمر ضد هذه الأنظمة الغاصبة لكردستان وسيستمر بكل الأساليب حتى تحقيق النصر المؤزر بالحرية والعدالة وحق تقرير المصير والعيش تحت الشمس أسوة بكل شعوب الأرض قاطبة والسّماء.

إن نضالنا ضد هذه الأنظمة (التركي الفاشي السوري العنصري الفارسي الطائفي والعراقي المخطوف الإرادة من قبل الفرس) سوف يستمر ضدهم إلى ما لا نهاية وبكل الأدوات والشعر هي الكلمة التي تهز عروش المستبدين والطغاة ، ويقدر بأن يقتلعهم من جذورهم إذا كان صادقا يعبر عن ضمير الأمة ، لذلك الطغاة يخافون من الفنانين وخاصة الشعراء منهم...

وإليكم هذه القصيدة بعنوان

* أرقي
لأنني هنا
هنا ولدت
غريب أعيش
وحيداً أنا أنزف
إنعكاسا
لا لون له
لا غبار
أرقي
لونٌ آخر
ميت بلا كفن
وقبري
بلا ورود
ولا شاهدة.

وفي مكان آخر أقول :

لو كان لي بؤبؤآن كزرقة السّماء
لبكيت حتى تتلون الأرض بلون عيني
ولزرعت في الجبل أظافري
وفي الرمل أصابعي
وفي الريح راحتي....
لو لم يكن ليّ خيال شاعر
لتعفرت بالتراب
ومن الصلصال
لصنعت زهرية مزركشة
وكوب ماء
ومن أقمشة النساء الجميلات
خيوطاً ملونة
لنشر مطر أخضر.

* يتبع

مهرجان "تيليلي" .. حسناء مغربية تتوج بلقب "ملكة جمال شمال إفريقيا"

توجت الحسناء المغربية، سناء غوار، ذات الثانية والعشرين ربيعا، بلقب "ملكة جمال شمال إفريقيا"، خلال فعاليات اليوم الثاني من النسخة الثانية لمهرجان "تيليلي للمرأة الأمازيغية بشمال إفريقيا" والمنظم من طرف "الجمعية الإقليمية لتنمية المناطق الجبلية بإفران"، وتحت شعار:"المرأة الأمازيغية أصالة وإبداع" بكل من إفران وأزرو بالأطلس المتوسط.

وأعلن يوم السبت 21 شتنبرالجاري، في أمسية فنية شاركت فيها الفنّانة الأمازيغية، عائشة مايا، بمدينة إفران، عن تتويج، سناء غوار وهي طالبة وصحافية متدربة. فيما عاد لقب الوصيفة الأولى للحسناء الجزائرية، إمزي ذهبية، والحسناء، روفيدة جلاصي من تونس حلت وصيفة ثالثة.

وقالت غوار وهي "وصيفة ملكة جمال أطلس المغرب سنة 2019 ل"العالم الأمازيغي" إن " التتويج تكليف قبل أن يكن تشريف". وأضافت أنها تسعى "للدفاع عن المرأة الأمازيغية على مستوى شمال إفريقيا، وتمثيلها أحسن تمثيل". وكذا تضيف ل"العالم الأمازيغي" "إبراز العادات والتقاليد التي تجمع مختلف ساكنة شمال إفريقيا".

بدورها، قالت الشابة الجزائرية، إمزي ذهبية، إنها " لم تكن تتوقع أن تحل في المرتبة الثانية من مسابقة ملكة جمال شمال إفريقيا"؛ مشيرة إلى أن" المتنافسات يتوفرن على مقومات الفوز باللقب، نظراً لجمالهن ومستواهن الثقافي والمعرفي".

وعبرت ذهبية عن سعادتها بالمشاركة في المسابقة، مبرزة أنها تسعى" دائماً لتمثيل المرأة الأمازيغية بالطريقة التي تستحقها".

وعبرت الشابة التونسية روفيدة جلاصي، عن سعادتها بحلولها في المرتبة الثالثة وسط العشرات من المتنافسات. معتبرة أن مشاركتها في المسابقة "تبقى تجربة جميلة".

وأضافت روفيدة :" مثلت المرأة الأمازيغية التونسية في المسابقة ومحظوظة بالمرتبة الثالثة".

من جانبها، أوضحت اللجنة المكلفة بمسابقة اختيار ملكة جمال شمال إفريقيا، أن " معايير الاختيار لا تقتصر على محددات المظهر فقط"، إذ" تحتاج المتبارية إلى مستوى من الثقافة والتعليم ومعايير أخرى..".

وقالت الجمعية المشرفة عن المهرجان، إن هذا الأخير "يهدف إلى تكريم المرأة الامازيغية وإبراز دورها كشخصية فاعلة في محيطها عبر العصور من خلال إبراز دورها في الحفاظ على الثقافة الأمازيغية ونقلها من جيل إلى جيل".

وعرفت المسابقة منافسة بين عشر حسناوات تم ترشيحهن و اختيارهن وفق المعيار التي حددتها اللجنة، كالعمر وإتقان اللغة الأمازيغية والثقافة، والتعليم. أغلبهن من المغرب.

* منتصر إثري

"بينالي" الفن المعاصر بالرباط يعيد كتابة تاريخ الفن بصيغة المؤنث

انطلقت يوم الثلاثاء 24 شتنبر النسخة الأولى من بينالي الفن المعاصر للرباط "لحظة قبل الكون"، وذلك بمتحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر. والذي ستتواصل فعاليات إلى غاية 18 دجنبر المقبل.

وتعتبر هذه التظاهرة الفنية، المنظمة من طرف المؤسسة الوطنية للمتاحف تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس، فضاءا للحرية وتفاعلا بين المتأمل والعمل الفني"، وهي مخصصة بشكل كامل للنساء، بحيث يجمع ما يقارب 64 فنانة ومجموعة فنية، ومن 27 جنسية مختلفة وتخصصات متعددة، بما في ذلك الفن التشكيلي، والرسم، والنحت، والسينما والهندسة المعمارية.

وأكد وزير الثقافة والاتصال، السيد محمد الأعرج، خلال افتتاح اللقاء، أن هذه التظاهرة الثقافية هي ثمرة العمل المؤسساتي المشترك بين المؤسسة الوطنية للمتاحف ووزارة الثقافة والاتصال، موضحا أن هذا التعاون الذي يتوخى تحقيق الإشعاع الثقافي للمغرب بشكل عام، وتمكين الرباط، مدينة الأنوار وعاصمة المغرب الثقافية، من حدث ثقافي متميز، يعطي للحركية الشاملة التي تعرفها في مختلف المجالات، معاني الجمالية ودلالات قيمية.

وأضاف السيد الأعرج، في كلمة له بالمناسبة، أن هذه التظاهرة، والتي حرصت وزارة الثقافة والاتصال على دعمها، ستكون بمثابة إعادة اكتشاف لمدينة الرباط من خلال عيون فنية متعددة الزوايا وبالتركيز على الإبداع الفني النسائي المعاصر، كنوع من إعادة كتابة تاريخ الفن بصيغة المؤنث، وفي نفس الوقت تجاوز دلالات النوع الإجتماعي، للسمو في أعالي قيم التحديث.

وأكد أن تنظيم هذا البينالي سيعزز صورة المغرب كأرض للتسامح والحوار وتعايش التنوع والاختلاف، كما أنه سيساهم في إبراز خط الإنفتاح الأبدي للمغرب على مختلف ثقافات وشعوب العالم.

وأشار الوزير إلى أن فضاءات الرباط ستكون، إلى حدود 18 دجنبر المقبل، منارات للإشعاع الفني الوطني والدولي بمشاركة ما يفوق 60 فنانة، معتبرا أن احتفاء هذه التظاهرة بالفن المعاصر بالرباط سيكون أيضا بمثابة سفر حضاري في مدينة رسمت فيها شواهد حقب تاريخية متعددة.

وسجل السيد الأعرج أن الحركة الثقافية والفنية التي تشهد دينامية ملحوظة بالمملكة، تأتي تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي حرصت على تبويء الثقافة المكانة اللائقة بالعمق الحضاري للملكة المغربية، مبرزا أن الفنون قد عرفت في السنوات الأخيرة، إقلاعا ملحوظا ساهمت فيه بشكل ملموس برامج الدعم التي سنتها وزارة الثقافة والاتصال لفائدة مختلف المجالات الثقافية والفنية.

من جانبه، اعتبر مدير متحف محمد السادس، السيد عبد العزيز الإدريسي، تنظيم هذا البينالي لحظة استثنائية ستمكن مدينة الرباط من الظفر بمكانة متميزة، وذلك باحتضانها لواحد من ال150 بينالي الذي يتم تنظيمهم حول العالم، علاوة على تعزيز المكانة الاستراتيجية لعاصمة المملكة من أجل الشباب الإفريقي والمتوسطي.

وأضاف السيد الإدريسي أنه بفضل برمجة غنية ومتنوعة وسفر عبر التاريخ، سيعزز هذا البينالي البعد الثقافي الدولي للرباط، كما أنه سيسلط الضوء على طابعها الخالد.

ومن جهته، أعرب المندوب العام ومصمم بينالي الرباط، السيد عبد القادر دماني، عن امتنانه للمغرب الذي احتضنه وفتح له الباب لإنجاز هذا البينالي، موضحا أن هذه التظاهرة "تجمع بين العصور الماضية والحقبة المعاصرة، كما أنها تسلط الضوء على حب القصة والتاريخ".

وأكد السيد دماني، أنه تم تصميم هذا البينالي ليكون بينالي كل النساء اللواتي "تحملن التوازنات، وترسمن من أجلنا عالما نستحقه بفضلهن".

ومن بين اللحظات القوية لهذا البينالي، سيتم تكريم كوكب الشرق أم كلثوم، حيث سيتم عرض حفلها الأسطوري الذي احتضنته الرباط سنة 1968 كديباجة للمعرض.

وتعتبر هذه التظاهرة الفنية، بحسب المنظمين، كذلك دعوة مفتوحة للجمهور نحو فضاءات مفتوحة، وللحوار، وللاستماع، وللتأمل، وللتفكير، وكذا تقديرا للقيم النبيلة من قبيل الانفتاح والتسامح والمساواة.

وتروم الدورة الأولى من البينالي إلى المساهمة في إعادة تعريف الفن وأنماطه، وفتح حوار حول راهنية الإبداع، وأهمية دراسة الأسباب واللحظات الحاسمة والمؤثرة التي تدفع الفنانين إلى الإبداع للاسهام في صياغة التاريخ.

وتميز افتتاح النسخة الأولى من بينالي الفن المعاصر للرباط بحضور مستشار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، السيد أندري أزولاي، ووزير العدل، السيد محمد أوجار، ووالي جهة الرباط – سلا – القنيطرة عامل عمالة الرباط، السيد محمد اليعقوبي، ووزير الثقافة والرياضة الإسباني السيد خوسي غيراو، علاوة على عدة شخصيات تمثل الأوساط الديبلوماسية والفنية والثقافية.

احتجاجات « الخناشي الصفراء» بتارودانت وسلاليات وسلاليون يستغيثون بلغات العالم

اختارت سلاليات و سلاليي تارودانت التعبير عن احتجاجهم أمام عمالة تارودانت هذه المرة بارتداء الخناشي الصفراء عشية الاثنين 23 شتنبر 2019 ، فأطلقوا نداء استغاثة برفع لافتات كتبت عليها عبارة : « النجدة » بعدة لغات عالمية : عربية ، صينية ، هندية ، أمازيغية ، يابانية ، فارسية ، عبرية ، فرنسية و غيرها من اللغات التي عبروا بها عن أملهم في أن تجد لها أذان صاغية على حد تعبيرهم . الوقفة الاحتجاجية التي حضرها العشرات من ذوي حقوق الجماعة السلالية لأهل تارودانت دامت زهاء ساعتين ونصف، رفعت خلالها سلاليات و سلاليو تارودانت شعارات قوية استنكروا فيها الجمود الذي يعرفه ملفهم منذ 2013 . حيث أكدوا أنهم لم يتسلموا أي مستحقات أو تعويضات عن أراضيهم و أدانوا استمرار ذوي النفوذ المالي والسياسي في الاستحواذ على أراضيهم دون وجه حق حسبما صرحوا به، كما دعوا وزارة الداخلية بفك حصارها عن لائحة ذوي الحقوق وطالبوا عامل اقليم تارودانت بالامتثال للتعليمات الملكية السامية بتمليك أراضي الجموع لفائدة السلاليات والسلاليين و تصفية مشاكل أراضي الجموع بعيدا عن الحسابات الضيقة.

يذكر أن الجماعة السلالية لأهل تارودانت تواصل مسيرتها النضالية منذ سنة 2012 للمطالبة باسترجاع حقوقها في أراضيها، وقد اصطدمت عدة مرات بتدخلات أمنية عنيفة للقوات العمومية بتارودانت ، كما لا يزال أهلها يعانون من الفقر والهشاشة منذ طردوا من أراضيهم التي تعج الان بالمستثمرين الفلاحيين والعقاريين من غير السلاليين .

* هشام الهواري – تارودانت

«ئندكيكن ئغامان» الديوان الأخير لأزايكو

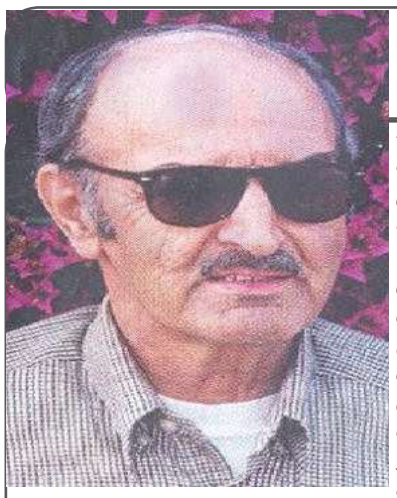

تحل الذكرى الخامسة عشر لرحيل المفكر والمؤرخ والشاعر المناضل علي صدقي أزايكو (1942-2004) رحمه الله. تحل هذه الذكرى وقد أبت عائلة الفقيد إلا أن تخلدها بطريقتها الخاصة ألا وهي نفض الغبار عن مجموعة من القصائد الشعرية غير المنشورة للشاعر علي صدقي أزايكو فيما يشبه مفاجأة ثقافية من العيار الثقيل: ديوان شعري يحمل عنوان: «ئندكيكن ئغامان- الشرارات الخالدة».

بهذا العمل، اختارت عائلة أزايكو مشكورة أن تتقاسم مع القراء والمتتبعين والمهتمين بتراث كما إبداع أزايكو جزءا من الكتابات التي خلفها الراحل ولم تعرف طريقها للنشر. دون أن يكون هناك تدخل في القصائد المنشورة حتى أن بعضها لم يتوفر بعد على عنوان إعمالا لمبدإ الوفاء لهذه التراث كما تم احترام الكرنولوجية التاريخية لكتابة القصائد المنشورة. ومن هذه القصائد: أمداكل، تامنغوت، ئفسي، تاكوري ن ئموريك، تيزي، ئموريك ن تيفاوت، أوال ئنتلن، تيزي نو، أمركيس، آنزا...

يقع هذا العمل الشعري في حوالي 100 صفحة من الحجم المتوسط متضمنا 23 قصيدة شعرية وتقديما عاما للعمل كتبته كريمة الفقيد الأستاذة تيليلا صدقي بمعية ابنه زيري صدقي فضلا عن قصيدة شعرية بالأمازيغية حاملة لعنوان:»توكا» من توقيع الوزير الأديب أحمد توفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وصديق الفقيد منذ سنوات الطفولة.

صدر العمل عن مطبعة أيت ملول، وأشرف على تصفيفه وإعداده للنشر ماسين صدقي فيما أنجزت الغلاف الفني للديوان الفنانة تيدار صدقي.

يأتي هذا العمل الصادر بعد وفاة علي صدقي أزايكو بعد مرور حوالي ثلاثين سنة من صدور ديوانه الشعري الأول:»تيميتار» ثم «إزمولن» فضلا عن كتابات أخرى في مجال اهتمام الراحل كمؤرخ متخصص في العصر الوسيط، من هذه الكتابات نذكر: تحقيق رحلة الوافد، الإسلام والأمازيغ، تاريخ الأمازيغ أوالتأويلات الممكنة، نماذج من أسماء الأعلام الجغرافية والبشرية المغربية.

علي صدقي أزايكو من أوائل الفاعلين في مجال الفعل الثقافي الأمازيغي بالمغرب، درس خلال حياته كأستاذ جامعي في التاريخ بجامعة محمد الخامس بالرباط، عضو سابق بمجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وباحث سابق بمركز الدراسات التاريخية والبيئية بنفس المعهد.

هذا إذن حدث ثقافي كبير بدون شك، ستكون هناك لقاءات ثقافية لتقديم هذا العمل للجمهور المهتم. هو كذلك أحسن طريقة لتخليد ذكرى المؤرخ والشاعر علي صدقي أزايكو.

*رشيد نجيب

"izemlan n tudert" و"ittu"
تفوزان بجائزة الإبداع الأدبي الأمازيغي ضمن مهرجان "تيليلي"

أعلن مساء يوم السبت 21 شتنبر، عن الفائزين بالجائزتين، في مسابقة الإبداع الأدبي في الرواية و القصة القصيرة باللغة الأمازيغية، دورة المرحوم محمد المنور. ضمن اليوم الثاني من النسخة الثانية لفعاليات مهرجان "تيليلي للمرأة الأمازيغية في شمال إفريقيا"، المقام بكل من مدينة أزرو وإفران بالأطلس المتوسط.

وعادت الجائزة في صنف القصة القصيرة، للكاتب والأستاذ حسن أبراهيم، عن قصته القصيرة " izmlan n tudrt".

وقال القاص، حسن أبراهيم، إن "المجموعة القصصية "izemlan n tudert" هي أولى تجاربي الإبداعية الأدبية". مشيراً إلى أنها "مجموعة جاءت كنتيجة لتراكمي المعرفي، والاغتراف من المعين التراثي والرمزي و الأدبي الأمازيغي بنكهة عصرية".

وأضاف ابراهيم ل"العالم الأمازيغي" "هي تجربة تم فيها توظيف أشكال فنية و إبداعية و رموز ثقافية، تجعل المعيشي بإشكالاته و معاناتنا الوجودية البنيوية كسيرورة أزلية تلبس قالبا أدبيا أمازيغيا معاصرا". مبرزاً أنها "تتنوع في هذه الباكورة الإبداعية التيمات المتداولة، و التنويعات اللغوية بشمال افريقيا، و الأمكنة بتنوع القضايا المتناولة، إلا أنها تلتقي في هم واحد عنوانه ندوب الحياة".

فيما عادت جائزة صنف الرواية باللغة الأمازيغية، إلى الكاتب والأستاذ، حسن ألكاغ، عن روايته "ittu".

و تقع الرواية في 14 فصلا حسب مؤلفها حسن ألكاغ. مشيراً إلى أن " إيطو" اسم علم مؤنث، "شخصية رئسية من شخصيات الرواية، هي نموذج المرأة الامازيغية ضحية عادات وتقاليد مغمورة، رمز التضحية والحب الطاهر والجمال الآخاد".

وأضاف الكاتب أن الرواية تتناول "مجموعة من التغيرات العميقة التي عرفتها منطقة جنوب شرق المغرب خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي لاسيما تأثيرات الهجرة إلى بلدان أوروبا، أزمة الهوية، فرملة بعض التقاليد والعادات وغلو السلفية وعزلة المثقفين". مبرزاً أن "قصة الرواية تبدأ بلقاء البطل "يدير" بالفتاة المخضرمة "ايطو" في ساحة أحيدوس وتنشأ بينهما علاقة حب عفيفة، يتعرف عليها عن كتب فيتبادلا العشق لكن عراقيل مرتبطة ببعض تقاليد الزواج تجعل البطلة تتزوج مرغمة بابن عمها".

وقال ألكاغ: "الرواية لها نهاية تراجيدية، تموت البطلة في مخاض الولادة، وينزوي البطل،يعلم أصدقاؤه بقصته، ثم يموت رفقة زملائه الفنانين والشعراء في حديقة منزله بعد أن أدى أمامهم أغنيته المشهورة التي يرثي فيها " إيطو" تلتهب عواطفه ثم تحترق كبده من الالم ثم يسلم الروح ماسكا بقيتارته".

وأشار الكاتب والفنان حسن "أنكْمار" إلى حضور المعجم الأمازيغي لمعظم فروع اللغة الأمازيغية: تمازيغت، تْقبايليت، تريفيت ، تانفوسيت و تسوسيت".

وقال الأستاذ موحى ابن ساين، عن لجنة تحكيم جائزة الإبداع الأدبي في الرواية والقصة القصيرة بالأمازيغية، إن اللجنة توصلت بأزيد من عشرين رواية وعشرين مجموعة قصصية.

وأشار بن ساين إلى أن اللجنة اعتمدت معايير دقيقة في شبكة التقويم لاختيار الفائزين، كما أشاد بالعملين المتوجين قائلا: بأنهما سيشكلان إضافة نوعية في المجال الأدبي الأمازيغي المكتوب.

وأكد أستاذ اللغة الأمازيغية أن "المعركة الحقيقية التي يوجد الأمازيغ على أعتابها هي معركة الإبداع".

* منتصر إثري

أحمد صابر الأكاديمي
محامي الطوبونيميا

بورتريه

شاءت الأقدار الإلهية أن ألتقي في مساري كطالب باحث بأستاذ جامعي من طينة فريدة ونادرة: إنه الدكتور أحمد صابر الذي درسنا بمعية زميله الدكتور أحمد الهاشمي مادة تكاد تكون بدورها نادرة في سيرورة التكوين الأكاديمي بالجامعة المغربية: إنها الطوبونيميا أو علم أسماء الأماكن. أقبلنا كطلبة باحثين بكثير من الشغف على محاضرات وتطبيقات د.صابر كما بذل بدوره الكثير من الجهد كعادته لتحبيب هذه المادة إلينا وقد تحرر تقريبا من أعباء العمل الإداري بعد انتهاء مهامه كعميد لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر بأكادير.

يلتحق د.صابر بالقاعة الدراسية متأبطا محفظته الجلدية الفاخرة متضمنة كالعادة مراجع نادرة حول الطوبونيميا إضافة لأظرفة يحتوي كل ظرف جذاذة أو بطاقة خاصة باسم من أسماء الأماكن على امتداد ربوع شمال إفريقيا وحتى جزر كناريا، يبدأ الأستاذ حصته التأطيرية بمدخل عام يخص قضية ما متعلقة بدراسة الطوبونيميا ثم يعمل في فترة لاحقة وبشكل تفاعلي حواري مع الطلبة على تطبيق ما قدم على سلسلة من أسماء الأماكن سواء المعروفة أو المغمورة لتتحول الحصة بذلك إلى مختبر يتم فيه تشريح أسماء الأماكن المقدمة، هكذا تحضر اللسانيات بكافة علومها ويحضر التاريخ والجغرافيا وعلم اللهجات والمقارنات المختلفة...، وكلما عنت ملاحظة جديدة أو إضافة ما يقدمها طالب بشأن الموضوع إلا ويسارع د.صابر إلى تسجيلها في الجذاذات المفتوحة المعروضة بكثير من العناية والترتيب فوق الطاولة أمامه تماما مثلما كان يفعل رولان بارت بدوره مع طلبته.

ازداد د.صابر سنة 1952 بمنطقة مسودرة قريبا من إنزكان، ينحدر من عائلة تضم فقهاء وعلماء ومتصوفة تعود أصولها إلى منطقة أمسرا بإفران الأطلس الصغير (أكلميم). كعادة الأهالي بالمناطق السوسية، التحق د.صابر في طفولته مثل كل أقرانه بالكتاب القرآني لحفظ القرآن الكريم، ليلتحق بعدها للدراسة بمدرسة الموحدين المشهورة بإنزكان موازاة مع متابعة الدراسة بالمدرسة العتيقة. تابع دراسته بالسلك الابتدائي بإعدادية ولي العهد ثم بثانوية يوسف بن تاشفين المشهورة التي سيحصل فيها على شهادة الباكالوريا في شعبة الآداب الإسبانية ليلتحق مباشرة بجامعة محمد الخامس بالرباط لمتابعة الدراسة في شعبة الدراسات الإسبانية متوجا مساره الأكاديمي بحصوله على الإجازة سنة 1977 منجزا في هذا الفترة لبحث حول:»المفردات الإسبانية في تاشلحيت المستعملة لدى البحارة»، وهو ما مكنه من ولوج المدرسة العليا للأساتذة في تخصص اللغة الإسبانية متابعا في الآن نفسه لدراساته العليا الذي توجها بإنجاز عمل بحثي خاص للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة حول:»التداخل اللغوي بين الدارجة والإسبانية». اشتغل في سلك التعليم الثانوي ابتداء من سنة 1978 كأستاذ للغة الإسبانية مواصلا في ذات الوقت لدراساته قصد الحصول على دبلوم السلك الثالث بالرباط ببحث حول:»صيغة التكبير في أدب العصر الذهبي الإسباني» إلى أن حصل على الدكتوراه سنة 1989 بأطروحة اختصت بدراسة استراتيجية الخطاب في أدب العصر الذهبي الإسباني.

اشتغل د.صابر كأستاذ جامعي متخصص بالأساس في الأدب واللغة الإسبانية والترجمة، وهو باحث موسوعي يتقن اللغات: الأمازيغية والعربية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية. زاول د.صابر العمل الإداري بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر بأكادير كنائب للعميد لمدة ناهزت ستة عشر سنة، كما تولى مسؤولية عمادة ذات الكلية لفترتين انتدابيتين من 2005 إلى غاية 2014.

ألف د.صابر خلال مساره الأكاديمي عددا من الإنتاجات البحثية الأكاديمية النوعية نذكر منها:

تاريخ سانتاكروز أكادير، نص برتغالي من القرن السادس عشر لجندي برتغالي مجهول.

تحليق في سماء المغرب، ترجمة عن الإسبانية لكونتشا لوبث سرسووا.

المعجم الإسباني- الأمازيغي، الأمازيغي الإسباني.

رحلة سفارتين إسبانيتين إلى مراكش، ترجمة من الإسبانية.

Las canarias prehispanicas y el norte de Africa : el ejemplo de Marruecos

دراسات صحراوية، لخوليو كارو باروخا. ترجمة عن الإسبانية.

آبار الصحراء، لبيدرو كوميز مورينو، ترجمة عن الإسبانية.

تنضاف إلى هذه السلسة من الكتب ذات المواضيع الفريدة من نوعها مئات الدراسات والمقالات العلمية التي كتبها د.صابر باللغات العربية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية من بينها قصائد شعرية رائعة (فالأستاذ صابر شاعر كذلك أي نعم)، ونجد الكل منشورا في أعمال الملتقيات والندوات التي يشارك فيها وكذا في المجلات المحكمة التي تصدرها المؤسسات الجامعية وطنيا ودوليا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مجلة «دراسات» التي أدار تحريرها فيما مضى ومجلة «قراءات» التي رأس تحريرها برفقة زميله محمد خطابي وكذا مختلف المنابر الصادرة عن شعبة الدراسات الإسبانية بأكادير...

ود. أحمد صابر مدير سابق للمهرجان الدولي للمسرح الجامعي بأكادير، عضو فعال في مكتب جمعية سوس ماسة للتنمية الثقافية ورئيس المنتدى الوطني للتوجيه التربوي. وتتويجا لمساره المهني والعلمي الأكاديمي الوطني، حصل د.أحمد صابر على وسام العرش من درجة فارس سنة 2011، وهو مايزال يواصل مشواره العلمي والأكاديمي على أكثر من صعيد داخل المغرب وخارجه.

* إعداد: رشيد نجيب

BMCEBUSINESSONLINE

Entreprises, gérez en ligne toutes vos opérations courantes!

BMCE BUSINESS ONLINE est votre nouveau **portail web de Global Banking** qui vous permet de consulter et traiter instantanément vos opérations domestiques et internationales en toute sécurité.

bmcebusinessonline.com
05 22 49 85 85

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا